الإطار الإستراتيجي العربي

للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد

2020 - 2030

الشركاء

الإطار الإستراتيجي العربي

للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد

2020 - 2030

يـونيـو 2019

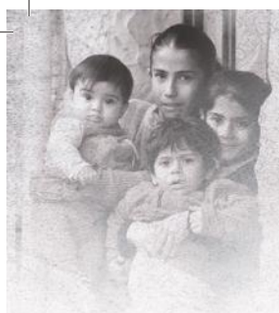

«تأكيداً على أهمية أن الاستثمار في الإنسان هو أقصر طريق لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وانطلاقاً من التطورات المتسارعة التي أثرت سلباً على المكتسبات التنموية العربية في ظل التحديات التي تواجهها الدول العربية والتي أدت إلى زيادة نسب معدلات الفقر والبطالة، فقد اعتمدنا الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030 كإطار يعزز من الجهود العربية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، بهدف خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50% بحلول عام 2030، مؤكدين على أهمية متابعة تنفيذه، وندعو القطاع الخاص العربي ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم كافة أوجه الدعم اللازمة بما ينعكس إيجاباً على الإنسان العربي».

من إعلان بيروت الصادر عن القمة العربية التنموية:
الاقتصادية والاجتماعية
بيروت – الجمهورية اللبنانية
20 يناير / كانون ثاني 2019

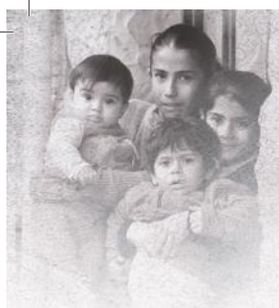

فريق عمل إعداد التقرير

الدكتور/ أشرف العربي – مستشار بالمعهد العربي للتخطيط (رئيس فريق العمل)

الدكتورة/ نهال المغربل – خبير اقتصادي (محرر التقرير)

فريق عمل المعهد العربي للتخطيط

الدكتور/ بلقاسم العباس

الدكتور/ وليد عبد مولاه

الدكتور/ فيصل المناور

الدكتور/ نواف أبو شماله

فريق عمل جامعة الدول العربية

المستشار/ طارق النابلسي

الأستاذ/ عبدالحميد رميتة

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأغذية العالمي

منظمة العمل الدولية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

منظمة الأغذية والزراعة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

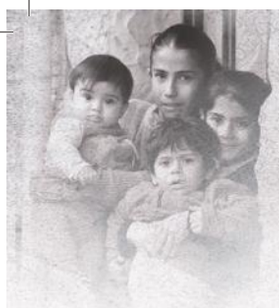

كلمة المعهد العربي للتخطيط

في إطار التنسيق والتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية ومع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العربية في جامعة الدول العربية، وانطلاقاً من دوره كمؤسسة عربية إقليمية مستقلة تهدف إلى الارتقاء بالجهود الإنمائية في مختلف الدول العربية، تولى المعهد العربي للتخطيط في إبريل/ نيسان 2018 مهمة إعداد وثيقة "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد"، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماعه بمدينة شرم الشيخ في نوفمبر/ تشرين ثاني 2017.

وفي هذا الإطار، قام المعهد بتشكيل فريق من كبار مستشاريه وخبرائه لإعداد الوثيقة بتعاون مع المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة المتخصصة. وبناءً على ما توصلت إليه السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستنبطة من التجارب الناجحة في مختلف دول العالم، استندت وثيقة الاستراتيجية المقترحة في محاربة الفقر المتعدد الأبعاد والمتمثل في مختلف أنواع الحرمان على التأكيد على أهمية تعزيز النمو الشامل الذي يسهم في مكافحة الفقر وتعزيز التشغيل، كما أبرزت وثيقة الاستراتيجية دور السياسات الاجتماعية المختلفة في إعادة توزيع جزء من النمو الاقتصادي لصالح الشرائح المحرومة من المجتمع من خلال تعميم التعليم والصحة العامة والقضاء على السكن الهش، وضمان حد أدنى من الموارد المالية للفئات المحرومة وغير القادرة على العمل.

وفي دورتها الرابعة التي عُقدت في العاصمة اللبنانية بيروت في 20 يناير/ كانون ثاني 2019 اعتمدت القمة العربية التنموية وثيقة "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030"، وتم تبينها من القادة والزعماء العرب المشاركين في القمة، مؤكدين على أهمية متابعة تنفيذها.

والمعهد إذ يُثمن عالياً ثقة المسؤولين بالجامعة العربية في خدماته الإنمائية، فإنني أود أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير لفريق العمل على الجهد القيم الذي تم بذله في إعداد هذه الوثيقة مؤكداً على استعداد المعهد الدائم لوضع إمكاناته وخبراته في خدمة التنمية العربية، آملاً أن يتم ترجمة هذه الاستراتيجية في خطط وبرامج عمل الحكومات الوطنية العربية، حتى تسهم في تحقيق هدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، بما نصبو إليه جميعاً، كصُناع قرار ومسؤولي المؤسسات الإنمائية العربية، من نتائج إيجابية تنعكس على رفاهية المواطن العربي، وتحقق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

المدير العام

د. بدر عثمان مال الله

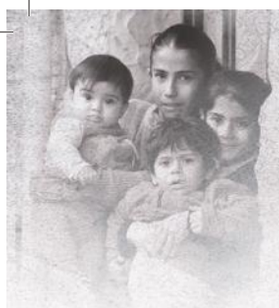

كلمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

يسعدني تقديم هذا الإطار الاستراتيجي الهام، الذي أتى كأحد توصيات التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، الذي أطلقه مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2017، كما جاء استكمالاً لجهود الدول العربية في القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وكأحد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة 2030.

هذا الإطار الاستراتيجي الذي بادر به مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، كان نتاج عمل دؤوب من فريق من الخبراء، وإدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتمت مناقشته وإثراؤه خلال عدد من الاجتماعات وورش العمل على مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين من الدول الأعضاء، بمساهمات مقدّرة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وتُوّج هذا العمل باعتماد القادة العرب له، في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (بيروت، 2019).

يسعى هذا الإطار الاستراتيجي من خلال تحليله للوضع الراهن للفقر بمختلف أبعاده في الدول العربية، بما في ذلك ما حققته من إنجازات، وأخذاً في الاعتبار التحديات الجسام التي تواجه مسيرة التنمية في الدول العربية، إلى وضع نموذج تنموي عربي يركّز على الإنسان العربي وتنميته من خلال اقتراح السياسات والبرامج اللازمة، ووصولاً إلى إطار متكامل للمتابعة والتقييم المرقمن، الذي يساعد على ربط قواعد البيانات في الدول العربية، وفقاً للمعايير الدولية.

ويشرفني أن أتوجه بالشكر إلى كافة من قاموا بالمساهمة في إعداد وإثراء هذا الإطار الاستراتيجي، من الدول الأعضاء والقطاع الاجتماعي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتخطيط، بالتعاون مع الأمم المتحدة، راجية أن يسهم في دعم جهود الدول الأعضاء في القضاء على الفقر بمختلف أبعاده، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

رئيس المكتب التنفيذي

غادة فتحي والي

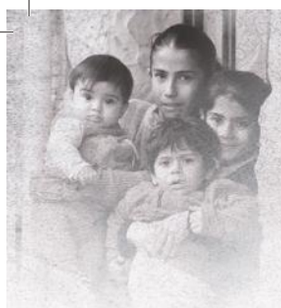

كلمة جامعة الدول العربية

تمر منطقتنا العربية اليوم بمرحلة دقيقة، فقد أدت التطورات السياسية التي جرت على مدى السنوات الاخيرة، والتي نجمت عنها نزاعات مسلحة في عدة مناطق في وطننا العربي، إلى زيادة الأعباء والضغوط على الجهود التنموية، الأمر الذي انعكس سلبا وبصفة مباشرة على مستويات معيشة المواطن العربي، لاسيما مع ما خلفته هذا الأزمات من تدفقات واسعة في أعداد اللاجئين العرب تعد هي الأعلى على مستوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

ويعد الفقر متعدد الأبعاد من أهم هذه التحديات التي يواجهها عالمنا العربي خلال المرحلة الحالية، ولذا كان لزاماً علينا التحرك بصورة عاجلة، وفي إطار إجراءات تتسم بالديمومة والاستمرارية، من أجل مواجهة هذه الظاهرة والسعي للقضاء عليها، وذلك لضمان وجود استجابة فعالة للتحديات التنموية، تنسجم مع التزامات الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية على المستوى الدولي، خاصة في إطار تنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 والتي يتصدر القضاء على الفقر بمختلف أبعاده قائمة أهدافها السبعة عشر.

وانطلاقا من السعي لتحقيق هذا الهدف، اعتمدت القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (بيروت 2019) الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الابعاد، ليكون إطاراً استرشادياً للدول العربية في إعداد سياساتها وبرامجها للقضاء على الفقر. وتعكس هذه الوثيقة الهامة مركزية قضية الفقر التي تمس المواطن العربي بصورة مباشرة في حياته اليومية، فضلاً عن حرص الحكومات العربية على دعم الجهود والمبادرات التي ترمي إلى تعزيز العمل العربي الاجتماعي التنموي المشترك.

ويأتي هذا الإطار الاستراتيجي تعزيز للجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية في هذا المجال الهام لتنفيذ البرامج والاستراتيجيات والإعلانات المتخصصة وفي مقدمتها البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية الذي أقرته القمة التنموية الأولى في الكويت عام 2009 ، وقرار القمة التنموية الثانية في شرم الشيخ 2011 الخاص بتعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، لاسيما القضاء على الفقر والجوع في الدول العربية، والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الأبعاد الاجتماعية الذي أقرته القمة العربية في دورتها 27)نواكشوط 2016) والخاص بالتركيز على القضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وقرار القمة العربية في دورتها العادية الـ 29 في (الظهران 2018) بإنشاء المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، وغيرها من القرارات والمواثيق العربية الهامة في هذا الشأن.

وبشكل عام، ينطلق هذا الإطار الاستراتيجي من تحليل علمي لواقع الفقر في المنطقة العربية، ويقترح سياسات عملية لمعالجته والقضاء عليه، تقوم على تحفيز النمو كثيف التشغيل، وسياسات وبرامج التعليم والصحة، وسياسات تحسين المستوى المعيشي للفقراء، من خلال سياسات التنمية الاجتماعية الفعالة وبرامج توفير المساكن والمرافق العامة.

وانني إذ أضع هذا الجهد العلمي المتميز بين يدي القارئ العربي، فإنني آمل أن يسهم في إنارة الطريق أمام كافة المهتمين بقضايا الفقر والتنمية الاجتماعية في عالمنا العربي.

الأمين العام

أحمد أبو الغيط

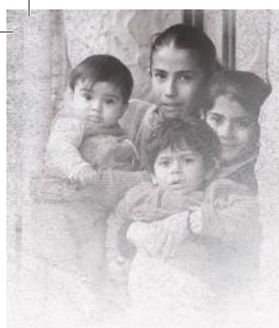

المحتويات

فريق عمل إعداد التقرير v

كلمة المعهد العربي للتخطيط vii

كلمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ix

كلمة جامعة الدول العربية xi

مقدمة 1

القسم الأول: تحليل الوضع الراهن للفقر في البلدان العربية 3

1.1 مؤشرات الفقر المادي ومتعدد الأبعاد في المنطقة العربية 5

2.1 الفقر والنوع الاجتماعي 12

3.1 الفقر ورأس المال البشري 13

4.1 الفقر والتنمية الريفية والهجرة الداخلية 17

5.1 الفقر والأمن الغذائي 17

6.1 الفقر والتحديات الديموغرافية والحضرية 18

7.1 الفقر وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية 19

القسم الثاني: النموذج التنموي المقترح لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد 23

1.2 مقومات استراتيجية القضاء على الفقر متعدد الأبعاد 25

2.2 مكونات سياسات القضاء على الفقر متعدد الابعاد 28

3.2 النموذج التنموي المقترح للحد من الفقر متعدد الأبعاد: الأهداف والغايات 31

1.3.2 المحور الأول: النمو الشامل كثيف التشغيل المحابي للفقراء 31

2.3.2 المحور الثاني: سياسات اجتماعية حديثة وذات فاعلية أعلى وتمكينية 31

القسم الثالث: السياسات والبرامج المقترح تبنيها لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد 35

1.3 سياسات تحفيز النمو كثيف التشغيل المحابي للفقراء 37

2.3 سياسات وبرامج التعليم 38

3.3 سياسات وبرامج الصحة 38

4.3 سياسات تحسين المستوى المعيشي للفقراء 39

1.4.3 سياسات التنمية الاجتماعية الفعالة 39

2.4.3 سياسات وبرامج توفير المسكن والمرافق العامة 40

5.3 دور منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تحقيق أهداف الاستراتيجية 41

1.5.3 دور الأمم المتحدة 42

2.5.3 دور جامعة الدول العربية والمؤسسات العربية والإقليمية الإنمائية 43

القسم الرابع: إطار متكامل لمتابعة وتقييم الاستراتيجية العربية للقضاء على الفقر 45

1.4 مواجهة الفقر متعدد الأبعاد: نظرية التغيير 47

2.4 الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم 48

3.4 مؤشرات قياس الأهداف 53

4.4 الإطار المؤسسي للمتابعة والتقييم 69

5.4 تقارير المتابعة والتقييم 71

6.4 الخلاصة 72

الملحق 73

المراجع 81

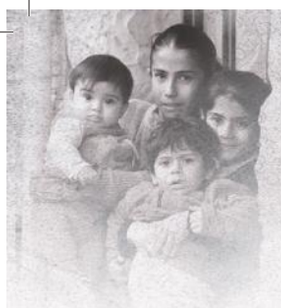

مقدمة

"القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" هو الهدف الرئيسي للأجندة الأممية للتنمية المستدامة لعام 2030. فمازال نحو 836 مليون شخص حول العالم يعيشون في فقر مدقع، ومازال واحد من كل خمسة أشخاص في المناطق النامية يحصلون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد (UNFPA). ووفقاً لأحدث تقرير دولي عن الفقر متعدد الأبعاد الصادر في 2018، والذي يغطي 105 دولة على مستوى العالم، يعيش فيها نحو 75%من سكان العالم (5.7 مليار نسمة)، فإن 23.3% منهم (حوالي 1.3 مليار نسمة) يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

وفي البلدان العربية، يشير التقرير الدولي الذي يغطي 342 مليون شخص يعيشون في 13 دولة عربية، إلى أن هناك 66 مليون شخص (19.2%) يعانون من الفقر متعدد الأبعاد. وتختلف معدلات الفقر بشكل كبير فيما بين الدول العربية. ففي الصومال، كان 82%من الناس يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، بينما في الأردن وليبيا كان هذا الرقم أقل من 2% كما أوضح التقرير أن 70%من الفقراء الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية يعيشون في السودان واليمن والصومال.

ولما كانت الدول العربية ومنظماتها في طليعة دول العالم التي التزمت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، كان من المنطقي أن تتبنى جامعة الدول العربية -بالتعاون والتنسيق مع شركائها في المنطقة- إطلاق أول تقرير إقليمي عربي حول الفقر متعدد الأبعاد في عام 2017 بعد فترة إعداد حوالي ثلاث سنوات. ونظراً لندرة البيانات المتاحة، غطى التقرير عشرة دول عربية فقط تشمل الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وقد أوضح التقرير أن من بين 286 مليون شخص يعيشون في تلك الدول، يصنف 116.1 مليون نسمة (40.6%) "كأسر فقيرة"، وضمن هؤلاء، يعيش 38.2 مليون (13.4%) في فقر مدقع.

واستكمالاً لهذا الجهد المتميز، تسعى الوثيقة الحالية إلى طرح إطاراً عربياً استراتيجياً يمكن للبلدان العربية الاسترشاد به عند وضع استراتيجياتها وخططها للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام. وتبدأ الوثيقة بتحليل الوضع الراهن للفقر في البلدان العربية، وذلك بالاعتماد أساساً على ما جاء في التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، بالإضافة لمساهمات المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة المتخصصة والخبراء في المعهد العربي للتخطيط. ثم تنطلق الوثيقة بعد ذلك لتحديد ملامح الوضع المستهدف الوصول إليه بحلول عام 2030، وصولاً إلى اقتراح التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يرى معدو التقرير أهمية اتباعها خلال السنوات العشر القادمة حتى تستطيع الدول العربية سد الفجوة الحالية بين الوضع الراهن والوضع المأمول. ولما كانت متابعة وتقييم الأداء هي نقطة الضعف الواضحة في كافة الاستراتيجيات والخطط السابقة، فإن الوثيقة الحالية تقدم اقتراحاً لمنظومة متكاملة للمتابعة والتقييم تتبناها جامعة الدول العربية بالتنسيق مع شركائها في المنظمات والبلدان المختلفة لضمان جدية التنفيذ وتصحيح المسار كلما تطلّب الأمر ذلك.

ويبقى التأكيد على أن التحليل في الوثيقة الحالية قد راعى -بقدر الإمكان- أن البلدان العربية ليست مجموعة واحدة متجانسة، بل يمكن التمييز بسهولة بين ثلاثة مجموعات فرعية حسب مستوى الدخل والتنمية البشرية وفقاً لتصنيفات البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بحيث تضم المجموعة الأولى دول الخليج العربي (السعودية، والكويت، والامارات، والبحرين، وسلطنة عمان، وقطر) والتي تصنف عادة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة جداً؛ والمجموعة الثالثة والتي تضم اليمن، والسودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، والتي تصنف عادة ضمن مجموعات الدول ذات الدخل المنخفض والتنمية البشرية المنخفضة؛ في حين تضم المجموعة الثانية باقي الدول العربية والتي يتراوح تصنيفها بين الدول ذات الدخل المتوسط (سواء المنخفض أو المرتفع) وذات التنمية البشرية المرتفعة أو المتوسطة. كما لم يغب عن معدي هذا الإطار الاستراتيجي أن العديد من الدول العربية عانت -وبعضها

مـازال يعاني- من سنوات طويلة من الحروب والصراعات الداخلية والخارجية التي لا بد أن يتم مراعاتها سواء عند تشخيص المشكلة أو عند اقتراح الحلول، وتأتي في مقدمة تلك الدول العراق، ولبنان، والسودان، والصومال، وليبيا، وسوريا، واليمن. وسيكون هذا التمييز مفيداً في فهم أبعاد مشكلة الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية، وكذا في اقتراح السياسات التي تتناسب مع ظروف ومرحلة التنمية التي تمر بها كل دولة أو مجموعة من الدول داخل المنطقة.

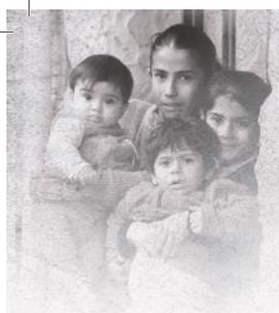

القسم الأول:
تحليل الوضع الراهن
للفقر في البلدان العربية

1.1 مؤشرات الفقر المادي ومتعدد الأبعاد في المنطقة العربية

تزخر المكتبة العربية بالعديد من التقارير والدراسات التي أفاضت في تشخيص وتحليل مشكلة الفقر، أو أحد أبعادها، في المنطقة العربية. ولعل التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر في عام 2017 هو أحدث هذه التقارير. وبالتالي سيتناول القسم الحالي ملخصاً لأهم النتائج التي توصَّل إليها التقرير، باعتبارها نقطة البداية التي سيتم الارتكاز عليها للانطلاق نحو الإطار الاستراتيجي المقترح للقضاء على الفقر بأبعاده المتعددة في الدول العربية خلال الفترة 2020–2030. [1]

وفي البداية تجدر الإشارة إلى أن انتشار ظاهرة الفقر في مجتمع أو منطقة ما إنما يرجع في الأساس إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، وكذا تدني نوعية هذا النمو من حيث الشمول والاستدامة وقدرته على توليد فرص عمل لائقة وكافية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، هذا بالإضافة لعدم كفاءة سياسات إعادة توزيع الدخل.

ويقاس الفقر عادةً بمقاييس نقدية، تستخدم استقصاءات الدخل والنفقات الأسرية لتقدير النسبة المئوية للسكان الذين لديهم مستويات من الإنفاق (أو الدخل) دون خط الفقر؛ عتبة تمثل تكلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية. ويستخدم خطان للفقر عادة، خطوط الفقر الوطنية والدولية. يتم حساب خطوط الفقر الوطنية لتعكس أنماط الاستهلاك الوطني وأسعاره بالإضافة إلى خصائصه المعيارية، في حين تم تطوير خط الفقر الدولي من قبل الباحثين في البنك الدولي لتقييم وتتبع انتشار الفقر المدقع على المستوى العالمي. وفي الوقت الحالي، يبلغ خط الفقر الدولي المدقع 1.9 دولار في اليوم، ويعكس هذا المبلغ متوسط خطوط الفقر الوطنية لأفقر 15 دولة في العالم تم تحديدها في عام 2011 وتحويلها إلى الدولار باستخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية (ESCWA, 2018).

1 – بالإضافة للتقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد، الذي سيعتمد عليه هذا القسم بصفة أساسية، سيتم أيضاً الاستعانة –كلما تطلب التحليل ذلك– بمساهمات المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة وخبراء المعهد العربي للتخطيط، والتي تم إعدادها خصيصاً لهذه الوثيقة.

ويوضح الشكل رقم (1–1) عدد الفقراء وفقاً لخط الفقر الدولي بقيمة 1.9 دولار في اليوم حسب المنطقة في 1990 و2013. من هذا الرسم البياني يمكننا أن نستنتج أن الفقر في المنطقة العربية منخفض وآخذ في الانخفاض من 6.3% في عام 1990 إلى 2.7% في عام 2013. وبالنسبة للمنطقة العربية، فإن معدل الفقر في عام 2013 منخفض أيضاً عند حوالي 4% (بعد ضم السودان وموريتانيا إلى المنطقة العربية). فقد حققت المنطقة العربية فيما بين عامي 1990 و2013 انخفاضًا بنسبة 58% في الفقر المدقع، لتكون بذلك من أفضل مناطق العالم من حيث حجم الإنجاز المحقق في هذا المجال. ويتسق هذا الإنجاز مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق النامية الأخرى (ESCWA, 2018). [2]

ومع ذلك، يلقي الشكل رقم (1–2) الضوء على واقع مختلف، إذا ما تم تقييم عدد الفقراء عند زيادة خط الفقر الدولي إلى 3.5 و5.5 دولار أمريكي في اليوم. ففي عام 2013، عندما ارتفع خط الفقر من 1.9 إلى 3.5 دولار، زاد عدد الفقراء في المنطقة العربية بنسبة 7 مرات تقريباً إلى 18.4%، وارتفع 16 مرة إلى 42.7% عند استخدام 5.5 دولار في اليوم خط الفقر. ويبين الشكل أن النسبة التي يزيد بها عدد الفقراء في المنطقة العربية عند تغيير خط الفقر هي الأعلى بين مختلف مناطق العالم، وهو ما يوضّح حساسية عالية لاختيار خط الفقر في المنطقة؛ حيث تشير إلى تركز نسبة كبيرة من سكان المنطقة بالقرب من خط الفقر المدقع البالغ 1.9 دولار يومياً. وهذا يعكس درجة عالية من الهشاشة لشريحة كبيرة من السكان لصدمات أو إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية (ESCWA, 2018).

2 – أشار التقرير الأول عن التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في يوليو 2018 إلى أنه «نظراً لارتفاع متوسط دخل الفرد في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير ومنذ فترة طويلة (أكثر من 30 ألف دولار للفرد سنوياً بالأسعار الجارية)، فإن جميع تلك الدول تجاوزت خط الفقر الدولي (1.9 دولار للفرد) منذ فترة طويلة، حيث لا يوجد أي فرد يقيم في أي من هذه الدول يقل متوسط دخله اليومي عن 1.9 دولار».

الشكل رقم (1-1): معدلات الفقر حسب المنطقة

على أساس خط الفقر 1.9 دولار في اليوم (مكافئ القوة الشرائية لعام 2011)، 1990-2013

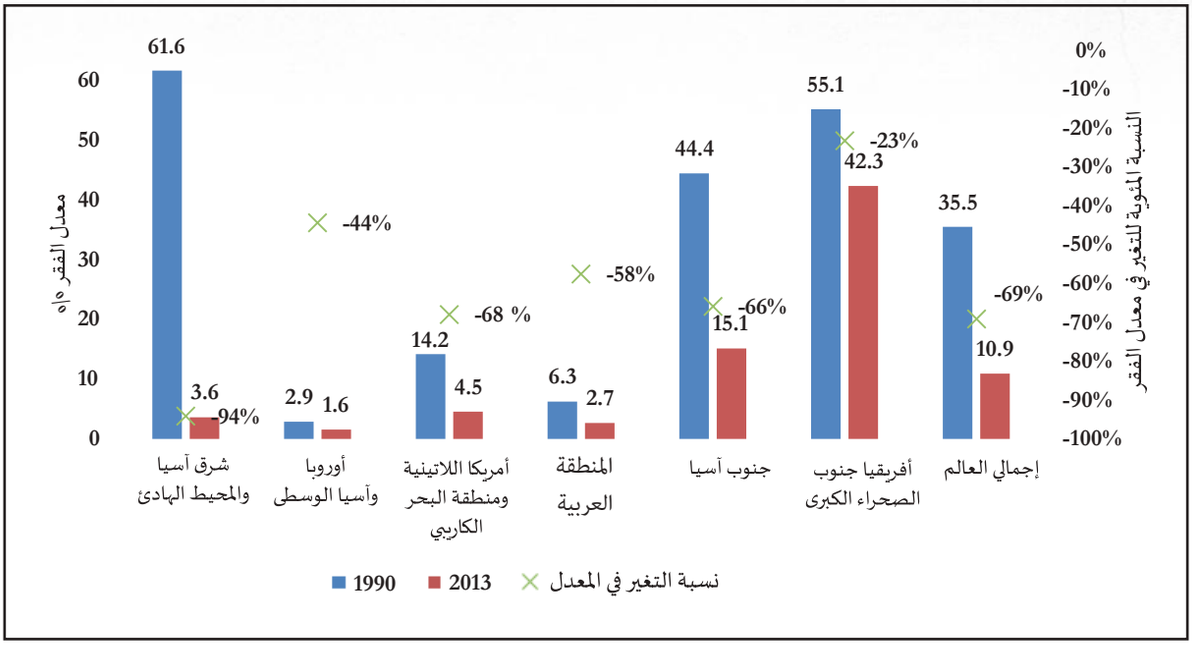

المصدر: ESCWA,2018.

الشكل رقم (1-2): حساسية معدلات الفقر

عند زيادة خط الفقر من 1.9 دولار إلى 3.5 دولار و5.5 دولار، 1990 و2013

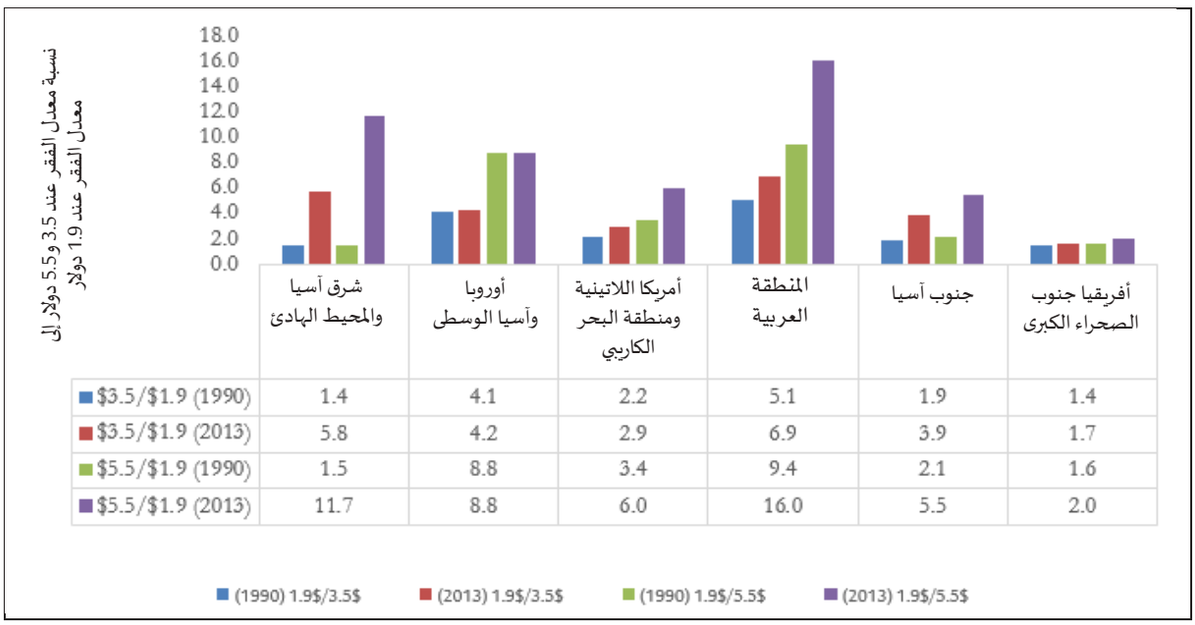

	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المنطقة العربية	جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
$3.5/$1.9 (1990)	1.4	4.1	2.2	5.1	1.9	1.4
$3.5/$1.9 (2013)	5.8	4.2	2.9	6.9	3.9	1.7
$5.5/$1.9 (1990)	1.5	8.8	3.4	9.4	2.1	1.6
$5.5/$1.9 (2013)	11.7	8.8	6.0	16.0	5.5	2.0

المصدر: ESCWA,2018.

وكما ذُكر آنفاً، فإن خطوط الفقر الوطنية أكثر ملاءمة لاحتساب تكلفة الاحتياجات الأساسية في بلد معين، ومع ذلك فإن القيود الأساسية على ذلك تتمثل في عدم قابلية المقارنة عبر البلدان بسبب الاختلافات في تعريفات الفقر، وتقنيات قياس الرفاه، وما إلى ذلك. وفي عام 2015 قادت الاسكوا مشروعاً بحثياً لتحديد نهج قياس متسق لفحص توزيع السكان عبر أربع شرائح متميزة اقتصادياً (الفقراء والضعفاء والطبقة الوسطى والأثرياء)، وقد غطى العمل تسع دول عربية. وعلى النقيض من خط الفقر الدولي، يظهر الشكل رقم (1-3) ارتفاع معدلات الفقر ومعدلات الضعف في العديد من بلدان المنطقة. علاوة على ذلك، خلص التقرير إلى أنه خلال الفترة من 2000 إلى 2010، شوهد تغير طفيف في نسب الفقراء والضعفاء والطبقة الوسطى باستثناء مصر حيث نمت نسبة السكان المصنفين على أنهم فقراء وضعفاء على حساب الطبقة الوسطى (ESCWA, 2018).

ومن ناحية أخرى، قدمت كتابات الاقتصادي الهندي الشهير أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، نهجاً مختلفاً لتناول قضية الفقر أوسع بكثير من منهج فقر الدخل أو الفقر النقدي، يعتمد على نهج القدرة. وقد أتاح هذا المنهج إطاراً مفاهيمياً للنظر إلى الفقر على أنه عدم القدرة على التمتع بالحقوق والحريات الأساسية في الحياة التي ترسي الأساس لقياس الفقر المتعدد الأبعاد. وتجسّد مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد الحرمان غير النقدي في مختلف الأبعاد، مما يوفر صورة أكثر دقة لتجربة الفقراء. ويتضمن دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) في عام 2018، ثلاثة أبعاد - التعليم والصحة وظروف المعيشة – معبراً عنها بعشرة مؤشرات. وكما يتضح من الجدول التالي رقم (1-1)، فإنه من بين 1.3 مليار فقير حول العالم، يعيش حوالي 5% في الدول العربية، ويعاني 19.2%من سكان المنطقة من الفقر متعدد الأبعاد، في حين تبلغ شدة الحرمان حوالي 51%(ESCWA, 2018).

الشكل رقم (1-3): التوزيع النسبي للسكان في عدد من الدول العربية

حسب الفئات الفقيرة والضعيفة، والطبقة المتوسطة والغنية، (%) 2005 - 2010

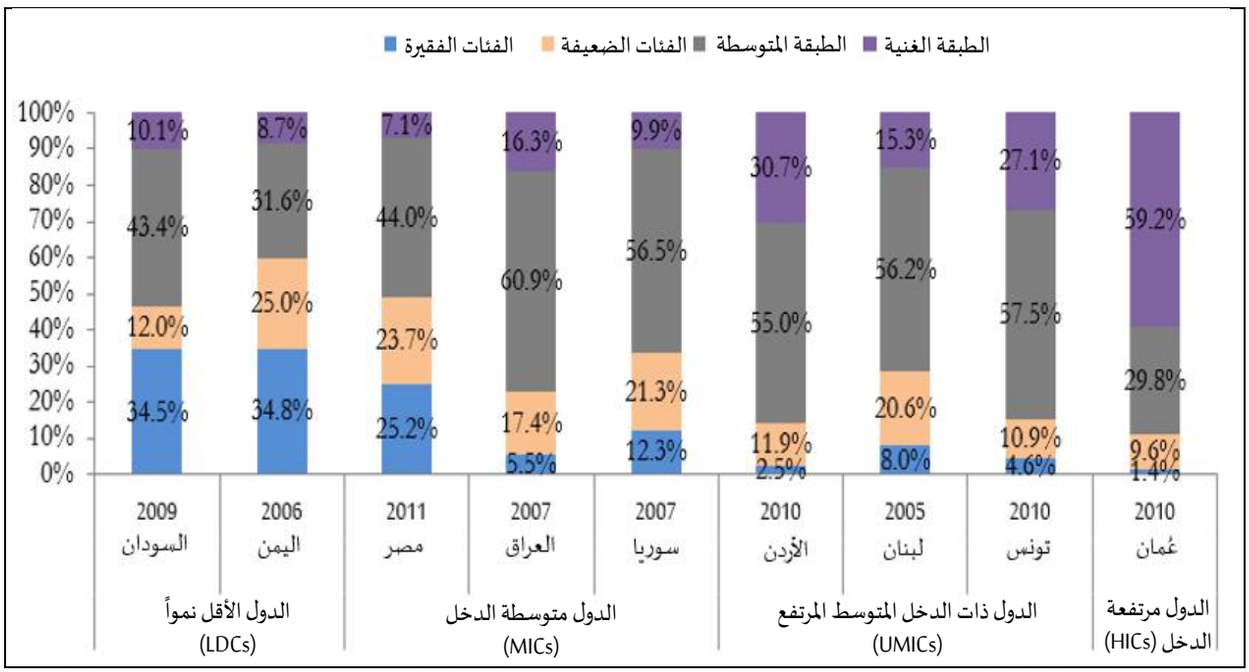

المصدر: ESCWA,2018.

الجدول رقم (1-1): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد حسب مناطق العالم

المناطق النامية (قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة)	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)[1]	نسبة عدد السكان (H)[2]	الشدة (A)[3]	عدد الفقراء (مليون)[4]	التغطية السكانية حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)
الدول العربية	0.098	%19.2	%50.8	65.7	%85
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.025	%5.9	%43.1	117.7	%94
شرق أوروبا ووسط آسيا	0.009	%2.4	%38.3	3.5	%43
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.042	%10.1	%41.8	52.3	%81
جنوب آسيا	0.143	%31.3	%45.8	545.9	%95
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.317	%57.8	%54.9	559.6	%99

المصدر: Global MPI Report,UNDP and OPHI September 2018[5]

(1) مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) يتراوح من 0 إلى 1.

(2) نسبة عدد السكان هي النسبة المئوية للسكان مع درجة الحرمان من 3/1 أو أعلى.

(3) الشدة هي متوسط النسبة المئوية للحرمان المرجح بين الفقراء.

(4) عدد الفقراء يستخدم أرقام السكان 2016.

(5) المجاميع مرجّحة حسب عدد السكان؛ حيث تم ضرب نسبة الفقراء في أعداد السكان عام 2016 وفقاً لقاعدة بيانات إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان (2017).

وفي عام 2017، صدر التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد والذي استخدم منهجية الدليل الدولي بعد إدخال بعض التعديلات التي تعكس خصوصية المنطقة العربية (جدول م 1- بالملحق). وقد أشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن نسبة الفقر المدقع الأسري تبدو متواضعة على الصعيد العربي، إلا أنها لا تكشف الصورة كاملة، إذ تبلغ نسبة الفقراء فقراً مدقعاً في مجموعة الدول التي شملها التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد 13.4%(38.2 مليون). أما مستوى الفقر، الذي يتضمن أيضاً الفقر المدقع، فأعلى بكثير. فتبلغ نسبة الفقراء في البلدان العشرة التي شملها التقرير العربي نحو 40.6%(116.1 مليون). ويبلغ المتوسط الإقليمي لشدة الفقر (مؤشر شدة الفقر) نحو 51% لكل من الفقر المدقع والفقر.

وحيث أن الأطفال في الدول العربية (السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة) يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي السكان، من 27.7% في تونس إلى 47.4% في العراق، فقد قام التقرير العربي -استناداً إلى المنهجية المتبعة في اليونيسيف- بقياس مؤشر فقر الأطفال في الدول العربية، حيث اشتمل القياس على خمسة أبعاد لرفاه الطفل لكل من فئتين عمريتين (0-4 و5-17)، تم اختيارهم تمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل. بالنسبة للأطفال 0-4، كانت الأبعاد التي تم فحصها هي المياه، والصرف الصحي، والإسكان، والصحة، والتغذية. أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة، كانت الأبعاد التي تم أخذها بعين الاعتبار هي المياه، والصرف الصحي، والإسكان، والمعلومات، والتعليم (جدول م2- بالملحق). وتم تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى: البلدان ذات الفقر الحاد المنخفض والفقر المتوسط المعتدل، والتي تشمل الجزائر، ومصر، والأردن، وفلسطين، وتونس؛ المجموعة الثانية: البلدان ذات الفقر الحاد المنخفض إلى المتوسط والفقر المتوسط إلى العالي، والتي تشمل العراق، والمغرب؛ والمجموعة الثالثة: البلدان التي تعاني من الفقر الشديد والفقر المدقع، والتي تشمل جزر القمر، وموريتانيا، والسودان، واليمن (UNICEF، 2018).

الجدول رقم (1-2): نسبة الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية وفقاً للدليل الدولي والعربي

	البلد	الترتيب العالمي على مؤشر التنمية البشرية (2017)	نسبة الفقر المدقع متعدد الأبعاد (%) (الدليل العربي / الإقليمي 2017)	نسبة الفقر متعدد الأبعاد (%) (الدليل العربي / الإقليمي 2017)	نسبة الفقر متعدد الابعاد (%) (الدليل الدولي 2018)
بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة	لبنان	80	-	-	-
	الجزائر	85	0.62	24.0	2.1
	الأردن	95	0.28	11.7	1.3
	تونس	95	0.61	17.8	1.3
	ليبيا	108	-	-	2.0
بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة	مصر	115	3.0	27.2	5.2
	فلسطين	119	-	-	1.0
	العراق	120	6.47	45.5	14.7
	المغرب	123	8.93	36.6	18.6
بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة	سوريا	155	-	-	7.4
	موريتانيا	159	51.57	89.1	50.6
	جزر القمر	165	26.36	73.9	37.4
	السودان	167	49.93	73.5	52.4
	جيبوتي	172	-	-	34.6
	اليمن	178	30.58	69.1	47.8
متوسط الدول العربية		-	13.35	40.55	19.2

المصدر: تقرير التنمية البشرية (2018)، والتقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد (2017).

وكما يتضح من الشكل التالي رقم (1-4) أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد بين الأطفال مرتفع جداً أيضاً، حيث أن 52.5 مليون نسمة يمثلون 44.1% من الأطفال واقعون في الفقر، كذلك يقع 29.3 مليون طفل، أي واحد من بين كل أربعة أطفال، في الفقر المدقع. وتختلف هذه النسب كثير ا فيما بين المجموعات الثلاثة للدول العربية. فنسبة الفقر المدقع في البلدان في المجموعة 1 منخفضة للغاية، وتتراوح بين 1.2 الى 7.7%من مجموع الأطفال، أما نسبة الفقر فتتراوح ما بين 16.6 إلى 34.7%. أما بلدان المجموعة رقم 2، فتتراوح نسبة الفقر المدقع بين 14.0 و23.8%، ونسبة الفقر بين 41.8 و46.5%. أما في مجموعة البلدان رقم 3، فنسب فقر الأطفال مقلقة، حيث يؤثر فقر الأطفال المدقع فيما بين نصف وثلاثة أرباع إجمالي عدد الأطفال (من 48.8 إلى 74.2%)، والفقر العادي في نسبة تتراوح بين 76.4 و87%من الأطفال.

وتختلف النتائج عند الانتقال من الفقر المدقع إلى الفقر. فمع أن بلدان المجموعتين 1 و2 لديها نسبة منخفضة نسبياً من الفقر، إلا أن نسبة أكبر بكثير من السكان معرضة للوقوع في الفقر (27.1% في المجموعة 1 و31%في المجموعة 2). وإجمالاً، فإن ربع سكان المنطقة معرضون للوقوع في الفقر، ما يعني أن ما يقرب من ثلثي السكان العرب إما فقراء أو معرضون للفقر. وبصفة عامة، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه بلدان المجموعتين 1 و2 هو التعامل مع النسبة الكبيرة من السكان المعرضين للوقوع في الفقر. أما بلدان المجموعة 3، فتحتاج إلى التخفيف من حدة الفقر المدقع الذي يؤثر على نحو نصف مجموع سكانها.

الشكل رقم (1-4): مجموعات البلدان فيما يتصل بفقر الأطفال

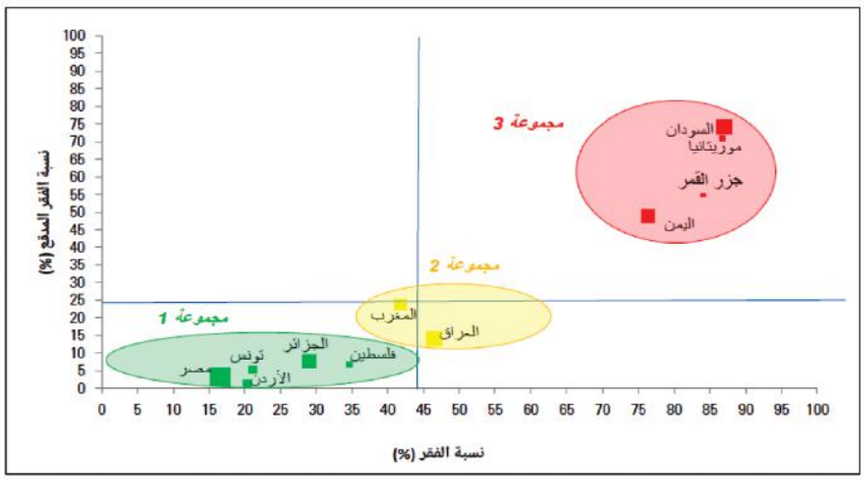

ملاحظة: (1) **يعكس حجم النقطة حجم السكان دون 18 سنة.**
(2) **تشير الخطوط الزرقاء إلى المتوسط المرجح للبلدان.**
المصدر: التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2017.

ومن السمات الأخرى المميزة لقضية الفقر في البلدان العربية التباين الواضح وعدم المساواة في توزيع الفقر على الصعيد المكاني (بين المناطق الريفية والحضرية؛ وبين المحافظات أو الولايات داخل البلدان؛ وبين مختلف مجموعات البلدان)، وعلى صعيد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية (مثل الأسر المعيشية الأكبر حجماً، والأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم). ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصّل إليها التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد فيما يلي:

- الأسر التي تعولها الإناث أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعة 3، والأسر التي يرأسها ذكور أكثر عرضة للفقر المدقع في بلدان المجموعتين 1 و2.

- التفاوت الأكبر في الفقر راجع إلى تعليم من يترأس الأسرة. فاحتمال تعرض الأسر التي لم يحصل من يترأسها على تعليم للفقر يزيد ثمانية أضعاف عن احتمال تعرض الأسر التي يرأسها من يتمتع بأعلى مستوى من التعليم المتاح في الدولة (تعليم عال).
- التفاوت في نسب الفقر وفقاً لمستوى تعليم من يترأس الأسرة ترتفع في مجموعات البلدان 1 و2 والتي تتسم بتدني نسب الفقر بها. أما بالنسبة لمجموعة البلدان 3، فلم تختلف نسبة الفقراء وفقاً لمستوى تعليم من يترأس الأسرة، ما يشير إلى أن التعليم في هذه البلدان ليس شرطا كافيا لتجنب الوقوع في الفقر، وربما يعود ذلك إلى قلة فرص العمل فيها.
- قابلية الأسر التي تقع في الخمس الأدنى من الثروة للوقوع في الفقر المدقع أعلى بخمسين مرة من الأسر التي تقع ضمن الخمس الأعلى.
- على الصعيد العربي، تبلغ قيم مؤشرات دليل الفقر المتعدد الأبعاد للفقر المدقع 1.87% لسكان الحضر و 11.26% لسكان الريف. وكذلك تبلغ هذه القيم للفقر 11.4% لسكان الحضر و29.2% لسكان الريف، وينطبق هذا الارتفاع في دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المناطق الريفية على كل البلدان.
- على الرغم من أن أقل من نصف سكان البلدان العربية يسكنون المناطق الريفية، فإن 83% من الفقراء المدقعين و67% من الفقراء يقيمون في المناطق الريفية.
- تبلغ نسبة الفقراء بين الأطفال في المناطق الريفية نحو 55%، أي أكثر ب 1.8 مرة من النسبة المناظرة في المناطق الحضرية.
- الأطفال في الأسر الأقل ثروة (وفقاً لتعريف مؤشر الثروة الذي يعتمد على ممتلكات الأسرة) أكثر عرضة لخطر الفقر المتعدد الأبعاد بمقدار 3.7 مرة مقارنة بالأطفال في الفئات الأغنى.
- الأطفال القاطنين في الريف، والذين تبلغ نسبة الفقر بينهم 36.3%، أكثر عرضة بـ 3.6 مرة للفقر المدقع من الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية.
- احتمال تعرض الأطفال في الأسر التي يترأسها غير متعلم للفقر المدقع يزيد بمقدار 2.3 مرة عن الأسر التي حصل من يترأسها على تعليم ابتدائي أو أكثر.
- يُظهر مؤشر الثروة أكبر قدر من التفاوت، فيقع 47% من الأطفال في الأسر الأشد فقراً وفقاً لمؤشر الثروة، وفي المقابل تنخفض النسبة إلى 4% فقط من الأطفال في الأسر الأكثر ثراء. وبعبارة أخرى، فإن الأطفال في الخمس الأفقر أكثر عرضة للفقر المدقع بـ 12 مرة من الأطفال في الخمس الأعلى من مؤشر الثروة.
- الحرمان من التعليم أكبر مصدر للفقر الأسري، وظروف السكن وسوء التغذية هي المصادر الرئيسية لفقر الأطفال.
- يساهم التعليم في بلدان المجموعتين 1 و2، أكثر من غيره في الفقر والفقر المدقع. أما في بلدان المجموعة 3 فالمساهم الأكبر هو ظروف المعيشة. كما يسهم التعليم في الفقر المدقع في المناطق الحضرية على نحو أعلى من المناطق الريفية، التي تكون فيها ظروف المعيشة أهم.
- يتوزع الفقر على نحو غير متجانس داخل البلدان، أي بين محافظات البلد الواحد أو ولاياته. والفوارق بين البلدان والمحافظات والأقاليم الداخلية عموما أعلى في المجموعتين 2 و3 منها في المجموعة 1.
- الفوارق المحلية في المنطقة العربية مرتفعة للغاية، ما يوجب إيلاءها عناية كافية عند وضع استراتيجية لمكافحة الفقر. فالمحافظة الأدنى حرماناً (بحسب مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد) في موريتانيا، وهي البلد ذات النسبة الأعلى من الفقر بحسب المؤشرات نفسها، لديها حرمان أكبر من أفقر محافظة في جميع بلدان المجموعتين 1 و2.
- تقع المحافظات أو الولايات الخمس عشرة الأفقر في البلدان الأحد عشر التي شملتها الدراسة في ثلاثة بلدان فقط هي: السودان (9 ولايات) وموريتانيا (5 ولايات) واليمن (ولاية واحدة)، ويقع العديد من هذه الولايات في السودان واليمن في مناطق النزاع.

وإذا أضفنا لما سبق التحديات التي تفرضها النزاعات والحروب التي لا تزال تستعر في المنطقة، والتي لها بلا شك آثارٌ سلبيةٌ شديدة الخطورة على أحوال الفقراء، تصبح الصورة أكثر تعقيداً. فقد أوقع الصراع المستمر في اليمن، مثلا، الشعب اليمني في أزمة إنسانية ودفع ملايين الناس إلى حافة المجاعة، حيث حصد النزاع أكثر من 10 آلاف شخص بينما جعل نحو 7

ملايين شخص يكابدون نقصاً حاداً في الغذاء. وقد أدى ذلك ببرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن يعلن أن البلاد معرضة لخطر المجاعة. ولا شك أن حالة الفقر المتعدد الأبعاد اليوم في اليمن أسوأ بكثير مما توحي به الأرقام التي تعبر عن سنوات سابقة، لاسيما في البعد الصحي. ويواجه العديد من البلدان العربية الأخرى اضطرابات سياسية: فقد تأثرت أربعة من البلدان الأحد عشر تأثراً مباشراً وكبيراً بالنزاعات أو الاحتلال، وهي: اليمن والعراق والسودان وفلسطين. وأثر النزاع الدائر على التنمية البشرية أشد بكثير من الأضرار المادية ومن تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولعل أفضل ما يعكس ذلك أنه، ورغم أن عدد سكان المنطقة يبلغ نحو 5% من سكان العالم، فإن المنطقة تؤوي أكثر من 53%من مجموع اللاجئين و37% من السكان المشردين في العالم. وقد أشار تقرير التنمية العالمي الصادر حديثاً عن البنك الدولي أنه بين عامي 2011 و2017 ترك ما يقرب من 4 ملايين طفل سوري المدرسة بسبب الحرب الأهلية. ومن المرجح ألا يعوض الكثير منهم هذه السنوات الضائعة من المدرسة (W.B.، 2019).

ويمكن توضيح الأمر على وجه أتم إذا سلطنا الضوء على وضع الفقر في دولة فلسطين وآثار الاحتلال الإسرائيلي. فجميع المقيمين في دولة فلسطين يتأثرون مباشرة بالاحتلال. والقيود على الحركة تعوق النمو الاقتصادي والأنشطة الإنتاجية، وتفتت الأراضي الفلسطينية اجتماعيا وسياسيا وجغرافيا، وتقيد قدرة الناس على الاستفادة من الموارد الحيوية مثل المياه والأراضي. وبالنسبة لقطاع غزة، لا بد لأي تحليل جاد للفقر أن يعتبر تأثير القيود على حركة الأشخاص والسلع والتي دامت لعشر سنوات. كما أن الظروف تقيد حركة الحكومة الفلسطينية فهي تحول بينها وبين صياغة استراتيجية محددة وطويلة الأجل للتنمية وتنفيذها.

وليس من المبالغة القول إن الفلسطينيين عرضةٌ للمجهول والحرمان بمختلف صوره. فكثيراً ما تترافق عمليات بناء المستوطنات الإسرائيلية مع عمليات هدم البنى الفلسطينية. ففي عام 2016، جرى هدم ما مجموعه 1093 منزلاً فلسطينياً، وهو أعلى رقم سجل منذ بدء جمع البيانات في عام 2009. كما إن سكان القدس الشرقية يعيشون تحت التهديد الدائم بإخلائهم من ديارهم أو إلغاء إقامتهم. وإذ يعيش سكان قطاع غزة بانقطاع عن بقية الأراضي الفلسطينية منذ ما يقرب من عقد من الزمان، فإن بنية القطاع التحتية تتعرض لضغوط شديدة. واعتبارا من عام 2017، أخذ القطاع يشهد انقطاعاً شديد ا للكهرباء يدوم حتى عشرين ساعة يومياً. وبسبب تلوث المياه الجوفية الساحلية والإفراط في استخراجها، لم يبق سوى 5%منها صالح للاستهلاك البشري. فضلا عن هذا كله، يتأثر الأطفال خصوصاً بالاحتلال والتصعيد المتكرر للعنف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالإضافة للمؤشرات والتحديات السابقة، توجد العديد من القضايا التي ترتبط ارتباطاً شديداً بقضية الفقر سواء بمفهومه المادي أو متعدد الأبعاد. ولعل أبرز القضايا التي تستحق تسليط الضوء عليها في هذا المجال قضايا النوع الاجتماعي والتعليم والصحة والأمن الغذائي والسكان التنمية الحضرية. وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على تلك القضايا خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها بموضوع الوثيقة الحالية.

2.1 الفقر والنوع الاجتماعي[1]

تظهر الاحصائيات في جميع أنحاء العالم أن النساء هن الأكثر فقراً من الرجال. وتشير التقديرات إلى أن الإناث تمثل 70% من 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر. وتعد علاقات القوة غير المتساوية والمشاركة في صنع القرار بين النساء والرجال من بين الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يولد الفقر. وبالتالي، فإن الحد من عدم المساواة بين الجنسين سيكون له إسهام قوي في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

وهناك العديد من القضايا المتعلقة بالمرأة التي تمثل مواجهتها تحدياً أساسياً أمام جهود القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية، ولعل أولى هذه القضايا تحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة. ففي عام 2013، أوضحت دراسة صادرة عن منظمة الصحة العالمية أن زيادة الإنفاق على هذه الخدمات بمقدار 5 دولارات فقط للشخص الواحد سنوياً حتى عام 2035 في 74 بلداً ذات معدل وفيات عالٍ للأمهات

1 - تم الاعتماد في هذا الجزء أساساً على UNFPA, 2018 ما لم يذكر خلاف ذلك.

والأطفال قد يؤدي إلى زيادة قيمة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية تسع مرات، بما في ذلك زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحسين الإنتاجية. كما أظهرت دراسات أخرى أن استخدام وسائل منع الحمل والوصول إلى معلومات وخدمات تنظيم الأسرة ييسر تحقيق "عائد ديموغرافي" - وهو نمو اقتصادي متسارع ناجم عن انخفاض في خصوبة البلد وانخفاض في نسب الإعالة بسبب التغيير في البنية العمرية من السكان مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والثروة.

وتنتشر في الدول العربية العديد من الممارسات والعادات الضارة، مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وكلاها يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان. فزواج الأطفال يحد من فرص الإناث في استكمال التعليم ويرفع من معدلات الخصوبة ويقلل معدلات المشاركة في القوى العاملة، ومستويات الدخول التي يحصلن عليها على مدار عمرهن. وبمعنى آخر، فإن خطر العيش في فقر بالنسبة للفتيات اللواتي يتزوجن مبكراً كأطفال أعلى بكثير من أقرانهن اللواتي يتزوجن كبالغين ولديهن فرص في حياتهن للحصول على تعليم أفضل وصحة وخيارات مستنيرة حول حياتهن الإنجابية ويسهمن في تحقيق التنمية الاقتصادية. كذلك فإن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يسبب مجموعة من العواقب الصحية الخطيرة التي قد تؤدي في بعض الحالات إلى الوفاة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة العلاج.

وإذا أضفنا للتحديات السابقة معرفة أن التقديرات تشير إلى أن النساء والفتيات يشكلن على الصعيد العالمي حوالي نصف السكان المشردين داخلياً أو عديمي الجنسية. فالتفاوتات بين الجنسين في الأماكن الهشة والمتأثرة بالصراع ("Fragile and Conflict-affected Situations "FCS)، تعكس المعايير والديناميكيات التي ترسخ أوجه عدم المساواة وعوامل الإقصاء التي تديم الصراع وعدم الاستقرار. ولذلك، فإن مواجهة التحديات المستمرة التي تواجه النساء في الأماكن الهشة والمتأثرة بالصراع ليست فقط ضرورة أمنية وإنما هي أيضاً أولوية لتحقيق التنمية المستدامة. فالصراع العنيف والهشاشة يؤثران على الرجال والنساء بطرق مختلفة نادراً ما يتم الاعتراف بها ومعالجتها في صلب سياسات وبرامج التعمير وإعادة الإعمار. فغالباً ما يساهم التشريد القسري في ارتفاع أعداد الأسر التي تعيلها النساء أو الأطفال، حيث يغادر الرجال المنزل للانضمام إلى الجماعات المسلحة أو البحث عن الموارد الاقتصادية أو يتعرضون للعنف أو الموت. إن الفصل الأسري أمر شائع، سواء باعتباره سمة مقصودة أو عرضية لانعدام الأمن. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تعاني النساء والفتيات من الآثار غير المباشرة للنزاعات، بما في ذلك سوء التغذية، والتعرض للأمراض، وعدم الوصول إلى الخدمات الصحية (بما فيها خدمات الصحة الإنجابية). وتظهر الأرملة والأسر المعيشية التي ترأسها نساء بصورة أعم حالات الفقر والفقر المدقع.

3.1 الفقر ورأس المال البشري

يعتبر الحرمان من خدمات التعليم والصحة الجيدة محركاً لانتقال الفقر بين الأجيال. ومن المرجح بدرجة كبيرة أن يكون الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية لم تكمل التعليم الابتدائي ولا يتمتعون برعاية صحية مقبولة فقراء سواء بالمفهوم النقدي الضيق أو بالمفهوم الواسع متعدد الأبعاد. ولا شك أن المنطقة العربية قد شهدت إنجازات ملموسة في مجال التعليم خلال العقود الماضية؛ خاصةً فيما يتعلق بمعدلات الالتحاق ومتوسط سنوات الدراسة ومعدلات القراءة والكتابة بين البالغين وتقليل الفجوات بين الذكور والإناث ... وغيرها من النجاحات والإنجازات التي لا يمكن إغفالها. ففي عام 2015 وصل معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 100%، مرتفعًا من 89.8% في عام 1999. كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي بنسبة 72.2%بين عامي 1999 و2015. كذلك، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بنسبة 28.9% بين عام 1999 و2015. إلا أنه في الوقت ذاته، لازالت المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات التي يجب على أي استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد مواجهتها. وقد أبرزت دراسة هامة للبنك الدولي أهم تلك التحديات فيما يلي (W.B., 2008):

■ توجد فجوة مهمة بين ما تنتجه الأنظمة التعليمية حالياً وما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها التنموية. لقد أنتجت المنطقة نتائج تعليمية أقل من العديد من المنافسين، حيث تم قياسها من خلال سنوات من التحصيل العلمي في السكان البالغين. إن الإنجازات التعليمية حتى الآن معرضة جزئياً لمعدلات التسرب المرتفعة، والدرجات المنخفضة نسبياً في الاختبارات الدولية. ولا تزال معدلات معرفة القراءة والكتابة منخفضة وتنتج أنظمة التعليم خريجين في العلوم الإنسانية أكثر من العلوم الأساسية والتطبيقية.

■ تميل إصلاحات التعليم السابقة والمستمرة إلى التركيز بشكل كبير على هندسة العملية التعليمية، بينما تعطي اهتماماً أقل بكثير لتحفيز الجهات الفاعلة المعنية وتعزيز المساءلة العامة. ويهدد هذا النقص القدرة التنافسية المستقبلية للمنطقة، التي تتطلب مجموعة مختلفة ومتغيرة باستمرار من النتائج التعليمية لمجموعة أوسع من الأفراد، خاصةً في ظل تزايد التحديات التي تفرضها العولمة وتحرير التجارة، ناهيك عن الثورة الصناعية الرابعة.

■ مازال جزء كبير من رأس المال البشري المتراكم في المنطقة إما ضائعاً، في شكل ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، أو غير مستغل بشكل كفء كما هو الحال بالنسبة للعاملين في الوظائف الحكومية. ولم تعد المنطقة قادرة على تحمل مثل هذا الانفصال بين نتائج التعليم ومتطلبات سوق العمل.

وكما هو الحال بالنسبة للتعليم، يمكن القول إن مستوى الخدمات والرعاية الصحية في المنطقة العربية قد شهدا تحسناً ملموساً على مدى العقود الماضية. وقد انعكس هذا التحسن في تطور واضح في كافة المؤشرات الصحية في البلدان العربية تقريباً. فعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في المنطقة العربية من 58.5 عام في سنة 1980 إلى 71 عام في سنة 2015، وانخفضت وفيّات الأطفال من 131.9 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 1980 إلى 36.8 وفاة في عام 2015.

إلا ان الدلائل مازالت تشير إلى وجود مساحة كبيرة للتحسين؛ حيث أن دول المنطقة تعاني من تدني الانفاق الحكومي على الرعاية الصحية. حيث تنفق حكومات المنطقة في المتوسط أقل من 10% من ميزانياتها على الرعاية الصحية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الخاص على الصحة، ليصل ما يتحمله الأفراد والأسر في المنطقة إلى حوالي 40% من تكاليف الرعاية الصحية، وهو ما اضطر العائلات إلى التخلي عن طلب الرعاية الصحية أو مواجهة الفقر بسبب تكبد الأعباء المالية الناجمة عن ارتفاع النفقات الصحية (البنك الدولي، 2013).

ونظراً لتأخر أولوية الانفاق العام على الصحة في الدول العربية، فإنه من الطبيعي أن تعاني غالبية تلك الدول من عدم العدالة في الحصول على الخدمات الصحية. فعلى سبيل المثال، تتمتع سيدة من الحضر بالمنطقة العربية بنسبة تصل لضعف ما تتمتع به سيدة ريفية، وذلك فيما يتعلق بالتعامل مع قابلات ماهرات أثناء عملية الولادة، كذلك الحال عند طلب الحصول على وسائل لمنع الحمل. وبالإضافة إلى ذلك فإن عبء الأمراض غير المعدية أخذ في الارتفاع مهدداً صحة ورخاء الأجيال القادمة. وهناك أربع دول في هذه المنطقة (الكويت، مصر، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين) تعتبر السمنة فيها من الأمراض المتوطنة والتي تصيب الرجال والنساء بنسبة تعتبر من أعلى المعدلات على الصعيد العالمي، كذلك استخدام التبغ بين الرجال وارتفاع المعدل بين النساء صغيرات السن. كما أن حوادث الطرق تعد من أبرز أسباب الوفاة بين الشباب في المنطقة، يقابلها مرض الاكتئاب كسبب رئيسي للإصابة بالأمراض بين النساء في المنطقة. وتعاني الدول الأفقر في المنطقة من مستويات عالية من سوء التغذية (ما يقرب من 60% من الأطفال في اليمن يعانون من التقزم) وارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال (البنك الدولي، 2013).

وكما أكدنا سابقاً، تختلف دول المنطقة بشكل كبير من حيث الدخل، من بين أعلى المعدلات في العالم إلى أدنى مستوى. في حين يتمتع البعض بالتكنولوجيا المتطورة، بينما يفتقر آخرون إلى الحصول على المياه والصرف الصحي والكهرباء. ولا تزال بعض

البلدان تكافح من أجل السيطرة على الأمراض المعدية في حين يواجه آخرون تهديداً أكبر من الأمراض غير السارية المزمنة. وقد قوض الفقر والصراع وأنماط الحياة غير الصحية وتدهور البيئة الجهود المبذولة للحد من الأمراض والإعاقة والوفاة والوقاية منها. وتعتبر الأزمات سمة مميزة للمنطقة، حيث تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ما يقرب من ثلثي بلدانها. وقد أدت هذه الأزمات، التي تفاقمت بفعل نزيف العقول، إلى عواقب وخيمة غير مسبوقة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أطلق البنك الدولي مؤخراً مقياساً دولياً جديداً يقيس مقدار رأس المال البشري الذي يمكن أن يتوقعه الطفل الذي ولد في عام 2018 -مثلاً- عندما يصل إلى عمر 18 سنة، وذلك في ضوء مخاطر سوء التعليم وضعف الصحة السائدة في البلد الذي ولد فيه. وتم تصميم المؤشر بحيث يبرز كيف أن التحسينات في نتائج التعليم والصحة الحالية تشكل إنتاجية الجيل القادم من العمال: فهي تفترض أن الأطفال الذين يولدون في عام معين يجربون الفرص التعليمية الحالية والمخاطر الصحية على مدى السنوات الثمانية عشر القادمة. وبالتالي فإن هذا الدليل الجديد يركّز على النتائج - وليس المدخلات مثل الإنفاق أو التنظيم، وهي الأهم عندما يتعلق الأمر بالفقر متعدد الأبعاد والتنمية المستدامة، وهو ما يجعله أكثر أهمية بالنسبة لصانعي السياسات الذين يقومون بتصميم وتنفيذ التدخلات لتحسين هذه النتائج على المدى المتوسط. ويتكون دليل رأس المال البشري من ثلاثة أبعاد وأربعة مؤشرات: (1) مقياس ما إذا كان الأطفال على قيد الحياة من الولادة إلى سن المدرسة (5 سنوات)؛ (2) مقياس سنوات الدراسة المتوقعة معدلاً بجودة التعليم؛ (3) مقياسان واسعان للصحة - معدلات التقزم، ومعدلات بقاء البالغين على قيد الحياة (W.B., 2019).

وكما يتضح من الجدول التالي رقم (1-3)، فهناك تباين واضح في مستويات رأس المال البشري في البلدان العربية؛ حيث يمكن بسهولة تمييز ثلاثة مجموعات من الدول: دول الخليج وتأتي في مقدمتها البحرين التي احتلت المرتبة الأولى عربياً والـ47 عالمياً (من 157 دولة شملهم تقرير عام 2018)؛ مجموعة دول الأردن وفلسطين والجزائر وتونس والمغرب ومصر والتي احتلت المراتب من 79 إلى 104 على التوالي؛ وأخيراً مجموعة دول جزر القمر والعراق والسودان واليمن وموريتانيا وجنوب السودان والتي احتلت مراتب متأخرة دولياً (من 123 إلى 156) وفقاً لهذا المؤشر.

الجدول رقم (1-3): دليل رأس المال البشري في البلدان العربية، 2018

	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب (من 157 دولة)
بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً	البحرين	0.67	47
	الإمارات	0.66	49
	عُمان	0.62	54
	قطر	0.61	60
	السعودية	0.58	73
	الكويت	0.58	77
بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة	الأردن	0.56	79
	الجزائر	0.52	93
	تونس	0.51	96
	لبنان	-	-
	ليبيا	-	-
بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة	فلسطين	0.55	82
	المغرب	0.50	98
	مصر	0.49	104
	العراق	0.40	129
بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة	جزر القمر	0.41	123
	السودان	0.38	139
	اليمن	0.37	145
	موريتانيا	0.35	150
	جنوب السودان	0.30	156
	سوريا	-	-
	جيبوتي	-	-

المصدر: (W.B., 2019)

4.1 الفقر والتنمية الريفية والهجرة الداخلية[1]

الفقر ظاهرة ريفية في الأساس، حيث يعيش 70% من فقراء المنطقة العربية حالياً في المناطق الريفية ويعتمدون إلى حد كبير على الزراعة كسبيل لعيشهم. كما يعتمدون بشكل أكبر على الزراعات الأسرية الصغيرة التي تشكل 80% من مجمل الإنتاج الزراعي في المنطقة. ولا يزال إيجاد فرص العمل – ولاسيما فرص عمل للشباب – أمراً صعباً في المنطقة، حيث يتوقع أن تتجاوز البطالة بين الشباب حالياً 30%. وتعتبر البطالة ومحدودية حصول الفقراء الريفيين على حقوقهم الاجتماعية الأساسية من بين الدوافع الرئيسية للنزوح القسري – خاصة عند الشباب – من الريف إلى المدينة – وبنسبة أقل – إلى مناطق ريفية أخرى، سعياً لإيجاد فرص عمل وأجور، وظروف معيشيّة أفضل. وينجم انعدام فرص العمل اللائق في المناطق الريفية عن مجموعة متنوعة من العوامل المترابطة في الكثير من الأحيان، بما فيها تقسيم الأراضي، والتدهور البيئي، وانعدام الأمن الغذائي، وانخفاض الإنتاجية، وغياب الحماية الاجتماعية.

وتؤثر هذه التغييرات في هيكلية المجتمعات الريفية مباشرةً على الأمن الغذائي في المنطقة نظراً للاعتماد الكبير على هذه المجتمعات (الريفية)، ولاسيما المزارعين الأسريين الصغار، من أجل إنتاج الغذاء. وبدون هؤلاء المزارعين والرعاة، سيؤثر الفقر والجوع مباشرة، وبصورة سلبية، على تنمية المنطقة واستقرارها على المدى الطويل. وهذا أمر مثير للقلق خاصةً في بعض بلدان المنطقة التي تعاني أصلاً من الهشاشة بسبب الافتقار إلى الحوكمة والاستثمارات، فضلاً عن ضعف السكان الشديد.

ومن المتوقع أن يزداد مستوى الهشاشة هذه، نظراً للتحديات العديدة التي تواجه إدارة الموارد الطبيعية، والتي تشمل ندرة المياه في المنطقة، بالإضافة إلى التصحر وتدهور التربة التي تشكل تهديداً كبيراً للإنتاجية المستدامة في المنطقة، بسبب تزايد تقسيم الأراضي ومحدودية حقوق حيازة الأراضي لأصحاب المزارع الصغيرة. وفي الواقع تقدّر التكلفة الاقتصادية لتدهور الأراضي في المنطقة بـ 9 مليار دولار أميركي، وهو ناجم عن التملح والانجراف والتلوث وسوء إدارة الأراضي.

1 – يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على مساهمة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

وتظهر هذه التحديات بشكل خاص في البلدان التي تواجه أزمات داخلية، مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن، وكذلك في البلدان المجاورة. ومن المتوقع أن يستمر تفاقم هذه العوامل بسبب التغيرات المناخية، التي من المتوقع أن تؤثر بقوة على منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مع ارتفاع درجات الحرارة والانخفاض العام في مصادر المياه وتوفرها.

5.1 الفقر والأمن الغذائي[2]

يشكل تحقيق الأمن الغذائي والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة تحدياً للدول العربية، ومن غير المرجح أن يتحقق في البلدان المتضررة إذا استمرت الظروف الحالية للصراع وعدم الاستقرار. وتشمل الأسباب الصراع، والاضطرابات المدنية، والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية، وتحديات الحوكمة، وسط ندرة الموارد والاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية (الحبوب)، وكذلك التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

ولا تزال الصراعات في سوريا واليمن والعراق وليبيا ذات تأثير إنساني وأمني غذائي عميق. ففي سوريا، أثار العنف انخفاضاً بنسبة 67% في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وقوض الأمن الغذائي بشدة - من 70% إلى 80% من السوريين يحتاجون الآن إلى مساعدات إنسانية، بينما يحتاج 50% إلى مساعدات غذائية. وفي العراق، حيث أدى العنف إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 58%، يحتاج 30% من السكان إلى المساعدة الإنسانية بينما تتطلب نسبة 9% المساعدة الغذائية. كما يعاني اليمن من الصراعات، مما يؤدي إلى وضع يحتاج 70% إلى 80% من السكان إلى مساعدات إنسانية و50% بحاجة إلى المساعدة الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال انعدام الأمن الغذائي سائداً بين الفئات الضعيفة في حالات الأزمات الممتدة في بلدان مثل فلسطين والسودان.

كذلك فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يساهم في زيادة مستوى الضعف في الأمن الغذائي والتغذية في دول جامعة الدول العربية. فتقريبا جميع الدول العربية مستوردة صافية للغذاء، مما يعني أن سكانها معرضون بشدة لارتفاع أسعار الغذاء

2 – يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على WFP, 2018، ما لم يذكر خلاف ذلك.

العالمية. ويمكن إبراز أهم النتائج المترتبة على ضعف الأمن الغذائي في المنطقة العربية على النحو التالي:

أ) سوء التغذية: لا يزال سوء التغذية يمثل مشكلة صحية رئيسية مع عواقب خطيرة للغاية ولا يمكن تجاهلها. وهي أكبر مساهم في وفيات الأطفال. فعواقب سوء التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة تستمر مدى الحياة وتنتقل بين الأجيال. وهي تسبب ضعف النمو العقلي والمعرفي، وبالتالي لها عواقب ضارة على صحة البالغين. ويزيد سوء التغذية لدى النساء في سن الإنجاب من معدل وفيات الأمهات ومخاطر انخفاض الوزن عند الولادة لأطفالهن.

ب) نقص المغذيات الدقيقة: فقر الدم الناجم عن نقص الحديد هو مشكلة صحية عامة خطيرة في العديد من البلدان.

ج) السمنة والأمراض غير السارية: ترتبط وبائية الأمراض غير السارية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان وعوامل الخطر لهذه الأمراض ارتباطاً وثيقاً باستهلاك الغذاء والأنماط الغذائية والتغذية وأنماط الحياة. وتظهر التقارير أرقاماً مثيرة للخطر بسبب انتشار السمنة والأمراض غير السارية. فزيادة الوزن والسمنة هي عوامل خطر قوية لأمراض القلب والأوعية الدموية ومرض السكري (النوع 2) وهي مساهم رئيسي في الوفيات المبكرة.

6.1 الفقر والتحديات الديموغرافية والحضرية[1]

من التحديات الهامة التي تواجه العديد من البلدان العربية في سعيها للقضاء على الفقر، تلك التحديات المرتبطة بالقضية السكانية، بما في ذلك معدلات النمو السكاني والهجرة والتحضر والكثافة السكانية والهياكل العمرية (خاصةً نسبة الشباب وكبار السن) والتركيبة السكانية الحضرية والتنمية المكانية غير المتكافئة. فحجم السكان وهيكلهم وتوزيعهم المكاني له آثاره على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والازدهار، من خلال التأثير على أسواق العمل وتوزيع الدخل والضغط على الموارد والبنى التحتية وبرامج مكافحة الفقر والحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، كما تؤثر الديناميكيات السكانية أيضا على خيارات الأسرة والمجتمع لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (UNFPA, 2018).

وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد السكان في الدول العربية من 150 مليون نسمة في عام 1980 إلى 317 مليون نسمة في عام 2007، ليصل إلى 378 مليون نسمة تقريباً عام 2014 ويقترب حالياً من 400 مليون نسمة. ويمكن إبراز أهم التحديات الديموغرافية وما يرتبط بها من تحديات متعلقة بالتركيبة السكانية الحضرية في الدول العربية في النقاط التالية: ارتفاع معدلات النمو السكاني؛ عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية؛ زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر؛ التشريد الناجم عن الاحتلال، والمسائل الأمنية، والكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان؛ عدم المساواة الاجتماعية وتهميش مجموعات مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛ مساهمة محدودة للنساء والشباب في عملية التنمية؛ اختلال التوازن بين الريف والحضر في عملية التنمية؛ وزيادة معدلات الفقر في المناطق الحضرية.

ويعتبر الحصول على خدمات الإسكان والبنية التحتية أحد المحددات الرئيسية لمستوى المعيشة والفقر متعدد الأبعاد. وفي هذا الصدد، ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته الثامنة والثلاثين، "لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق له ولأسرته، مما يضمن لهم الرفاهية والحياة الكريمة، بما في ذلك الغذاء والملبس والمسكن والخدمات والحق في بيئة صحية. تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة بما يتناسب مع مواردها لضمان هذه الحقوق". وبناء عليه، حققت بعض الدول العربية تقدماً كبيراً في زيادة المعروض من المساكن الميسورة، والقضاء على المناطق غير الرسمية والفقيرة، وتطوير البنية التحتية، إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي مازالت تواجه المواطن العربي في هذا المجال، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: عدم قدرة القطاع العام على تلبية الاحتياجات المتزايدة للإسكان؛ زيادة تكاليف الأراضي المزودة بالخدمات الجاهزة للسكن؛ عدم وجود آليات مناسبة للتمويل؛ وعدم الاتساق بين الوصول إلى الخدمات الأساسية ومعايير التخطيط الدولية؛ زيادة الفجوة بين الطلب والعرض للمساكن لذوي الدخل المحدود وضعف توزيع الوحدات؛ عدم وجود نظام إدارة لمخزون المساكن لضمان صيانة واستغلال

1 - يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على LAS & UN-Habitat، ما لم يذكر خلاف ذلك.

جميع الوحدات الشاغرة؛ عدم التكامل بين السكن وفرص العمل؛ عدم توفير السكن للمجموعات المتوسطة والمنخفضة الدخل من قبل القطاع الخاص؛ وضعف المشاركة بين القطاعين العام والخاص في توفير البنية التحتية؛ وانتشار نمط ملكية الوحدات السكنية، ومحدودية مخزون التأجير الآمن بأسعار معقولة؛ وارتفاع أسعار مواد البناء وسوء استخدام تقنيات البناء الحديثة والمستدامة؛ صعوبة حصول عدد من السكان على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الملائمة؛ وقلة كفاءة وكفاية شبكات النقل العام والطرق.

كما تواجه غالبية الدول العربية العديد من التحديات المرتبطة بالأراضي والتخطيط الحضري، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: توسيع المدن الكبرى؛ وتناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو الحضري؛ والتشويه الحضري؛ وانتشار المناطق العشوائية؛ وعدم صيانة المواقع الأثرية والتراثية؛ وارتفاع أسعار الأراضي؛ وتدهور الأحياء القديمة؛ وعدم وجود خطط وطنية وإقليمية في بعض البلدان.

وتواجه الدول العربية أيضاً عدداً من التحديات المرتبطة بالإدارة الحضرية والتشريعات. فالنقص في الهياكل المؤسسية والتشريعية في العديد من البلدان العربية هو أحد الأسباب وراء زيادة تأثيرات التحضر غير المخطط، فضلاً عن التنسيق المحدود بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بالتنمية الحضرية، على المستويين المركزي والمحلي. وما زالت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة السلطات المحلية لتعزيز اللامركزية مقيدة. كما أن عجز البيانات الدقيقة والمقارنة عن اتجاهات التنمية الحضرية على المستوى الإقليمي يحد من رؤية التنمية الإقليمية.

وبالإضافة للتحديات السابقة، تواجه المنطقة العربية تحديات أخرى تتعلق بالاستدامة البيئية والحضرية وتغير المناخ، يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي: التصحر وندرة المياه؛ والاعتماد المحدود على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والاهتمام المحدود بتأثير تغير المناخ على المدن؛ وضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال البيئة؛ وعدم وجود نظام متكامل لجمع ومعالجة النفايات الخطرة والنفايات الصلبة؛ وعدم كفاية نظام الحد من مخاطر الكوارث؛ وتلوث الماء والهواء؛ واستنزاف مقلق للموارد الطبيعية؛ وضعف الاستجابة للمعايير البيئية الدولية أو توطين التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

7.1 الفقر وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية

إن المتتبع لمستوى أداء السياسات الاجتماعية في الدول العربية، ولمؤسسات العمل الاجتماعي، يدرك أن مسيرة أداءها أو عملها عبر مختلف المراحل الزمنية قد تأثر بالعديد من التوجهات والممارسات، وذلك وفقاً للواقع السياسي والاجتماعي والمتطلبات التنموية لكل دولة على حدة. وقد توزعت هذه الممارسات بين استخدام منهج عمل وقائي (يتصف بالضعف) وآخر علاجي (وهو منهج العمل السائد) يهدف في محصلته إلى التخفيف من أوضاع معيشية ذات طبيعة سلبية صعبة، وتحسين الظروف الإنسانية لفئات وشرائح اجتماعية مهمشة لاسيما الفقراء منهم. وتعتمد معظم دول المنطقة على نهج من أصل نهجين لشبكات الأمان الاجتماعي، هما: 1) الاعتماد بشكل رئيسي على أنظمة الدعم العام (البطاقات التموينية)، وهي نظم في مجملها غير كفؤة، وفي صالح غير الفقراء، مما يؤثر على فعالية التدخلات؛ و2) مجموعة من البرامج المجزأة محدودة الأثر على مكافحة الفقر وعدم المساواة بسبب قلة التغطية، والتسرب، ومحدودية المنافع.

وبصفة عامة، عند النظر إلى طبيعة السياسات الاجتماعية التي تم انتهاجها في المنطقة العربية خلال الفترات الماضية، يمكن التمييز بين خمسة مجموعات متجانسة من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وفي سياساتها، وذلك على النحو التالي:

- دول ذات موارد طبيعية عريضة (الدول الخليجية) حققت أهداف الألفية وأكثر، ولم تتأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 2008، وفيها البطالة الظاهرة منخفضة، والفقر المادي شبه منعدم، ولكن السياسة الاجتماعية المتمثلة في التوظيف الحكومي والدعم الواسع (دولة ريعية) أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الموازنة يتطلب حلولاً عاجلة ومستدامة في ظل تراجع وتذبذب الايرادات النفطية، وهذا يتطلب صياغة برامج للإصلاح الاقتصادي والمالي وإعادة النظر في الرؤى التنموية.

- دول متنوعة الاقتصادات حققت عموماً أهداف الألفية وتأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 2008 ثم بالأحداث السياسية المختلفة منذ عام 2011 (تونس، مصر، المغرب، الجزائر، وغيرها)، مما أدى إلى تراجع العديد من المؤشرات وبروز اشكالات تنموية عميقة (كامنة)، وهي بحاجة إلى مُراجعة نموذج التنمية ونوعية النمو وتحويله إلى نمو تشغيلي شامل، ومراجعة إطار السياسات التنموية بما فيها السياسات الاجتماعية بالإضافة إلى حوكمة المؤسسات.
- دول مُتنوعة الاقتصادات حققت عموماً أهداف الألفية وتأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 2008 ثم تأثرت بالصراع الدائر في دول الجوار (لبنان، الأردن)، مما أدى إلى تراجع العديد من المؤشرات وبروز اشكالات عميقة خاصة بفعل توافد النازحين، وهي بحاجة إلى تمويل الجهود الاستثنائية للإسكان والغذاء وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. بالإضافة إلى الحاجة إلى مُراجعة نموذج التنمية ونوعية النمو وتحويله إلى نمو تشغيلي شامل على غرار دول المجموعة الثانية.
- دول متنوعة الاقتصادات حققت عموماً أهداف الألفية وتأثرت كثيراً بالأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 2008 ثم بالأحداث السياسية المختلفة منذ 2011 والتي تحولت إلى صراع (سوريا، اليمن، ليبيا، العراق). وهي بحاجة إلى إعادة الإعمار وإرساء آليات للتوافق السياسي والمجتمعي كشرط مبدئي.
- دول فقيرة لم تستكمل أهداف الألفية وتأثرت بعدم الاستقرار لفترة طويلة (موريتانيا، السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر)، وهي بحاجة إلى خطط تنموية واسعة النطاق لاسيما من خلال التمويل الخارجي، وتحسين مستوى كفاءة وفعالية السياسات الاجتماعية.

وقد انتهى التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد إلى نتيجة مفادها أن إسهام تدابير الحماية الاجتماعية الحالية في تقليص الفقر في المنطقة العربية في المجمل متواضع. وأن تلك التدابير اقتصرت في أغلبها على العاملين في القطاعين العام والنظامي. أما العاملون في القطاع غير النظامي، فمعظمهم إما يعمل لحسابه الخاص أو عاطل عن العمل، أو خارج القوى العاملة، وفرصهم محدودة في الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية. وهذا يفسر جزئياً سبب إيثار الباحثين عن عمل الالتحاق بوظائف القطاع العام. لكن قدرة القطاع العام على استيعاب نسبة مهمة من الداخلين إلى سوق العمل تقلصت إلى حد كبير نتيجة للتغيرات الديمغرافية والواقع الاقتصادي والمالي الجديد، مما يجعل الحاجة إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير النظامي ولحسابهم الخاص والعاطلين عن العمل أكثر إلحاحاً في مختلف بلدان المنطقة.

وعلاوة على تدابير الحماية الاجتماعية القائمة على مشاركات المنتسبين (المدفوعة مسبقاً) في المنطقة العربية، تتمثل تلك التدابير أيضاً في إعانات عامة تنصب عادة على دعم السلع الغذائية الأساسية والوقود والطاقة. وفي عام 2010، أنفقت المنطقة العربية في المتوسط حوالي 7.5%من الناتج المحلي الإجمالي على الدعم وأقل من 1% على شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تقدم دعماً للسلع. وهذه الإعانات عموماً تراجعية بطبيعتها، فيستفيد منها الأغنياء أكثر نسبياً، نظرا لعدم وجود آلية لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً. وفي الواقع فإن الدعوة لإصلاح الدعم في المنطقة تستند إلى مسوغات حقيقية، وقد أخذ عدد من البلدان بالفعل يسير في اتجاه إصلاح منظومة الدعم. وقد انضم انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية إلى قائمة محفزات إصلاح الدعم في البلدان المصدرة للنفط، بينما أسهم إلى حد ما في تخفيف الضغط على الموازنة في بلدان أخرى. وما من شك في أن إصلاح الدعم يمكن أن يوفر مبالغ لا يستهان بها، جديرة بأن تستغل في تقليص الفقر وتصميم مبادرات حماية اجتماعية تراعي حاجات الأسر والأطفال في المنطقة.

- وإجمالاً، يمكن القول إن منظومة الحماية الاجتماعية في البلدان العربية قد واجهت العديد من التحديات خلال السنوات الماضية، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:
- التحديات المرتبطة بقيود الموازنة وارتفاع مستويات العجز والدين الحكومي ومن ثم ضعف الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية علاوة على عدم كفاءة هذا الإنفاق.
- استمرار تنامي ظاهرتي فقر الأطفال، وجيوب الفقر الجغرافية، نتيجة لضعف مستويات العدالة الاجتماعية "عدالة توزيع الفرص".

- تزايد المخاطر المترتبة على الشرائح والفئات الضعيفة كارتفاع معدلات سوء التغذية وخصوصاً في الدول العربية ذات الدخول المتدنية، وبعض الدول ذات الدخل المتوسط، وضعف التحاق الأطفال في المنظومة التعليمية، وزيادة معدلات التسرب من المدرسة، وغيرها.

- ضعف مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة العربية، وهذا ليس بالضرورة من اختيارهن، وإنما قد يرجع إلى ضعف أنظمة الدعم (مثل وسائل النقل العام، وخدمات رعاية الطفل)، وضعف التمكين، والنواقص التعليمية، والتمييز في الأجور، وغيرها.

- الصعوبات المتواصلة التي تواجه ذوي الإعاقة، مثل معدلات البطالة العالية، وضعف سهولة النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية، وغيرهما، والتي قد تسبب الإقصاء والتهميش الاجتماعي.

- شبكات الأمان الاجتماعي التي لا تنطوي على تقديم دعم في المنطقة العربية، في معظمها برامج مشتتة، تعتري كل منها، أوجه خلل جمَّة. ففيما يتصل بالتغطية، تقتصر الاستحقاقات الأسرية عادةً على العاملين في العمالة النظامية، بينما لا تتاح تغطية الحماية الاجتماعية للأطفال الذين لم يزالوا في سن دون سن الالتحاق بالمدرسة، ولا شك في أن ترشيد هذه البرامج المختلفة له فوائد جمة.

- وعلاوة على التجزئة والفجوات في شبكات الأمان الاجتماعي، فإن مستوى المنافع المقدمة منخفض بوجه عام. فعلى سبيل المثال، بينما يمثل الأطفال 32.1% من السكان في المنطقة العربية، لا يتجاوز الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية للأطفال 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً للبنك الدولي، فإن المنطقة العربية تحتاج لتطوير تدابير الحماية الاجتماعية وآليات الاستهداف بشكل كبير.

وبالإضافة للتحديات السابقة التي طالما عانت -وما زالت تعاني- منها غالبية البلدان العربية، فإن التغيرات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وبروز ملامح ثورة صناعية رابعة قد أضافت مزيداً من التحديات "الجديدة" أمام فعالية تلك السياسات. فبروز سلاسل القيمة العالمية (مدفوع بتحرير التجارة والتدفقات المالية)، وما ارتبط بها من تنظيمات جديدة لأسواق العمل وتزايد حدة المنافسة في أسواق السلع والخدمات والعمل والمال، وتوقع اختفاء العديد من الوظائف والمهن التقليدية التي طالما شغلها الفقراء ومتوسطي الدخل، بالإضافة إلى احتكار التخصص في الخدمات والصناعات التحويلية عالية المعرفة والقيمة المضافة من قبل بعض الشركات والدول ... ما هي إلا أمثلة على حجم التحديات الجديدة التي تواجه البلدان العربية والنامية بصفة عامة في سعيها للقضاء على الفقر أو التخفيف من حدته. ومما يزيد الصورة تعقيداً، تلك القيود التي تواجه القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في غالبية البلدان العربية، والتي تعيق قيام هؤلاء الشركاء -أو لا تحفزهم بالقدر الكافي- للقيام بواجباتهم الاقتصادية ومسئولياتهم الاجتماعية في ظل ضعف عام للأطر المؤسسية ومعايير الحوكمة والشفافية في الغالبية العظمى من البلدان العربية.

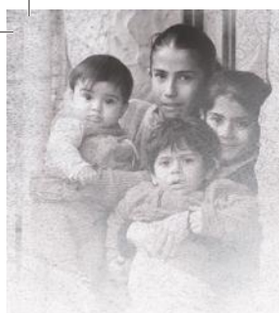

القسم الثاني:
النموذج التنموي المقترح لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد

تستهدف رؤية استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بنسبة 50%بحلول عام 2030، لتصبح قيمة المؤشر 10%. وبعد أن قدّم القسم الأول من الاستراتيجية تحليلاً للوضع الراهن للفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية المختلفة، متضمناً أهم التحديات التي تواجه هذه الدول عند التصدي لهذه الظاهرة ومحاولة الحد منها، فإن القسم الحالي من الاستراتيجية سيقدِّم النموذج التنموي المقترح لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وكذا الأهداف والغايات الخاصة بكل بعد من أبعاد الفقر الثلاثة والتي تشمل تحديداً التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وذلك حتى عام 2030.

1.2 مقومات استراتيجية القضاء على الفقر متعدد الأبعاد

مهما كان اختلاف الواقع العربي في انتشار الفقر وعمقه، فإن مُحاربته والقضاء عليه يجب أن يقوم في المقام الأول على تنشيط الاقتصاد وتسريع وتائر النمو الاقتصادي بشكل مستدام وجعله شاملاً غنياً بالتشغيل ومُحابياً للفقراء، وفي المقام الثاني على صياغة سياسات اجتماعية قائمة على توسيع الفرص وتمكين الفقراء وذوي الدخل المحدود من القدرة على العيش الكريم والحصول بشكل معقول ومدروس على الخدمات الاجتماعية خاصة في مجال تعميم التعليم العام الأساسي والصحة الأساسية الوقائية وتوفير فرص عمل لائق في قطاعات كثيفة التشغيل تستخدم تقنيات متوافقة ومهارات الفقراء والعمل على توفير سكن ملائم، مع التأكيد على ضرورة إعطاء أهمية أكبر للشرائح غير القادرة على المساهمة في سُوق العمل مثل الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والعاطلين عن العمل.

يُبين سجل النمو الاقتصادي العربي طويل الأجل والذي تم تحليله بإسهاب في الإصدار الثاني في تقرير التنمية العربية الذي يصدره المعهد العربي للتخطيط، أن هذا الأخير كان في العموم مُتواضعاً حيث بلغ مُعدل نمو دخل الفرد 1.4% فقط خلال الفترة 1950-2010، بينما بلغ هذا المعدل 4% في الدول الآسيوية وهو ما مكنها من تقليص فجوة الفقر بشكل كبير. هذا السجل المتواضع للنمو الاقتصادي العربي يشير إلى ضرورة إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي في الدول العربية لكي تتمكن من تحقيق زيادات معتبرة في مستويات الدخل وخلق فرص عمل تتلاءم مع أعداد الوافدين الجدد لسوق العمل وهو ما يسمح بتقليل انتشار الفقر، وسد هوة الدخل ما بين الدول العربية وبقية دول العالم.

يعتمد النموذج المقترح لمجابهة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية كما هو موضح في الشكل رقم (2-1) على مقومات متعددة تندرج بالأساس تحت مكون تسريع النمو وجعله شاملاً وكثيف التشغيل، وهو يشكل الشرط الضروري لنجاح أي استراتيجية وطنية وعربية للتصدي للفقر، ومكون السياسة الاجتماعية المتطورة التمكينية وذات الفعالية العالية.

بناء على الدلائل والممارسات الدولية الناجحة يتطلب تسريع وتائر النمو العمل على جبهات متعددة أهمها بناء مؤسسات قائمة على فرض الشفافية والمساءلة القانونية ومحاربة الفساد والبيروقراطية وفرض قوة القانون في إطار نموذج تنموي قائم على اقتصاد السوق وبمبادرة القطاع الخاص والشراكة مع القطاع العام وتوجه الدولة أكثر نحو وظائف التنظيم والتشريع والحماية في ظل نموذج تخطيط استراتيجي تأشيري حديث.

الشكل رقم (2-1): النموذج المقترح لمجابهة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

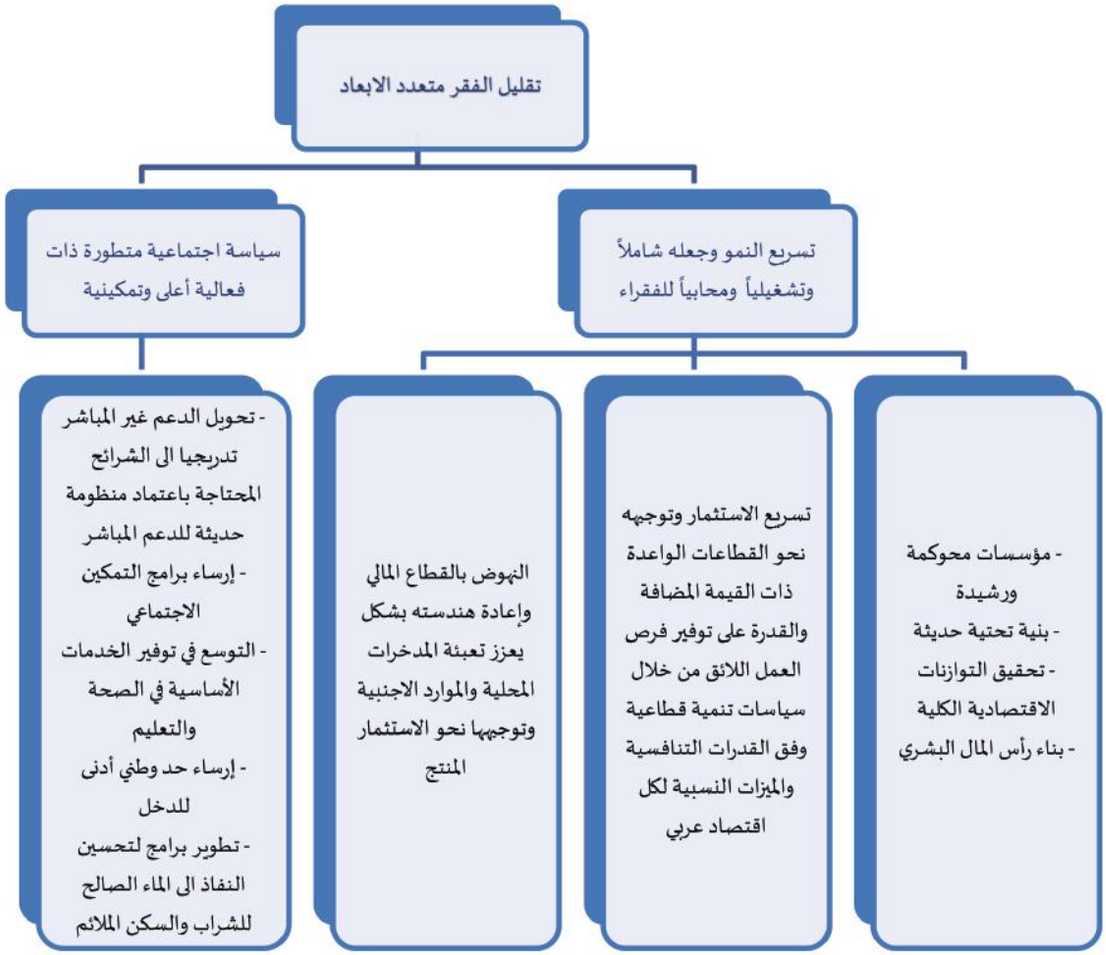

كما أثبتت مختلف التجارب التنموية الحديثة أهمية بناء رأس المال البشري في إحداث النمو واستدامته خاصة في ظل عصر العولمة والمنافسة الحادة بين الأمم، وهو ما يتطلب استكمال برامج تعميم التعليم العام الأساسي والقضاء على الأمية والجهل والتسرب المدرسي خاصة في الأرياف والمناطق النائية المعزولة وتوسيع دائرة التعليم العالي الفني والمهني وتحسين جودة منظومة التعليم وربطها باحتياجات سوق العمل وكذلك توظيف سياسات نقل التقانة والمعرفة العلمية وتوظيفها في بناء اقتصاد متنوع.

ويتطلب تسريع النمو العمل على بناء بنية تحتية حديثة قادرة على تقديم خدمات لوجستية راقية تسمح بتعزيز تنافسية الاقتصاد وجذب الاستثمارات والتحكم في مختلف تكاليف الإنتاج.

كذلك يلعب تحقيق قدر معقول من توازن بيئة الاقتصاد الكلي وخاصة محاربة التضخم الجامح دوراً مهماً في تحفيز النمو من خلال تصميم سياسات نقدية ومالية تحقق التوازنات المطلوبة وكذلك تسهم في تحقيق النمو الشامل وكثيف العمالة من خلال السياسات الجبائية المحفزة للنمو والمساعدات والإنفاق الحكومي.

تعتبر هذه العوامل الأربعة (المؤسسات، والبنية التحتية، ورأس المال البشري، وتوازن بيئة الاقتصاد الكلي) ضرورية لإطلاق عملية النمو الاقتصادي ولكنها غير كافية في تحفيز وتائر النمو وتغيير تركيبته لكي يصبح شاملاً محابياً للفقراء وغنياً بالتشغيل، حيث يتطلب تسريع وتائر النمو رفع معدلات الاستثمار بشكل كبير وتوجيهه نحو قطاعات منتجة وغنية بالتشغيل وعالية القيمة المضافة ومُوجهة للتصدير خاصة في القطاعات كثيفة التشغيل في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذات الكثافة الرأسمالية في الدول ذات الدخل المرتفع.

ويتطلب رفع وتائر الاستثمار إعادة النظر في ترتيبات المنظومة المالية واصلاحها بشكل يسمح بتعبئة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو الاستثمار من خلال تحسين مستويات النفاذ للخدمات المالية واعتماد أدوات الادخار والتمويل الحديثة وتشجيع التمويل الصغير والاسلامي والتقني، وكذلك تطوير برامج الشراكات مع القطاع الخاص في مجال الاستثمار من خلال صياغات مختلفة للبناء والتشغيل والتملك، وتشجيع تطوير المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتطوير برامج تشغيل الشباب وريادة الأعمال. ويتطلب كذلك اعتماد سياسة نشطة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال الصناعة والزراعة، وكذلك من خلال سياسات دبلوماسية اقتصادية تهدف إلى الاستفادة القصوى من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف والديون الميسرة، وتحسين النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية من خلال العمل على تقليل المخاطر السيادية. كما يتطلب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات كثيفة التشغيل سياسة صناعية حديثة قائمة على تغيير منظومة الحوافز بحيث تحارب كل أنواع السلوك الريعي والاحتكاري وتشجع النشاط الانتاجي وتقلل كل العوائق والقيود القائمة في وجه الاستثمار الإنتاجي طويل الأجل.

بالرغم من أن قناة النمو الاقتصادي السريع سوف تسمح بإخراج أعداد كبيرة من الفقراء من دائرة العوز والبطالة من خلال التمكين الاقتصادي، فإن شريحة معتبرة من المجتمع تبقى خارج دائرة الاستفادة من النمو السريع. إخراج هذه الفئة من براثن العوز والفقر يتطلب توظيف سياسات وإجراءات اجتماعية تهدف إلى التقليل من حدة الفقر والحرمان وتعمل على التحول تدريجيا من توفير الحماية والرعاية الاجتماعية الى رفع قدرة الشرائح الاجتماعية المعنية على الاندماج في الحياة الاقتصادية بشكل مستدام.

ونظراً للتكلفة الباهظة للسياسات الاجتماعية التقليدية القائمة أساساً على الدعم العام في أغلب الدول العربية اليوم، وبالنظر الى فشلها في التصدي لتبعات هشاشة الأوضاع الاقتصادية بدليل ثبات – وأحياناً – تزايد – الفقر والبطالة والفوارق بين الجنسين والآفات الاجتماعية المختلفة، فإنه يتوجب إعادة النظر فيها بحيث تكون قائمة على أساس الاستهداف المباشر للشرائح المحرومة والمعوزة والعمل على تمكينهم ودفعهم على الاندماج من جديد في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال:

- التوجه نحو تقليل أو إلغاء الدعم العام للأسعار في مجالات الغذاء والطاقة والنقل والسكن، وتحويله مباشرة نحو الفئات المستهدفة باعتماد منظومة استهداف عصرية وصارمة باعتماد معايير موضوعية للاستهداف.
- الاستمرار في توفير خدمات التعليم العام الأساسي والتدريب المهني وخدمات الصحة الأساسية وتطوير منظومة الضمان الاجتماعي ونظم التقاعد.
- إرساء برامج التمكين الاجتماعي من خلال برامج إعادة الهيكلة والتدريب والمشروعات متناهية الصغر وآليات سوق العمل المحابية للشباب والإناث والمناطق الداخلية وتحسين النفاذ إلى التمويل والأصول (الأراضي ومدخلات الإنتاج).
- إرساء منظومة لحد أدنى من الدخل للشرائح المعوزة وغير القادرة على العمل مثل كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل.
- العمل على القضاء على السكن الهش من خلال إرساء برامج لتطوير ودعم السكن الاجتماعي وتحسين الصرف الصحي والبنية التحتية والمياه الصالحة للشرب وذلك من خلال تمويل برامج محلية للأشغال العامة موجهة أساسا للفقراء والتنمية المحلية.

2.2 مكونات سياسات القضاء على الفقر متعدد الابعاد

إن تخفيض مستويات الفقر المتعدد في الدول العربية يعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق أهداف طموحة للنمو التشغيلي الشامل، أي نمواً اقتصادياً مرتفعاً ومصاحباً بتحسن في توزيع الدخل وقادراً على توليد فرص عمل لائق ومنتج بشكل كبير. وهذا الأمر يتطلب إزالة أو الحد من التأثير السلبي لكل القيود والاختلالات الهيكلية التي تكبح نمو الاقتصادات العربية من خلال إدارة تنموية محكمة تسمح بتفعيل سياسات متعددة يكون هدفها تجنيد الموارد المتاحة واستخدامها بشكل فعّال لتحقيق الأهداف التنموية.

وتعتبر مختلف السياسات المالية من أهم الأدوات المتاحة لمتخذ القرار الاقتصادي لحفز النمو الشامل والتشغيلي. ويتطلب ذلك تجنيد الموارد المالية والمادية الكامنة وتوجيهها نحو تعظيم معدلات النمو الاقتصادي من خلال العمل على رفع حصة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة وتوجيهه نحو تطوير البنى التحتية الأساسية والتقنية. وكما يتطلب تحفيز النمو الشامل كذلك توظيف سياسات إعادة التوزيع لتعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الحرمان والتهميش، وخاصة من خلال توظيف سياسات سوق عمل ديناميكية قائمة على الادماج والتمكين تضمن مواجهة البطالة والفقر خاصة بطالة الشباب والمتعلمين ذات الانتشار الواسع في معظم الدول العربية. ويواجه تنفيذ هذه السياسات عدداً من التحديات من أهمها اختلال مصادر الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وعدم كفايتها، وكذلك صعوبة إدارة الإيرادات النفطية حيث تمتاز بتقلبها الشديد مما يدخل الاقتصاد الوطني في دورات تجارية حادة من خلال ارتباط الإنفاق الحكومي بالوفرة النفطية وهو أمر تعاني منه كل الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد على تجنيد احتياطات كبيرة لتقليل الآثار السلبية لهذا التذبذب على مستويات الإنفاق. كما أن ارتفاع معدلات العجز والدين العام للناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل سلبي كبير على توازن بيئة الاقتصاد الكلي.

ويعوق ضعف القطاع الخاص الإنتاجي وارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي وما يتبعه من انخفاض الأجور والمرتبات تحصيل مزيد من الإيرادات الضريبية. وقد أدى هذا الأمر إلى الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة وذلك لسهولة إدارتها وفرضها مقارنة بالضرائب المباشرة وهو الأمر الذي لا يساعد على تحسين توزيع الدخل لصالح الشرائح الأقل دخلاً في المجتمع. كما أن تركيبة الإنفاق العام المتحيز نحو الإنفاق الجاري والناجم عن الإفراط في توسع حجم الإدارات الحكومية وتدخلها الواسع في الاقتصاد أدت الى ضعف وتيرة النمو الشامل كثيف التشغيل.

وعلى صعيد السياسة النقدية، عرفت بعض الاقتصادات العربية صعوبة في التحكم في مستويات التضخم. وقد واجهت العديد من الدول هذا التحدي من خلال تطبيق سياسات نقدية متشددة موجهة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، فقد تم إعادة توجيه السياسة النقدية للتحكم في الضغوطات التضخمية من خلال عمليات السوق المفتوحة وعمليات إعادة الشراء واستعمال أسعار الخصم. هذا الأمر حتم عليها اتباع سياسات نقدية متشددة وهو أمر زاد من تكلفة التمويل وخاصة رفع تكلفة خدمة الدين العام، وفي نهاية المطاف قلل من ديناميكية النمو الشامل كثيف التشغيل نتيجة توجيه موارد متزايدة نحو خدمة الدين العام.

تشهد الدول العربية عجزاً هيكلياً في موازينها التجارية والجارية بالرغم من مجهودات التنويع الاقتصادي الذي بلغته وهو مؤشر على أن الدول لازال عليها النمو بشكل أسرع لتقلل من قيد الموارد الذي يحدّ من قدرتها على تحقيق النمو الشامل كثيف التشغيل. وتعتمد العديد من الدول أساساً على التحويلات والمساعدات وإلى حد أقل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات. وبالرغم من حجم هذه التدفقات فإن المديونية الخارجية تتجه للنمو في العديد من الدول العربية غير النفطية.

إن اتجاهات النمو الاقتصادي العربي وما ارتبط بها من سياسات اقتصادية كلية كان لها أثر واسع على الصعيد الاجتماعي خاصة في ظل التحديات والقيود والاختناقات التي تواجهها التنمية الاجتماعية في العديد من الدول العربية. لذلك فإن تحقيق النمو الشامل كثيف التشغيل يتطلب بناء شبكات حماية اجتماعية قوية تقلل من الآثار التوزيعية السلبية للنمو والتضخم خاصة على الشرائح الضعيفة ذات القدرة المحدودة لدرء الضغوطات الاقتصادية. كما أن تقليل الفقر المتعدد يتطلب

مواجهة التحديات الاجتماعية المتعددة وتحسين مستويات التمكين الاجتماعي وتسهيل النفاذ لخدمات الرعاية الصحية والتعليمية، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى وذلك من خلال تطوير شبكات الأمان في صيغها المتعددة وخاصة في شكل دعم أسعار السلع الأساسية وتوجيهها نحو المحتاجين وكذلك من خلال رفع التحويلات النقدية والعينية باستخدام طرق استهداف فاعلة، والإعفاءات من الرسوم، وبرامج الرفاه المشروط والتدريب والإسكان ودعم الإقراض. ويجدر بالذكر أن العديد من الدول استحدثت هذه الشبكات كجزء من برامج التصحيح الهيكلي لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات الليبرالية. لكن أغلب هذه المؤسسات تعاني نقصاً حاداً في الموارد وقلة كفاءتها في استهداف الفئات المستحقة للدعم ممّا قلل من قدرتها على درء المخاطر الاجتماعية وذلك لضعف تغطيتها وضعف تأثيرها على مستويات الحرمان والفقر وتسرّب المساعدات والتحويلات لغير مستحقيها. وفي ظل هذه القيود فإن مشكلة الفقر تنتشر في العديد من الدول العربية خاصة الدول التي تعرف صراعات سياسية وكذلك الدول منخفضة الدخل. وينتشر مع الفقر والبطالة توسّع رقعة العنف والتحرش وخاصة بطالة الشباب، والتمزّق الاجتماعي وهي كلها أشكال من التحديات التي يمكن تدارك جزءً منها من خلال النمو الشامل مع التركيز على الشق الخاص بتحسين إعادة التوزيع بتوجيه ثمار النمو نحو هذه الشرائح المهمشة.

يشكل التعليم العامل الأساسي لبناء رأس المال البشري، وهو الذي يعتبر من العوامل الأساسية لتحفيز النمو الشامل كثيف التشغيل من خلال المساهمة في توفير يد عاملة مدربة ومؤهلة من جهة، وكذلك من خلال إسهامه في تحسين توزيع الدخل. وبالرغم من المجهودات المبذولة في مجال النفاذ للتعليم ورفع مستوياته، فإن العديد من الدول العربية لا زالت تعاني من تدني نسب القيد في المستوى ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والجامعي مقارنة بمتوسط بعض الأقاليم الأخرى. ويرجع هذا التدني إلى الفروقات الكبيرة ما بين الريف والحضر، وكذلك إلى وجود فجوة كبيرة في نوعية التعليم في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، بالإضافة إلى تدني نسب القيد في التعليم الجامعي وذلك لارتفاع التكاليف وتدني نسب النجاح في الامتحانات التأهيلية مثل البكالوريا والثانوية العامة. وبالرغم من الجهد الطيب الذي بذلته الدول العربية في بناء رأس المال البشري، فإن علاقته بالنمو الشامل كثيف التشغيل تعتبر ضعيفة وذلك لانخفاض نوعية التعليم وتوجهه نحو التخصصات التي تقلل من ملاءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل.

وتشكل التنمية الصحية أحد الدعامات الأساسية للتنمية البشرية وأحد أوجه الرفاه الانساني الذي يحاول النمو الشامل كثيف التشغيل تحقيقه لما لذلك من تأثير إيجابي على نوعية الحياة. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته العديد من الدول العربية فإنه توجد تفاوتات كبيرة ما بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً والدول ذات التنمية البشرية المتدنية. وينعكس ذلك في تحديات إدارة المرافق وتدني مستويات تقديم الخدمات الصحية خاصة في المرافق العامة والتي تركز على تقديم الخدمات الصحية الأساسية، بينما يركز القطاع الخاص على تقديم الخدمات الاستشفائية ذات العائد المرتفع. ونظراً لارتفاع القطاع غير الرسمي وعدم وجود تغطية تأمينية كافية، فإن شمولية النمو تقل خاصة في الدول التي تنعدم فيها مجانية العلاج الصحي غير الأساسي. كما تواجه نوعية الحياة في البلدان العربية تحديات كبيرة من بينها وجود عدد كبير من السكان في الدول العربية الفقيرة محرومون من المياه النظيفة والآمنة، وكذلك الحرمان من الصرف الصحي، والتي تنعكس حتماً على نوعية الحياة من خلال انتشار الأمراض المعدية وهو أمر يعكس تحديات للنمو الشامل والذي لا تنعكس ثماره إيجابياً على حياة أغلب الناس. وتمتد التحديات الاجتماعية في البلدان العربية – كما سبق الإشارة – إلى توسع فجوة النوع الاجتماعي ووجود تمييز ضد الإناث خاصة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمتدنية. وتمتد التحديات إلى هشاشة قطاعات السكن والعقار حيث أن شرائح كاملة من بعض المجتمعات تعاني من صعوبة الحصول على مسكن لائق، مما ولّد انتشار العشوائيات خاصة في ظل تسارع وتائر الهجرة الريفية والتهجير القسري نتيجة النزاعات في بعض البلدان العربية. ويتزامن مع وجود العشوائيات انتشار الفقر والتسرب المدرسي وأطفال الشوارع وضعف إدماج الشباب في المجتمع وتهميش مؤسسات النفع العام والمجتمع المدني وضعف ممارسات المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وهي كلها عوامل لا تساعد على تعميق النمو الشامل، فبالرغم من تسريع وتائر النمو، لا زال البُعد التوزيعي وقلة

النفاذ للخدمات الاجتماعية العامل الأساسي المسبب لضعف النمو الشامل كثيف التشغيل.

تتطلب تنمية الاقتصاد بما في ذلك القطاعات الانتاجية والخدمية ورفع رفاهية المواطن وجود قطاع منافع عامة متطور مثل المياه والطاقة والإسكان والنقل، وهي كلها قطاعات ارتكاز أساسية لتحقيق النمو الشامل كثيف التشغيل خاصة في بُعده التوزيعي الذي يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النفاذ السهل لخدمات قطاعات النفع العام. ويعرف قطاع المياه تحديات حيث أن مجمل الدول العربية تعتبر شحيحة الموارد المائية وبالإضافة إلى أن الاعتماد على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر والسدود الكبيرة مكلفاً جداً. ويتوقع أن يزداد العجز المائي وأن ترتفع وتيرة الفقر المائي، وهو في حد ذاته أمر مهدد لمتطلبات النمو الشامل المتمثلة في رفع حصص المواطن العربي من الماء الآمن وتوفير كميات كبيرة للصناعة والزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على الماء خاصة في ظل ضعف كفاءة قطاع الموارد المائية.

ونظراً لعدم كفاية معدل النمو العربي لاستيعاب أعداد العاطلين فإنه من الصعب أن يكون النمو كثيف التشغيل (بمعنى أن يحقق معدل بطالة طبيعي). هذا الأمر يتطلب إعادة صياغة استراتيجية النمو العربي لتتسق مع هدف توفير فرص عمل لائق ومنتج خاصة للشباب. وفي ظل عدم واقعية رفع معدلات النمو إلى معدلات بعيدة المنال فإن البديل الأفضل هو تطبيق سياسة عمل أكثر فعالية في مجال تخفيض معدل البطالة، وفي ظل الخبرة التاريخية لصعوبة رفع معدلات النمو العربية، أكثر من 5%، فإن البديل الأنسب يتمثل في إصلاح سوق العمل وإدماج وتمكين الباحثين عن العمل بهدف تحقيق النمو كثيف التشغيل. ويجدر بالإشارة أنه كلما ارتفعت مرونة العمل السائدة تاريخياً، كلما قلت الحاجة لإصلاح سوق العمل بهدف تحقيق النمو. أما الدول العربية التي لم تتمتع بمرونات عمل مرتفعة، فإن الحاجة لإصلاح سوق العمل، بهدف تحقيق النمو كثيف التشغيل، تعتبر أكثر إلحاحاً.

تشكل متطلبات إصلاح الإدارة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمعالجة المشاكل والتحديات، وكذلك اللازمة لخدمة متطلبات النمو الشامل كثيف التشغيل أمراً في غاية الأهمية. وبناءً على ذلك، يجب التمييز ما بين متطلبات الإدارة الاقتصادية، ومتطلبات الإدارة الاجتماعية في الدول العربية. وبقدر تعلق الأمر بمتطلبات الإدارة الاقتصادية، فإن السياسة المالية تعتبر أساسية في تحقيق التوسع في الاستثمار العام الموجه للفقراء، وخاصة التأكيد على أهمية عدم الإفراط في التخوف من معدلات التضخم المرتفعة، كما تم التأكيد على دور تعبئة الضرائب كأساس لزيادة الإيرادات العامة. وأهمية العمل على إعادة توجيه السياسة المالية نحو السياسة المالية غير الدورية بدلاً من الدورية. كما أنه من المفيد إتباع "القواعد المالية" بشكل يخدم أهداف النمو الشامل من خلال عدم النظر إلى سياسة عجز الموازنة على أنها خيار مرفوض في كافة الأحوال، حيث يمكن تمويل الموازنة بالعجز في ظل شروط محددة. كما يجب التنويه على أهمية إعادة استخدام أداة الدعم بالشكل الذي يخدم النمو الشامل ومن خلال الاستفادة من برامج مستخدمة دولياً مثل برامج التحويل النقدي المشروط، وغير المشروط.

ويتطلب النمو الشامل كثيف التشغيل إعادة النظر في أهداف البنوك المركزية العربية لتشمل النمو الشامل كأحد متطلبات السياسة النقدية. حيث أظهرت المسوحات بأن هناك العديد من البنوك المركزية التي تدمج مثل هذا الهدف ضمن أهدافها تحقق نموا أعلى من حالات تطبيق السياسات النقدية التقليدية. وكذلك التأكيد على أهمية الاتساق ما بين السياسة المالية والنقدية بهدف خدمة النمو الشامل، من خلال استخدام الأدوات اللازمة للتنسيق ما بين هذين النوعين من السياسات.

وفي مجال المتطلبات الاجتماعية اللازمة للنمو الشامل، لا بد من الاهتمام بالمتطلبات الخاصة لمكافحة الفقر، ومعالجة البطالة، وزيادة النفاذ للخدمات الصحية والتعليمية، وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي وأهمية الحراك الاجتماعي ودور الطبقة الوسطى. بالإضافة إلى دمج الشباب في أسواق العمل من خلال العديد من المقترحات سواء القائمة على الاشتراك أو عدم الاشتراك، وإدارة الحماية الاجتماعية، والحدود الدُنيا للحماية الاجتماعية، وهي تلك المطلوب توفيرها للحصول على الحد الأدنى من الرعاية الصحية والتعليمية والدخل الأساسي. وهذا يتطلب التركيز على الاتساق ما بين متطلبات الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

تشكل المتطلبات المؤسسية اللازمة للنمو الشامل العربي، أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية. فأداء مؤشرات الحوكمة لا تعكس أداءً مشجعاً في العديد من الدول العربية. وبالنسبة

لمؤسسات سوق العمل، فإنه من الأهمية بمكان اعتماد معايير العمل الدولية المرتبطة بممارسة العمل اللائق والمساواة بين الجنسين، وتشريعات الحماية الاجتماعية. ويُلاحظ هنا بأن معظم الدول العربية قد سعت إلى المصادقة، بشكل تدريجي، على أهم الاتفاقيات التي تُعنى بإلغاء العمل الإجباري، والتمييز ضد المرأة، وحماية الأطفال، مع قلة الدول العربية المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالضمان الاجتماعي، وكذلك يلاحظ محدودية ترجمة المصادقات على أرض الواقع.

ومن أهم متطلبات النمو الشامل كثيف التشغيل هو ربط السياسة النقدية بهدف النمو الشامل، وذلك من خلال إعادة النظر في أهداف البنوك المركزية العربية، ومدى استقلاليتها. وأهمية ألا تعني الاستقلالية عدم إمكانية التنسيق ما بين السياسات النقدية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. مع أهمية إعادة النظر بدور البنوك المركزية والسياسة النقدية، سواء من خلال سياسة إعادة الائتمان أو غيرها من أدوات السياسة النقدية، بهدف خدمة النمو الشامل. وفي مجال مؤسسات السياسة المالية، فلا بد من تأكيد دور "القواعد المالية" في تعزيز النمو الشامل (من خلال القواعد الأربعة المتبعة في هذا المجال). بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات المالية العربية، ودور الموازنات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي (باعتبار أن عدم التمييز حسب النوع الاجتماعي هو أحد محاور النمو الشامل كثيف التشغيل). بالإضافة إلى أهمية الشفافية في إعداد الموازنات العربية، ونشرها، وتنفيذها، ومتابعتها، من خلال ما يُسمى بـ "الموازنة المفتوحة". وأخيراً يجب التأكيد على أهمية مأسسة المسئولية الاجتماعية للشركات في دعم النمو الشامل كثيف التشغيل، بالإضافة إلى المؤسسات البيئية (أحد مكونات النمو الشامل)، والعلاقة ما بين النمو الاقتصادي، والمساواة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

3.2 النموذج التنموي المقترح للحد من الفقر متعدد الأبعاد: الأهداف والغايات

نستعرض فيما يلي أهداف النموذج التنموي المقترح للحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية والسياسات الداعمة لهذا النموذج واللازمة لتحقيق أهدافه. ويتم التركيز على أهداف وسياسات تحفيز النمو الشامل كثيف التشغيل والمحابي للفقراء، وعلى أهداف السياسات الاجتماعية الفعالة والممكنة للفقراء وآليات تحقيقها.

1.3.2 المحور الأول: النمو الشامل كثيف التشغيل المحابي للفقراء

يتمثل الهدف من تحقيق النمو الشامل كثيف التشغيل المحابي للفقراء فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو سنوي ما بين 6 – 7%، واستدامته على فترة زمنية طويلة نسبياً.
- تحسين حالة توزيع الدخل بحيث يبلغ مؤشر جيني ما بين 0.3 و0.35.
- تحسين قدرة النمو على توفير فرص عمل لائق ومنتج وبلوغ معدل بطالة متوسط أقل من 10% مع التركيز على خفض بطالة الشباب إلى أقل من 15%، وتحفيز مشاركة المرأة في قوة العمل.

2.3.2 المحور الثاني: سياسات اجتماعية حديثة وذات فاعلية أعلى وتمكينية

- الالتزام بتوفير الموارد اللازمة لتمويل حد أدنى للإنفاق الاجتماعي لضمان توفير منظومة من الحماية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل.
- التحويل التدريجي من الدعم غير المباشر (دعم الأسعار) إلى منظومة الدعم المباشر (التحويلات) من خلال إرساء منظومة حديثة ومميكنة ترفع من كفاءة استهداف الفقراء ومحدودي الدخل.
- إرساء حد وطني للدخل تتم مراجعته بصفة دورية ليتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة، مع مراعاة أن يتناسب أيضاً مع تغير مستويات المعيشة داخل كل دولة بين الريف والحضر وبين المدن المختلفة.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي واستخدام موارده للتأمين على الصحة والتقاعد.

■ دمج البعد الثقافي في إطار السياسات والبرامج الاجتماعية بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي والتلاحم بين فئات المجتمع المختلفة.

ويستعرض الجزء التالي الأهداف والغايات الخاصة بكل بعد من أبعاد الفقر الثلاثة والتي تشمل تحديداً التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وذلك حتى عام 2030.

1.2.3.2 الأهداف والغايات في مجال التعليم

يعتبر التعليم أكثر الأبعاد تأثيراً على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في الغالبية العظمى من الدول العربية. ويتطلب الحد من الفقر متعدد الأبعاد التركيز على بناء منظومة تعليمية قادرة على تمكين الفقراء اجتماعياً واقتصادياً، تساهم في كسر الحلقة المفرغة لتوريث الفقر في المنطقة العربية من خلال نظام تعليمي كفء وفعال متاح للجميع دون تمييز. ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الأهداف والغايات التي تشمل:

■ **الهدف الأول: نظام تعليمي متاح للجميع دون تمييز.**

الغايات:

- توفير خدمات تعليمية كافية في المناطق الريفية والعشوائية والفقيرة والنائية والمهمشة والمحرومة.
- التوسع في إتاحة رياض الأطفال لاستيعاب الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.
- الحد من ظاهرة تسرب الأطفال الفقراء من التعليم للعمل.

■ **الهدف الثاني: رفع جودة الخدمات التعليمية والارتقاء بنوعية التعليم.**

الغايات:

- زيادة قدرة خريجي التعليم الأساسي على تلبية احتياجات سوق العمل الحالي والمستقبلي.
- تحفيز الإقبال على التعليم الفني والتدريب المهني
- القضاء التام على الأمية الهجائية.

■ **الهدف الثالث: تعزيز قدرة منظومة التعليم على تلبية احتياجات الفقراء.**

الغايات:

- التوسع في إتاحة المنح التعليمية للمتفوقين من الطلاب في المناطق الريفية والمحرومة والمهمشة.
- دمج الأطفال الفقراء ذوي الإعاقة في المنظومة التعليمية.
- ضمان حق الأطفال الذين تعرضوا للهجرة القسرية بسبب الحروب والأزمات في مواصلة تعليمهم دون تمييز مقارنة بنظرائهم في الدول العربية الأخرى.

2.2.3.2 الأهداف والغايات في مجال الصحة

يتمثل الهدف الاستراتيجي للبعد الخاص بالصحة في «توفير نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة قادر على تلبية احتياجات كافة الفئات الفقيرة والمهمشة، مع إعطاء أولوية للنساء والأطفال». ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، يتم التركيز على الأهداف والغايات التالية:

■ **الهدف الأول: توسيع التغطية الصحية الشاملة، وضمان استفادة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من التغطية الصحية الشاملة حتى 2023 و250 مليون شخص بحلول عام 2030.**

الغايات:

- إتاحة الخدمات الصحية الأساسية المجانية للفقراء دون تمييز، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة والمهمشة.
- رفع كفاءة الخدمات الصحية الأساسية المقدمة للفقراء.

- مد خدمات التأمين الصحي الشامل لتشمل العمالة الموسمية وغير النظامية.

■ **الهدف الثاني: تحسين مستويات الخدمات الصحية المقدمة للفقراء في مناطق تواجدهم.**

الغايات:

- خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة.
- خفض معدلات وفيات الأمهات.
- الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية ومعالجتها.

■ **الهدف الثالث: تعزيز مفهوم التغذية الصحية السليمة، خاصة في مراحل الطفولة الأولى للفقراء.**

الغايات:

- خفض معدلات التقزم والسمنة بين الأطفال الفقراء.
- خفض معدلات إصابة النساء بالأنيميا.
- توفير خدمات الأمومة والطفولة دون تمييز للنساء والأطفال في المناطق الريفية والفقيرة والمهمشة.

3.2.3.2 الأهداف والغايات في مجال تحسين مستويات المعيشة

يعتمد الحد من ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد على تحسين مستوى معيشة الفقراء من خلال توفير حدٍّ أدنى من الدخل من خلال حفز النمو الاقتصادي الشامل وكثيف التشغيل والمحابي للفقراء، بالإضافة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وتمكين الفقراء من الحصول على فرص عمل، وتطوير المرافق والخدمات العامة لتلبية حق الفقراء في حياة كريمة. وفيما يلي نستعرض الأهداف والغايات المرتبطة بتحسين معيشة الفقراء في الدول العربية.

في مجال الحماية الاجتماعية

■ **الهدف الأول: تبني حزمة متكاملة من سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية.**

الغايات:

- خفض نسب السكان تحت خط الفقر المدقع، مع التركيز على المرأة المعيلة وكبار السن.
- التوسع في توفير السلع الأساسية للفقراء والمهمشين.
- تطوير آليات استهداف الفئات الفقيرة والمهمشة. لرفع كفاءة منظومة الدعم.

■ **الهدف الثاني: توليد فرص العمل لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد والحد من عدم المساواة.**

الغايات:

- توفير فرص عمل لائق للفئات الفقيرة والتي لا تشملها منظومة الحماية الاجتماعية.
- زيادة عدد المستفيدين من القروض متناهية الصغر من الفقراء ومحدودي الدخل.
- توفير فرص عمل لائق للأشخاص الفقراء ذوي الإعاقة.

في مجال السكان والتنمية الحضرية[1]

تشير الأدبيات والتجارب الدولية الناجحة إلى وجود علاقة طردية بين زيادة معدلات التحضر (الحياة في المدن) وبين معدلات التنمية، شريطة رفع كفاءة إدارة التنمية الحضرية. ومن المعروف أن 50%من السكان يعيشون في المدن ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 70%بحلول عام 2050. وتتمتع المدن بالقدرة على توفير خدمات أفضل للسكان وفرص عمل لائق أكثر نسبياً من الريف مع ارتفاع مستويات الدخل في الحضر مقارنة

1 - يعتمد هذا الجزء على LAS & UN-Habitat

بالريف. ومن ثم فإن تطوير منظومة التنمية الحضرية يساهم في تحسين معيشة المواطنين، ويصبح من المستهدف تبني سياسة حضرية متوازنة ومستدامة وشاملة قادرة على تحقيق الدمج المجتمعي للفئات الفقيرة والمهمشة وتساهم في تمكنيهم من سبل الحياة الكريمة. وفي هذا الإطار يتم التركيز على الأهداف والغايات التالية:

- **الهدف الأول: خفض معدل نمو السكان إلى مستوى الإحلال.**

الغايات:

- الحدّ من ظاهرة زواج الأطفال ومن كل أشكال التمييز ضد الإناث.
- تحسين خدمات الصحة الإنجابية وضمان وصولها للفقراء.
- تحفيز الإناث على استكمال التعليم حتى مراحله العُليا.
- تعزيز مشاركة الإناث في سوق العمل.
- زيادة المساحات المأهولة بالسكان.

- **الهدف الثاني: تطوير منظومة التخطيط للمدن الجديدة والارتقاء بالمدن القائمة لتعزيز دمج الفقراء والحد من عدم المساواة.**

الغايات:

- تطوير منظومة الأراضي والتوسع في الاستخدامات متعددة الأغراض.
- توفير السكن لكافة فئات الدخل والارتقاء بالمرافق والخدمات العامة.
- تعزيز إنتاجية المدن وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل لائق لكافة الفئات.

- **الهدف الثالث: تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة المحابية للفقراء.**

الغايات:

- تطوير كامل وشامل للمناطق العشوائية ومنع انتشارها.
- تعزيز الروابط بين الريف والحضر والحد من الاعتداء على الأرض الزراعية ومن الهجرة الداخلية.
- دعم دور الوحدات المحلية المختلفة في التخطيط والتنفيذ للتنمية العمرانية المتوازنة.

- **الهدف الرابع: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية ومقاومة التغير المناخي والحفاظ على الموارد الطبيعية.**

الغايات:

- التوسع في استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة ووسائل النقل المستدام وتوفير المساحات العامة.
- الحد من تلوث الهواء والماء وتطوير منظومة فعالة لإدارة المخلفات بكافة أنواعها.
- وضع خطط طوارئ للاستجابة للكوارث والحد من المخاطر البيئية الحضرية والاستعداد لها.

وتجدر الإشارة إلى أهمية قيام كل دولة بتصميم نموذج خاص بها لتحفيز النمو الاقتصادي، وخفض مؤشر الفقر، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، وتوفير فرص العمل اللائق، وذلك في ضوء أولويات كل دولة، ووفق الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل دولة، على النحو الذي يؤدي إلى التغلب على التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة لكل دولة. كما يتعين على كل دولة وضع خطط واقعية وتحديد الإجراءات اللازم تبنيها في ضوء التوقعات الديمغرافية المحتملة، وفي ضوء الموارد البشرية والمالية المتاحة، واختيار وسائل التنفيذ والتدابير والسياسات الأكثر كفاءة، بما في ذلك وضع تصور حول الشراكات المحتملة مع أصحاب المصالح ذوي الصلة، وذلك ضمن نظام مؤسسي معين، وإطار زمني محدد. ومن الأهمية بمكان اعتماد اللامركزية والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتشجيع مشاركة منظمات الأعمال، وممثلي المستهلكين، والقطاع الخاص الوطني، والمجتمع المدني.

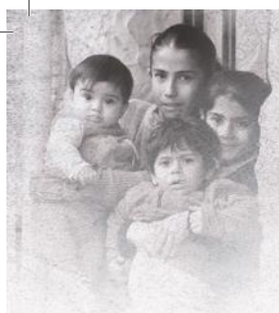

القسم الثالث:
السياسات والبرامج المقترح تبنيها لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد

يتطلب تحقيق الأهداف والغايات المشار إليها في القسم السابق، ومواجهة التحديات التي تعوق جهود القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة، تبنّي الحكومات العربية لمجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعالج الأبعاد المختلفة للفقر، وتراعي في الوقت ذاته طبيعة وظروف كل دولة والمرحلة التنموية التي تمر بها. وفي إطار النموذج التنموي المقترح في القسم السابق، يصبح من الأهمية بمكان التعرف بصورة أكثر تفصيلاً على أهم السياسات والبرامج التي تنبثق من هذا النموذج، والتي يقترح الاسترشاد بها عند إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد بشكل خاص. وفيما يلي نستعرض هذه السياسات والبرامج، تمهيداً لبناء منظومة متكاملة لمتابعة تنفيذ هذه السياسات وتقييم آثارها.

1.3 سياسات تحفيز النمو كثيف التشغيل المحابي للفقراء

وتهدف هذه السياسات في الأساس إلى زيادة معدل الاستثمار بحيث لا يقل عن 30% من الناتج المحلي لإجمالي من خلال ما يلي:

1 - زيادة القدرة على جذب الموارد المالية المحلية (المدخرات)خاصة في الدول ذات الدخل المتوسط من خلال النهوض بكفاءة القطاع المصرفي وتحسين مستوي النفاذ إلى الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق:

- زيادة الإيرادات من خلال إجراءات تحفيزية وإنشاء بنوك وصناديق ادخار مُتخصصة واستخدام الأدوات المالية الحديثة لتخفيض تكلفة الخدمات المالية وخفض القيود على النشاط المصرفي على نحو يرفع المنافسة، لا سيما من خلال فتح المجال لمختلف صيغ الادخار الإسلامي وغيره.
- العمل على زيادة كفاءة القطاع المصرفي لتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة وذات القيمة المضافة العالية من خلال إنشاء بنوك تنمية متخصصة وصناديق تمويل رأس المال المغامر والصيغ الإسلامية والتمويل متناهي الصغر.
- تعزيز دور وكفاءة الأسواق المالية لا سيما أسواق الدين القصير والمتوسط والطويل والصكوك الإسلامية وسندات الدين العام.
- إنشاء صناديق متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2 - توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة كثيفة التشغيل:

صياغة سياسات صناعية خاصة بتوجيه الاستثمار نحو قطاعات مختارة كثيفة التشغيل وذات قيمة مضافة عالية، خاصة في القطاعات التي تتميز بقدرات تنافسية كامنة وذلك من خلال:

- تطوير وتحديث البنية التحتية الأساسية باستخدام الصيغ التمويلية الحديثة على غرار الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- التركيز على رفع وتحسين رأس المال البشري من خلال الاستثمار النوعي في التعليم وتطوير المناهج من القائمة على التلقين إلى المناهج القائمة على تنمية القدرات والمهارات، وربطها باحتياجات سوق العمل، لتمكين الخريجين من المنافسة في سوق العمل الوطني والإقليمي والدولي.
- تبني منظومة حوافز ضريبية ومالية ونقدية لصالح القطاعات المختارة.
- تبني منهج تخطيط تأشيري حديث ضمن استراتيجية وطنية للتخطيط الاستراتيجي الهادف إلى تحويل الاقتصادات العربية إلى اقتصادات ناشئة.
- رفع القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة باستخدام منظومة المحفزات الوطنية.

3 - **تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال:**

- إدارة مالية عامة حذرة بحيث يتم العمل على حصر العجز المالي بحدود 3 -5%وكذلك حصر الدين العام بحدود لا تتعدى 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وخدمة الدين الخارجي بحدود 25% من قيمة الصادرات.
- استخدام سياسة نقدية نشطة تعمل على توفير السيولة والحد من التضخم بحدود لا تتجاوز 5%سنوياً.
- رفع القدرة على إدارة الدين العام وتوجيه الموارد المالية الخارجية المتأتية من المساعدات والقروض نحو النشاط الإنتاجي أو البنية التحتية وذلك من خلال إدارة حصيفة للدين الخارجي واعتماد معايير التحوط المالي وإدارة المخاطر.

4 - **مؤسسات محوكمة ورشيدة:**

- العمل على تحسين نوعية المؤسسات والحوكمة بحيث تتحسن ترتيب الدول العربية في أهم المؤشرات الدولية ضمن الدول في الثلث الأعلى (على غرار مؤشر الحوكمة للبنك الدولي).
- تحسين الترتيب في مجال المؤسسات الاقتصادية على غرار خفض البيروقراطية والفساد.
- العمل على تحسين ترتيب الدول العربية في مؤشرات تكاليف القيام بالأعمال وذلك لأهميته في تسهيل الأعمال ورفع مستويات الاستثمار المنتج.

2.3 سياسات وبرامج التعليم

- التوسع في توفير رياض الأطفال وزيادة الاعتماد على مدارس الفصل الواحد والمدارس المجتمعية.
- تطوير المناهج التعليمية لاستيعاب الطلاب ذوي الإعاقة وتدريب المدرسين والإداريين على التعامل معهم.
- تبني برامج للدعم النقدي المشروط بالالتحاق برياض الأطفال وبمراحل التعليم الأساسي المختلفة.
- توفير التمويل اللازم للتوسع في إتاحة الخدمات التعليمية من الموارد العامة للدول ومن خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- زيادة مستوى الإنفاق على التعليم، وتحسين كفاءته، واستهداف المناطق المحرومة والأكثر فقراً.
- تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تقديم الخدمات التعليمية عالية الجودة في المناطق الفقيرة والمحرومة والمهمشة.
- تبني أنماط مختلفة للتعليم كالتعلم المختلط blended education والتعلم مدى الحياة lifetime learning.
- توفير المعلمين المؤهلين والكوادر التعليمية القادرة على التعامل مع الفئات المهمشة والضعيفة من ذوي الإعاقة أو الذين نشأوا في مناطق الصراع أو المهجرين قسرياً وتفهم ظروف الأطفال ومساعدتهم على الانخراط في المجتمعات التي انتقلوا إليها، مع احتفاظهم بهويتهم.
- مراجعة وتحسين المناهج التعليمية، لتأهيل الخريجين لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية في ضوء تنامي الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وثورة المعلومات والخدمات والتطبيقات الالكترونية.
- الارتقاء بمستوى التعليم الفني والتدريب المهني وتغيير ثقافة المجتمع تجاه الخريجين.
- توفير الحماية للبنية التحتية التعليمية وللمعلمين وللطلبة في مناطق النزاعات.
- دمج الأطفال المشردين بسلاسة في العملية التعليمية، ومنحهم شهادات تعادل تلك الشهادات التي كانوا سيحصلون عليها في مواطن سكناهم الأصلية.

3.3 سياسات وبرامج الصحة

- الاسراع في تطبيق التأمين الصحي الشامل، وتوفير خدمات أكثر كفاءة للفقراء بالمجان.
- توفير الدواء والعلاج بالمجان للفقراء والفئات الأكثر احتياجاً من خلال مظلة التأمين الصحي.

- تطوير قدرة المنظومة الصحية على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ الحالية والمحتملة وحالات ما بعد النزاع التي تؤثر على الإقليم، والتخفيف من المخاطر.

- دعم التطوير المؤسسي لقطاع الصحة لتحسين كفاءته وتطوير قدرته على تلبية احتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال دعم قدرات الوحدات المحلية القريبة من المواطن لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية.

- تعزيز حوكمة المنظومة الصحية وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة والمحاسبية والفعالية والكفاءة، بهدف خدمة الفئات الفقيرة والمهمشة والأكثر احتياجاً.

- إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمستشفيات والوحدات والمراكز الصحية المختلفة لتحقيق تغطية أكثر عدالة وكفاءة وللوصول للفقراء في مناطق تواجدهم.

- تطوير برامج التغذية السليمة وتشجيع أنماط الحياة الصحية السليمة للحد من السمنة وما يصاحبها من أمراض.

- التوسع في توفير الأمصال اللازمة للأطفال دون الخامسة.

- تحسين مستوى الصحة الإنجابية من خلال رفع مستوى الوعي بين الفئات الفقيرة حول الفوائد الكثيرة لحجم الأسرة الصغير بهدف تغيير سلوكهم الإنجابي، وتيسير الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية للفئات الفقيرة والمهمشة.

- التوسع في الحملات الوطنية للكشف عن الأمراض السارية ومعالجتها مع التركيز على الفئات الفقيرة والمهمشة الأكثر عرضة للإصابة بهذه الأمراض.

4.3 سياسات تحسين المستوى المعيشي للفقراء

- وتنقسم إلى جزئين، الأول خاص بسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية الشاملة والثاني بالمرافق والخدمات العامة التي ترفع من مستوى معيشة الفقراء والفئات المهمشة.

1.4.3 سياسات التنمية الاجتماعية الفعالة

- تطوير آليات استهداف الفقراء باستخدام معادلة اختبارات مصادر الدخل البديلة لرفع كفاءة منظومة الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.
- إنشاء بنية تحتية معلوماتية موثوقة ومرنة للمساهمة في تطوير آليات الاستهداف، وتوحيد قواعد البيانات المستخدمة لتحسين الاستهداف ومنع الازدواجية وسوء الاستخدام.
- توفير آليات مبتكرة ومستدامة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف المعنية الأخرى – والتي تضم المؤسسات والجمعيات الخيرية، والقطاع الخاص، والمنظمات التطوعية العاملة في مجال توفير الرعايا الاجتماعية والخدمات الأساسية للفقراء.
- تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية لبرامج الحماية الاجتماعية لرفع كفاءتها وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات للفقراء والفئات الأولى بالرعايا.
- تصميم برامج حماية اجتماعية تشجع المستفيدين على الاعتماد على الذات والخروج من البرامج والمساعدات كلما أمكن ذلك عبر تشجيع الاستثمارات في تنمية رأس المال البشري وربط المساعدات بالتنمية البشرية وبرامج التوظيف.
- زيادة وعي الجمهور والمستفيدين بشأن برامج الحماية الاجتماعية وشروط الحصول عليها والإجراءات اللازمة.
- والشكل التالي رقم (3-1) يلخّص أهم السياسات الاجتماعية المقترح تبنيها في الدول العربية لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل رقم (3-1): نموذج تلخيص لأهم السياسات الاجتماعية في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد

2.4.3 سياسات وبرامج توفير المسكن والمرافق العامة

- تبني برامج طموحة للإسكان الاجتماعي وتوفير أنماط مختلفة من الوحدات السكنية التي تلائم طبيعة المجتمعات المختلفة (تجمعات ريفية أو بدوية أو ساحلية).
- توسيع النطاق الجغرافي لتوزيع وحدات الإسكان الاجتماعي بحيث تصل للفقراء والفئات المستهدفة في أماكن تواجدهم.
- توفير مصادر متجددة ومستدامة لتمويل برامج الإسكان الاجتماعي.
- القضاء التام على المناطق العشوائية الخطرة والحدّ من انتشار المناطق العشوائية مجدداً، وتحديد التدابير اللازمة لإعادة السكان لهذه المناطق بعد تطويرها. وفي حالة الانتقال إلى أماكن جديدة يراعى التكامل بين السكن والخدمات العامة وفرص العمل بحيث يتم توفيرها في مكان واحد أو في أماكن قريبة جداً.
- تطوير منظومة إدارة الأراضي والتأكيد على مراعاة حقوق المرأة في تملك الأراضي والتصرف فيها واستغلالها.
- تطبيق مبادئ التخطيط الأكثر كفاءة والتي تعتمد على الاستخدامات المتعددة للأرض ودمج وتعايش كافة فئات الدخل في مجتمع عمراني واحد.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي وقدرته على المساهمة في توفير فرص عمل لائق ومنتج للفقراء والفئات المهمشة.
- تخطيط وتنفيذ برامج متكاملة للنقل الحضري المستدام الذي يخدم الفئات الفقيرة والمهمشة.
- التوسع في مشروعات مياه الشرب النظيفة اعتماداً على تقنيات حديثة ومتطورة وأقل تكلفة.
- التوسع في تنفيذ مشروعات الصرف الصحي خاصة للقرى والمناطق الفقيرة والمهمشة باستخدام تقنيات مبتكرة وأكثر كفاءة وأقل تكلفة.
- التوسع في تشجيع القطاع الخاص والمجتمع الأهلي المحلي على توليد الكهرباء من مصادر طاقة نظيفة وأقل تكلفة.

- دعم وتحفيز المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة خاصة في المناطق الريفية على إنتاج الوقود الحيوي واستخدامه في الطهي.
- تنفيذ برامج متكاملة لرفع الوعي وتنمية القدرات للتعامل مع أي كوارث طبيعية ولمواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية التي يتحمل تكلفتها الفقراء والفئات المهمشة.
- زيادة المخصصات المالية التي يتم استخدامها في تمويل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي والطاقة والوقود الحيوي بهدف زيادة إتاحتها ورفع كفاءتها لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة.

5.3 دور منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تحقيق أهداف الاستراتيجية

إن تحقيق الأهداف الطموحة لهذا الإطار الاستراتيجي لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وما تضمنه من نموذج تنموي مقترح وسياسات وبرامج يتطلب توافر عدد من الممكنات التي تمثل العوامل الأساسية لنجاح هذا المشروع الإقليمي شديد الأهمية، وتشمل هذه الممكنات ما يلي:

- مؤسسات حديثة ومتطورة وذات كفاءة وفعالية ويتم إدارتها وفقاً لأفضل مؤشرات الحوكمة.
- منظومة الكترونية متطورة ومتكاملة لربط قواعد البيانات ولاتخاذ القرارات التخطيطية والمتابعة والتقييم.
- إتاحة الموارد المالية اللازمة واستحداث آليات جديدة ومبتكرة للتمويل.
- رفع قدرات المؤسسات المختلفة المعنية ذات الصلة بالفقر متعدد الأبعاد.
- منظومة الكترونية للمتابعة والتقييم تعتمد على مؤشرات متطورة لقياس الأداء.
- خطة شاملة للتواصل المجتمعي وكسب التأييد بالنسبة لأبعاد الفقر المختلفة وأسبابها وآليات التعامل معها والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الآليات والأهداف المرجو تحقيقها.
- اعتماد مبدأ التشاركية في التخطيط والتنفيذ والمراجعة والمتابعة والتقييم.
- تدعيم اللامركزية ودور المجتمعات المحلية وتمكينها من المشاركة في تحديد الفئات المستهدفة والأولى بالرعاية لقربها من المواطنين الذين يعيشون في المدن والقرى وأيضاً في تقديم الخدمات المختلفة انطلاقاً من مبدأ "محلية الخدمات" وتقاسم المسئولية مع الوزارات والهيئات المركزية التي تلعب دوراً هاماً في رسم السياسات وتحديد معايير تقديم الخدمات والمتابعة والمراقبة وتنمية القدرات وتوفير الدعم الفني اللازم.
- التوسع في برامج المسئولية المجتمعية للشركات وتوجيهها لخدمة أهداف استراتيجية الحد من الفقر متعدد الأبعاد بالتنسيق مع كافة الشركاء المعنيين.
- إقامة "مرصد عربي للفقر متعدد الأبعاد" يشمل مكون خاص بالدراسات والأبحاث العلمية والتجارب العملية، ومكون للبيانات والمعلومات وجمعها وتقدير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد واستخدام المنهجيات المتطورة للقياس للتعرف على أكثر الأبعاد تأثيراً على قيمة المؤشر لإعطائه أولوية في التعامل معه والحد من آثاره، والمكون الأخير يركز على رفع الوعي والترويج لأفضل التجارب والممارسات الناجحة في مجال الحد من الفقر متعدد الأبعاد على المستوى القطري والمحلي داخل الدول العربية.

ولا يمكن التأكيد على مبدأ التشاركية دون تسليط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة في دعم الجهود المبذولة للحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية. وفيما يلي نستعرض سُبل تعزيز هذه الجهود:

1.5.3 دور الأمم المتحدة[1]

استناداً إلى الأهداف التي قُدمت في العقد الثاني للأمم المتحدة للقضاء على الفقر، فضلاً عن تلك التي تجري صياغتها حالياً للعقد الثالث للأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2018) والتي تقدم إطاراً مفاهيمياً وبرامجياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حددت الأمم المتحدة الأولويات التالية لدعم البلدان المختلفة:

1. تقديم الدعم للمؤسسات غير الحكومية في مجال تحليل الفقر على المستوى القطري والذي من خلاله سيتم تصميم وتنفيذ نُهج متعددة القطاعات للتصدي للفقر لاستهداف الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الفقر، بالإضافة لمساعدة الدول في تحليل الاتجاهات الديموغرافية والهياكل العمرية والتوزيعات السكانية بما يمكنها من تطبيق السياسات الناجعة للتعامل مع القضية السكانية خاصةً فيما يتعلق بعلاقتها بقضايا الفقر.
2. سياسات الاقتصاد الكلي التي تشمل تعميم مراعاة المنظور حسب الجنس أساسية في القضاء على الفقر. ومن ثم، ستعزز الأمم المتحدة أطر الاقتصاد الكلي المحفز للتغيير الهيكلي واستراتيجيات العمل المتكاملة المبنية على الأدلة. كما ستشجع الأمم المتحدة الوصول إلى التقنيات الداعمة للفقراء والتقنيات الخضراء، والإصلاحات الضريبية الخضراء، وتوليد وظائف خضراء لائقة، وسياسات الحماية الاجتماعية للمساعدة في المرحلة الانتقالية. وسيتم ذلك عن طريق الاستثمار المكثف في برامج التشغيل والأشغال العامة، لاسيما تلك التي تهم الشباب والمرأة، مع التأكد من حماية أشكال العمل غير القياسية أو البطالة من خلال المزايا النقدية وخدمات التوظيف.
3. تقديم المشورة الفنية بشأن كيفية تخطيط وتنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية على أساس حقوق العمال، بما في ذلك مجالات مثل الانتقال إلى التوظيف الرسمي، وظروف العمل الآمنة، والحد الأدنى للأجور، وبرامج الحماية في أماكن العمل.
4. وضع حد للتمييز بين الجنسين في مكان العمل عن طريق ضمان فرص التوظيف والأجور على قدم المساواة. وستتألف إصلاحات سوق العمل من تدابير الاستهداف المتعلقة بتخصيص العمل غير المدفوع الأجر والمدفوع، بما في ذلك إجازة الأمومة، ونظم تأمين الرعاية، وساعات العمل اللائقة والمرنة، وتيسير وصول المرأة إلى الخدمات المالية.
5. تقديم المساعدة لنقابات العمال والمؤسسات الوطنية الأخرى من أجل معالجة المعايير الاجتماعية الضارة التي تعوق وصول المرأة إلى العمل اللائق والمعايير التي تقلل من قيمة عملها (من خلال الحملات التثقيفية والإعلان والعمل مع جماعات المجتمع المدني وأصحاب الأعمال والإعلام). والاعتماد على القدرات النقابية بتشجيعها على تعزيز احتياجات المرأة العاملة والتفاوض بشأن مصالحهن مع صانعي السياسة الوطنية، من خلال نهج تشاركي.
6. توفير الدعم لإنشاء وتنفيذ خطط استثمارية محسنة للقوى العاملة الصحية الوطنية لخلق فرص العمل اللائق في القطاع الصحي والاجتماعي وسيشمل ذلك حسابات احتياجات اقتصاد الرعاية الاجتماعية وتقييم معدل العائد الاقتصادي للاستثمارات في المخططات الاجتماعية العامة والبنية التحتية اللازمة.
7. توسيع نطاق أدوات السياسة الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة التي تساعد في تحديد التحسينات الصناعية والتنويع. وسوف يشجع ذلك توليد فرص العمل اللائق والمساعدة في تطوير الصناعات الإبداعية.
8. إيلاء اهتمام خاص لتطوير قطاعات صناعية زراعية مستدامة وشاملة تولد وظائف لائقة في المناطق الريفية، خاصة للشباب والنساء وغيرهم من الفئات المهمشة الضعيفة. وسيتألف ذلك من خلق فرص عمل في أنشطة خارج الأنشطة الزراعية من شأنها أن تضمن تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر بشكل مستدام؛

1- اعتمد هذا الجزء على مساهمة الإسكوا (ESCWA, 2018).

تقوية الروابط بين الزراعة والصناعة والأسواق، بما في ذلك تحويل تكنولوجيا معالجة الأغذية وتعزيز مهارات تجهيز الأغذية؛ تعزيز سلامة الأغذية في بيئة المعالجة؛ تشجيع القدرة التنافسية والإنتاجية في مرحلة المعالجة من أجل إضافة قيمة لسلسلة الإنتاج الزراعي وتسهيل إدراج المجتمعات الريفية المعرضة للخطر في سلاسل القيمة المحلية والعالمية. سيؤدي هذا إلى تحول في الصناعات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وزيادة الوصول إلى الخدمات الإدارية التي تسهل نشوء الشركات الناشئة في تنظيم المشاريع الريفية. وسيؤدي هذا بدوره إلى مبادرات أكثر اعتماداً على الذات في المناطق الريفية تستند إلى وسائل مستدامة للنشاط الاقتصادي.

9. تدعيم البلدان والشركات في تبني سياسات تولد سلاسل توريد متكاملة من خلال النهج التشاركية. وسيتألف ذلك من التقييمات حسب الجنس التي تدرس الفرص والعقبات التي تواجه صاحبات المشاريع، والقطاعات الاستراتيجية، وتدعم إنشاء المعلومات والخدمات المالية التي تلبي الاحتياجات المحددة للمؤسسات المملوكة للمرأة في الأسواق الناشئة، بالإضافة لتشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بين قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني.

2.5.3 دور جامعة الدول العربية والمؤسسات العربية والإقليمية الإنمائية

إن خطة العمل الممكن تبنيها من جانب المؤسسات العربية والإقليمية الإنمائية، لاسيما تلك المنضوية تحت مظلة جامعة الدول العربية يجب أن تؤسس على بعض أو جميع العناصر التالية:

أولاً: دعوة المؤسسات الإنمائية والاقتصادية العربية لورشة عمل يتم خلالها الإعلان عن إطلاق العقد العربي لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد، تقدم خلاله كل مؤسسة برامجها وأنشطتها الموجهة للحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية. وهو الأمر الذي يرتبط بما تمتلكه كل مؤسسة من المؤسسات العربية من خصوصية، سواء فيما يتعلق بطبيعة ومتطلبات صياغة البرامج، أو إقرار البرامج الموجهة للدول العربية، أو إقرار الموازنات المالية وسبل توفيرها لتلك البرامج، الى ما غير ذلك. بحيث يمكن بلورة واقعية قابلة للتنفيذ لأنشطة مكافحة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.

ثانياً: دعوة المؤسسات الإنمائية والاقتصادية العربية إلى تضمين واضح لأبعاد الفقر المختلفة ضمن أنشطتها المخططة أو المبرمجة خلال الفترة 2020-2030، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية المستهدفة.

ثالثاً: النظر في إمكانية تأسيس وحدة عمل لدى أمانة التنسيق القائمة لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاقتصادي، والمعنية بدورها بالتنسيق بين المؤسسات المالية والإنمائية، بحيث تقوم هذه الوحدة بمهمة المساعدة في توجيه أنشطة المؤسسات المشاركة في أمانة التنسيق صوب المجالات والأنشطة التي تتسم بقدرات أعلى على مواجهة مظاهر الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية المستفيدة، لتكون بمثابة أداة توجيهية للمفاضلة بين المشروعات والبرامج المؤهلة أو المرشحة للتنفيذ في الدول العربية المستفيدة.

رابعاً: أظهر الواقع عدم وجود أو عدم كفاية آليات لمتابعة وتقييم نتائج المشروعات والبرامج المنفذة من جانب المؤسسات العربية والإقليمية المالية والإنمائية، في الدول العربية، والتي من المفترض أن تسهم في قياس الأثر والمردود الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لهذه المشروعات، على الاقتصادات والمجتمعات العربية المستفيدة بما في ذلك أثرها على معالجة الأبعاد المتعددة المتصلة بظاهرة الفقر، ويمكن أن يتم تفويض هذه المهمة الى وحدة مستقلة يتم تأسيسها في جامعة الدول العربية أو لدى الصندوق العربي

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو أي من المؤسسات الأخرى أعضاء مجموعة التنسيق، حيث لا يفضل أن يتم تكليف الجهة القائمة بالتنفيذ بمهمة التقييم ورصد الأثر، وستوفر مثل هذه الآليات بيانات ومعلومات واسعة يمكن البناء عليها مستقبلا لتصويب مسارات وتوجهات وطبيعة أولويات العمل بالنسبة للمؤسسات المالية والإنمائية العربية والاقليمية.

خامساً: ضرورة توسيع أنماط التعامل المباشر بين المؤسسات الإنمائية العربية والمجتمعات المستفيدة من خلال صيغ الشراكات مع القطاع الخاص العربي وبخاصة على مستوى صغار المستثمرين، أو على مستوى المشروعات الخاصة الأكثر توافقاً مع معالجة قضايا الفقر متعدد الأبعاد.

سادساً: التأكيد على توسيع البرامج والمنح المقدمة للحكومات العربية المستفيدة لتمويل المشروعات التنموية التي تستوفي المعايير والضوابط العامة الخاصة بكل مؤسسة، مع إضافة عدد من المعايير الأخرى الضامنة بدورها لانسياب تأثيرات هذه المشروعات لمعالجة قضايا الفقر متعدد الأبعاد، مثل معايير: (التأثير في بعد أو أكثر من أبعاد الفقر، التأثير في أكبر عدد ممكن من السكان، ضمان عدم المزاحمة مع أنشطة القطاع الخاص وعدم الاخلال بقواعد ومتطلبات المنافسة الكاملة بين المشروعات). حيث يمثل تبني مثل هذه المعايير إعادة توجيه لجهود المؤسسات الإنمائية العربية تجاه قضايا الفقر متعدد الأبعاد ودون أن يتعارض ذلك مع ضوابط وقواعد عملها وآليات اتخاذ القرارات أو صياغة السياسات داخل كل منها.

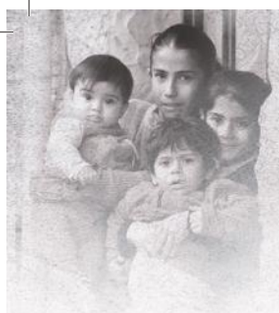

القسم الرابع:
إطار متكامل لمتابعة وتقييم
الاستراتيجية العربية للقضاء على الفقر

يركز هذا القسم من الاستراتيجية على صياغة إطار متكامل للمتابعة والتقييم لتحليل "نظرية التغيير" والتي تستهدف تحديد العلاقة الترابطية بين السياسات والبرامج التي تتبناها الدول العربية لمواجهة التحديات التي تواجه الأبعاد المختلفة للفقر والنتائج المستهدف الوصول إليها. كما يركز هذا الجزء على تصميم الإطار المنطقي للنمو كثيف التشغيل المحابي للفقراء وللأبعاد الثلاثة للفقر، ويقترح مجموعة من مؤشرات قياس الأداء التي تقيس مقدار التقدم الذي تحرزه الدول العربية نحو تحقيق الأهداف الفرعية لهذه الأبعاد، ويتم تحديد قيمة سنة الأساس لهذه المؤشرات والقيم المستهدفة في 2030. كما يوضح هذا الجزء منهجية تقييم أثر السياسات والبرامج على تحقق الهدف الرئيسي للاستراتيجية. ويختتم هذا الجزء بوضع تصور مقترح للإطار المؤسسي لمنظومة المتابعة والتقييم على المستويين الإقليمي والقطري.

1.4 مواجهة الفقر متعدد الأبعاد: نظرية التغيير

استهدفت الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2015-2030 القضاء على الفقر والجوع وتحسين مستويات التعليم والصحة وتحقيق المساواة ورفع مستوى معيشة الأجيال الحالية والقادمة من خلال استهداف تطوير المرافق العامة (المياه والصرف الصحي والطاقة والسكن). ولم تغفل الأجندة الطموحة الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالدخل والتشغيل والإنتاج والاستهلاك، كما تقاطعت الاعتبارات البيئية مع كافة الأهداف التنموية. وعلى الرغم من أهمية هذه الرؤية التنموية المتكاملة والمترابطة والتي تشمل الكل بحيث لا يتخلف أحد عن ركب التنمية، إلا أن آليات تنفيذ هذه الأجندة والشروط الضرورية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف تمثل التغيير المنشود. ومما لا شك فيه أن الدول التي تستهدف الاستفادة من هذه الأهداف الطموحة، لتحقيق مستويات أعلى من التنمية ورفع مستوى معيشة مواطنيها والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة تدرك بشكل واضح وصريح أن الاعتماد على النموذج التنموي الحالي، والتشريعات والأطر المؤسسية القائمة والقدرات المالية والمادية والبشرية الحالية لا يصلح على الإطلاق لتحقيق الطفرة التنموية المستهدفة.

وينطبق هذا المنطق تماماً على استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، حيث يتعين تبني إطار متكامل ومترابط للتعامل مع الجوانب المتعددة للفقر، ولإحداث التغيير اللازم لخروج المواطنين من براثن الفقر ومواجهة تكريس وتوريث الفقر بشكل جذري، فضلاً عن التركيز على فقر القدرات بمفهومه الواسع الذي يتعدى مجرد التصدي للفقر المادي. ويتطلب التغيير المنشود تبني نموذج تنموي مختلف عن السائد في الوقت الحالي في الدول العربية، مع التركيز على مفهوم رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في البشر جنباً إلى جنب مع ما تقوم به الدول العربية من الاستثمار في البنية الأساسية المادية. كما تلعب التشاركية دوراً أساسياً في التغيير، حيث أن إلقاء عبء تحقيق التنمية الشاملة على عاتق الحكومات لم يعد مجدياً كما أنه لا يتسم بالاستدامة. وتتطلب التشاركية تحديد كافة الأطراف المعنية ذات الصلة، وتحديد أدوارها ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية. وتزيد هذه الأطراف عند التعامل مع قضية معقدة وهامة مثل مواجهة الفقر متعدد الأبعاد، كما تختلف من دولة لأخرى. ومع ذلك لا يمكن إغفال الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص الوطني والواعي والمجتمع المدني وكذا مؤسسات التمويل والتنمية الوطنية والإقليمية والدولية في المساهمة في تحقيق اهداف استراتيجية الفقر متعدد الأبعاد. وتشير التجارب الدولية الناجحة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الإدارة المحلية في التعامل مع الجوانب المختلفة للفقر متعدد الأبعاد، خاصة في ضوء أهمية مبدأ محلية الخدمات والذي يركز على الدور الأكفأ للجهات المحلية الأقرب للمواطن في تحديد احتياجاته المعيشية وتوفير متطلباته بالنسبة للمرافق والخدمات التي تؤثر على مستوى معيشته اليومية وشعوره بالرضا. وتلعب الجامعات الإقليمية والمراكز البحثية وقادة الرأي على المستوى المحلي دور هام في تدعيم التغيير ورفع الوعي وكسب التأييد.

وتتمثل أهم المجالات التي تحتاج إلى تغيير جذري في إيجاد آليات مبتكرة للتمويل لزيادة القدرة المالية للدول للاستجابة لمتطلبات مواجهة الفقر متعدد الأبعاد. ولا يتوقف الأمر على مجرد تحقيق الضبط المالي وتوفير الحيز المالي المناسب لتمويل الزيادات المنشودة في الموازنات التي يتم توجيهها لتحسين خدمات الصحة والتعليم والمرافق والسكن لخفض الفقر متعدد الأبعاد، وإنما يتطلب الأمر أيضاً تشجيع القطاع الخاص على

المساهمة في توفير هذه المرافق والخدمات من خلال برامج المسئولية الاجتماعية. كما أن التخطيط التشاركي من شأنه رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتمويل هذه الخدمات.

وقد يتطلب التغيير أيضاً تطوير التشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم توفير الخدمات والمرافق العامة، حيث تعاني الغالبية العظمى من هذه التشريعات والأطر المؤسسية من التقادم وعدم قدرتها على التصدي للتحديات التي تواجه مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، كما أنها قد تحتاج لتحديث وتطوير للسماح بمشاركة أصحاب المصالح ذوي الصلة. وتُعد تنمية القدرات البشرية وتطويرها من أهم الشروط اللازمة لتوفير البيئة الملائمة للتغيير، حيث يقع على عاتق القوى البشرية مسئولية التغيير المطلوب تحقيقه. ويعد الابتكار من أهم العناصر المؤثرة في عملية التغيير، خاصة في ظل الظروف المتغيرة والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم. وتشير التجارب الحديثة الناجحة إلى توظيف التكنولوجيا والتطبيقات الذكية واقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي في خدمة أغراض التنمية، والقضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات بشكل أكثر سهولة وكفاءة.

2.4 الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم

يستعرض الجزء الحالي الإطار المنطقي لاستراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد حيث يوضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات والنتائج الاستراتيجية وتحقيق الهدف العام للاستراتيجية. وبمراجعة الإطار المنطقي يتضح التغير المنشود حيث تركز المدخلات بالنسبة للأبعاد الثلاثة على الممكنات التي تحول هذه المدخلات إلى مخرجات محددة، تساعد على تحقيق النتائج الاستراتيجية المستهدفة والتي تساهم مجتمعة في الوصول إلى الهدف الاستراتيجي. بالنسبة لتحقيق معدلات نمو مرتفع ومستدام يتركز في القطاعات كثيفة التشغيل ويحابي الفقراء، ومن ثم تراجع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، فإن زيادة معدلات الاستثمار بشكل عام وارتفاع الاستثمار الخاص في القطاعات كثيفة التشغيل (كصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الخشبية والأجهزة الكهربائية والتجارة واللوجستيات والتشييد والبناء والسياحة وغيرها)، وتشجيع ريادة الأعمال تعتبر من المدخلات اللازمة لتحقيق التشغيل المنشود. كما أن زيادة الإيرادات العامة للدولة – خاصة غير الضريبية – على النحو الذي لا يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي ويؤدي من ناحية إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من ناحية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل من ناحية أخرى. ومن الأهمية بمكان التركيز على خفض نسبة الدين العام المحلي والخارجي للناتج المحلي الإجمالي، وعلى كبح جماح التضخم لتحقيق استقرار بيئة الاقتصاد الكلي.

وتؤدي زيادة الموازنات التي يتم تخصيصها لخدمات التعليم والصحة وللمرافق والسكن إلى زيادة نسبة إتاحة هذه الخدمات، ومن ثم تساهم في خفض معدلات الفقر متعدد الأبعاد. كما أن بناء القدرات وتطوير الأطر المؤسسية ورفع الوعي وزيادة التشاركية تساهم في تحسين العائد من الاستثمار في هذه الأبعاد وتساعد على تحقيق المخرجات المرتبطة بالجودة وبحوكمة إدارة هذه الخدمات. ويؤدي تضافر إتاحة الخدمات مع جودتها مع تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة هذه الخدمات إلى خفض معدلات الفقر متعدد الأبعاد. كما أن التركيز على بعض السياسات والبرامج المرتبطة بقطاع محدد من شأنه الوصول إلى مخرجات محددة تؤثر بشكل كبير في تحقيق النتائج الاستراتيجية. فإطلاق برنامج موسع وشامل للسكن الذي يستهدف محدودي الدخل يكون من شأنه خفض نسب التكدس في السكن ومن ثم معالجة أحد مظاهر الفقر متعدد الأبعاد، كما أن لإطلاق برنامج للتغذية المدرسية يحقق نتائج استراتيجية مرتبطة بالصحة حيث تساهم التغذية المدرسية في القضاء على سوء التغذية الذي يصيب الأطفال ولو جزئياً، كما أنه يساهم في تشجيع الأطفال على الالتحاق بالتعليم. وينطبق ذلك أيضاً على برامج التحويلات النقدية المشروطة التي ترتبط بمشروطية تتعلق بالتعليم و/أو الصحة.

ويعتبر الإطار المنطقي أحد أدوات التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية بالنتائج. ويساعد على رفع كفاءة تنفيذ الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات. ويتكون الإطار المنطقي من 4 أعمدة رئيسية، تحدد وصف السياسة أو البرنامج أو المشروع وربطه بالمدخلات اللازم توافرها للوصول لمخرجات السياسات والبرامج والمشروعات المستهدفة، ومن ثم تحقيق النتائج الاستراتيجية المرجوة وصولاً للهدف العام من الاستراتيجية. ويتم الربط بين المدخلات والمخرجات والنتائج

الاستراتيجية والهدف العام من خلال تحليل منطقي ممنهج ومترابط. ويتم التحقق من توافر المدخلات ومن التوصل للنتائج ومن تحقق النتائج الاستراتيجية والهدف العام، باستخدام مؤشرات لقياس الأداء يتم تحديد آلية التحقق من هذه المؤشرات أيضاً. ويتعين أيضاً تحديد عدد من الافتراضات التي يجب توافرها لتحقيق الترابط بين أجزاء الإطار المنطقي المختلفة. وتظهر أهمية هذه الافتراضات بسبب تعقد القضايا التنموية وتشعب العوامل التي تؤثر عليها واختلاف أهميتها ومدى اتساقها. كما أن هذه الفروض تقع خارج سيطرة الجهة التي تتولى متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتربط بين مدخلاتها ومخرجاتها ونتائجها وأهدافها. وقد يؤدي عدم تحقق هذه الفروض إلى تعثر الوصول إلى مخرجات محددة أو نتائج بعينها ومن ثم لا يتحقق الهدف العام في النهاية بسبب عدم تحقق بعض الافتراضات.

وتمثل المدخلات الموارد المادية أو المالية أو البشرية التي يتم توفيرها للوصول إلى مخرجات محددة، والتي تمثل سلع أو خدمات تتوافر بسبب التدخلات أو الأنشطة التي تتم. أما النتائج الاستراتيجية فتتحقق في المدى القصير والمتوسط بسبب المخرجات التي تم توفيرها. أما الأثر فيتحقق في الأجل الطويل بسبب التدخلات التي تمت سواء المباشرة أو غير المباشرة. وتتكون المخرجات من سلع وخدمات، بينما تتكون النتائج الاستراتيجية من تغيرات مؤسسية أو سلوكية مستهدفة تساهم في إحداث تغير في حياة المواطنين.

تعتبر المؤشرات من أهم مكونات الإطار المنطقي، ويتم اختيارها بعناية فائقة. ويتم تحديد مؤشرات لقياس توافر المدخلات والوصول إلى المخرجات وتحقق النتائج الاستراتيجية والوصول إلى الهدف العام أو الأثر المتوقع. وتقيس هذه المؤشرات التقدم الذي يتم إنجازه بأقل تكلفة وأكثر كفاءة وفي زمن محدد. ويشترط في مؤشرات قياس الأداء أن تكون محددة وقابلة للقياس وللتحقق وأن تكون ذات صلة ويتم قياسها في إطار زمني محدد SMART KPIS.

الجدول رقم (4-1): الإطار المنطقي لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد

المكون	وصف	المؤشر	وسيلة التحقق
الأثر النهائي	انخفاض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	التقرير العربي السنوي حول الفقر متعدد الأبعاد
أولاً: نمو كثيف التشغيل يحابي الفقراء			
النتائج الاستراتيجية	نمو مرتفع ومستدام	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	وزارة المالية / جهاز الإحصاء الوطني
	بطالة أقل على المستوى القومي	معدل البطالة	
	بطالة أقل بين الشباب	معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة)	
	توزيع عادل للدخل	مؤشر جيني	
المخرجات	بيئة اقتصادية أكثر توازناً	نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي	وزارة المالية
		نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي	
		نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي	
		معدل التضخم	البنك المركزي
المدخلات	إيرادات عامة أعلى ومستدامة	معدل نمو الإيرادات الضريبية وغير الضريبية	وزارة المالية / البنك المركزي
	تدفقات متزايدة من النقد الأجنبي للداخل	نسبة ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر	
	بيئة استثمار مواتية لتشجيع ريادة الأعمال	نسبة الزيادة في عدد الشركات الصغيرة التي يتم تأسيسها سنوياً	
	استثمار كثيف التشغيل	نسبة الاستثمار في القطاعات كثيفة التشغيل	
	استثمار مرتفع	معدل الاستثمار	
1 - ثانياً المؤشرات الاجتماعية			
2 - مؤشرات الصحة			
النتائج الاستراتيجية	1.1 منظومة متطورة وأكثر كفاءة للتغذية	معدل الإصابة بالتقزم (عند الأطفال دون سن الخامسة) معدل الإصابة بالسمنة أو بالهزال	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	1.2 معدل أقل لوفيات الأطفال	نسبة الأطفال الذين توفوا قبل سن الخامسة	

المكون	وصف	المؤشر	وسيلة التحقق
المخرجات	1.1.1 عدد أكبر من الأطباء المدربين على مبادئ التغذية السليمة	عدد الأطباء في مجال التغذية	نقابة الأطباء
	1.1.2 حملة توعية واسعة النطاق للتعريف بمبادئ التغذية السليمة	عدد الفاعليات التي يتم تنظيمها والمطبوعات التي يتم توزيعها	الجهات المنظمة (مجتمع مدني و/أو منظمات دولية)
	1.2.1 الأمصال اللازمة للأطفال متوفرة	عدد الأمصال التي يتم توفيرها في مراكز الأمومة والطفولة وللقطاع الخاص	مسوح الصحة
	1.2.2 عدد أكبر من المراكز المعنية بصحة الأم والطفل خاصة في المناطق الريفية	عدد مراكز الأمومة والطفولة التي يتم تأسيسها وتشغيلها بالريف	مسوح الصحة
المدخلات	زيادة النسب التي يتم تخصيصها من الموازنات العامة للإنفاق على الصحة ورفع كفاءتها	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	زيادة مخصصات التدريب والتأهيل	قيمة مخصصات التدريب والتأهيل	وزارة المالية
	تشجيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص خاصة على المستوى المحلي في مجالات رفع الوعي والتدريب	قيمة المساعدات الأجنبية التي يتم تخصيصها لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في رفع الوعي بقضايا الصحة	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
2 - مؤشرات التعليم			
النتائج الاستراتيجية	2.1 عدد أطول لسنوات التعليم	عدد سنوات التعليم المتوقعة	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	2.2 الانتظام في الدراسة لفترات أطول	عدد الأفراد البالغين 10 سنوات فأكثر اللذين أكملوا التعليم الأساسي	
المخرجات	2.1.1 التحويلات النقدية المشروطة أكثر استخداماً خاصة في المناطق الريفية	معدل زيادة التحويلات النقدية المشروطة التي تخصص للريف	قواعد البيانات القطرية
	2.1.2 برنامج ممتد على مدار العام للتغذية المدرسية	عدد أيام التغذية المدرسية	قواعد البيانات القطرية
	2.2.1 كثافات أقل للفصول الدراسية خاصة في مراحل التعليم الأساسي	نسبة الطلاب للمدرسين في التعليم الأساسي	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	2.2.2 مناهج تعليمية متطورة	عدد المناهج التي يتم تطويرها سنوياً	قواعد البيانات القطرية
المدخلات	زيادة النسب التي يتم تخصيصها من الموازنات العامة للإنفاق على التعليم ورفع كفاءتها	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي
	تدعيم ريادة الأعمال ودمج المشروعات الصغيرة في سلاسل القيمة المحلية والدولية	عدد المشروعات الصغيرة التي يتم تأسيسها وتلك التي تعمل كموردين محليين للشركات المتوسطة والكبرى	قواعد البيانات الوطنية

المكون	وصف	المؤشر	وسيلة التحقق
3. مؤشرات مستوى المعيشة			
	3.1 معدلات أعلى لاستخدام الوقود النظيف في الطهي	نسبة مساهمة مؤشرات مستوى المعيشة في خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	التقرير العربي السنوي حول الفقر متعدد الأبعاد
	3.2 خدمات أكثر كفاءة للصرف الصحي		
	3.3 مصادر أمنة لمياه الشرب		
	3.4 توافر أكبر للكهرباء		
	3.5 توافر السكن الملائم		
المخرجات	3.1.1 اعتماد أكبر على الوقود الحيوي خاصة في المناطق الريفية	نسبة الأسر التي تعتمد على الوقود الحيوي	قواعد البيانات الوطنية
	3.2.1 نظم مبتكرة لشبكات الصرف الصحي مستخدمة على نطاق واسع خاصة في المناطق الريفية	نسبة الأسر التي لديها خدمات صرف صحي في الريف	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	3.3.1 تغطية شاملة لوصلات المياه المنزلية	نسبة المنازل المتوافر بها وصلة مياه منزلية في الريف	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	3.4.1 تغطية أشمل لشبكات الكهرباء	نسبة الأسر التي تتمتع بخدمات الكهرباء في الريف	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
	3.5.1 منظومة أكثر كفاءة لإسكان محدودي الدخل	نسبة الزيادة في مساكن محدودي الدخل	قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية
المدخلات	زيادة النسب التي يتم تخصيصها من الموازنات العامة للإنفاق على المرافق العامة ورفع كفاءتها	نسبة الإنفاق على المرافق العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	قواعد البيانات الوطنية
	مضاعفة ما يتم تخصيصه من الموازنات العامة للإنفاق على الصيانة	نسبة الإنفاق على الصيانة من الموازنة العامة للدولة	قواعد البيانات الوطنية
	تطبيق أكثر صرامة لمبادئ الحوكمة (الشفافية والرقابة والمحاسبة) بالنسبة لمنظومة توفير المرافق العامة	مؤشر حوكمة قطاع المرافق	مؤشر مستحدث×
	تمكين الإدارة المحلية من القيام بدور أكبر في توفير الخدمات البلدية	قيمة الموازنات التي يتم تخصيصها للمحليات لتمويل الخدمات البلدية	قواعد البيانات الوطنية
	رفع وعي المواطنين بمبادئ الاستدامة الأساسية خاصة المرتبطة بالمرافق العامة	معدل كفاءة المرافق العامة	مؤشر مستحدث×

* يتم تشكيل مجموعة عمل لتحديد منهجية قياس المؤشرات المستحدثة، في ضوء التجارب الدولية والمنهجيات العلمية المعتمدة وتوافر البيانات والوقت والجهد والتكلفة اللازمة للتقدير.

الجدول رقم (4-2): الفروض والمخاطر التي تواجه القضاء على الفقر متعدد الأبعاد

البعد	الفروض والمخاطر
بيئة الاقتصاد الكلي	استمرار ارتفاع النفط (بالنسبة للدول المستورة للنفط)
	ارتفاع أسعار الفائدة العالمية
	استمرار الحروب التجارية
الصحة	توافر الموازنات اللازمة للإنفاق على تدريب وتأهيل الأطباء
	توزيع الموازنات المخصصة لقطاع الصحة بشكل كفء على المستويات المحلية وفقاً لقواعد معروفة ومعلنة
	الاستجابة لبرامج رفع الوعي بأهمية التغذية السليمة
التعليم	الاستجابة المجتمعية لجهود تطوير المناهج
	تطوير نظم التعليم للاستجابة لمتطلبات سوق العمل في ضوء التطورات التي تطرأ على سوق العمل وتهدد باختفاء عدد كبير من المهن الحالية لتحل محلها مهن أخرى أكثر حداثة وتطور وتتطلب مهارات جديدة ومستحدثة
	توافر الموازنات اللازمة لإتاحة الخدمات التعليمية ورفع كفاءة المنظومة التعليمية
	توزيع الموازنات المخصصة لقطاع التعليم بشكل كفء على المستويات المحلية وفقاً لقواعد معروفة ومعلنة
	تبني السياسات والبرامج اللازمة لتوفير فرص العمل اللائق والمنتج
مستوى المعيشة	تمكين المحليات من القيام بالدور المنوطة به لتقديم الخدمات محلية الصفة من خلال تنمية القدرات
	توافر الموازنات اللازمة لإتاحة المرافق العامة وصيانتها ورفع كفاءتها
	توزيع الموازنات المخصصة المرافق العامة بشكل كفء على المستويات المحلية وفقاً لقواعد معروفة ومعلنة

3.4 مؤشرات قياس الأهداف

يوضح الجدول التالي رقم (4-3) التوافق بين محاور الفقر متعدد الأبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة، ويمتد هذا التوافق والتقارب ليربط بين مؤشرات قياس الأداء أيضاً. وتكمن أهمية هذا التوافق في مساعدة الدول على دمج أهداف التنمية المستدامة في منظومة التخطيط والمتابعة، والإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من ناحية ومواجهة الفقر متعدد الأبعاد من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تبني السياسات التي من شأنها مواجهة الفقر متعدد الأبعاد ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم (3-4): أهداف التنمية المستدامة وأبعاد استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد ومؤشرات قياس الأداء

أهداف التنمية المستدامة		محاور الفقر متعدد الأبعاد	
الهدف	مؤشرات قياس الأداء	البعد	◆ مؤشرات قياس الأداء
الهدف الأول: القضاء على الفقر	1.2.2 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً لتعاريف الوطنية	الفقر متعدد الأبعاد	◆ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
الهدف الثاني: القضاء على الجوع	2.1.1 معدل انتشار نقص التغذية 2.1.2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. 2.2.1 معدل انتشار توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة. 2.2.2 معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دو سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن).	التغذية	◆ معدل الإصابة بالتقزم (عند الأطفال دون سن الخامسة) ◆ معدل الإصابة بالسمنة أو بالهزال ◆ عدد الأطباء ذوي الخبرة في مجال التغذية ◆ عدد الفاعليات التي يتم تنظيمها والمطبوعات التي يتم توزيعها ◆ عدد مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تسهم في رفع الوعي بقضايا الصحة
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	3.2.1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 8.2.3-نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها 1-ج-3 معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم 2-أ-1 نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)	الصحة - التغذية	◆ نسبة الأطفال الذين توفوا قبل سن الخامسة ◆ قيمة الأمصال التي يتم توفيرها في مراكز الأمومة والطفولة وللقطاع الخاص ◆ عدد مراكز الأمومة والطفولة التي يتم تأسيسها وتشغيلها بالريف ◆ نسبة الإنفاق على الصحة من الموازنة العامة للدولة ◆ قيمة مخصصات التدريب والتأهيل
الهدف الرابع: التعليم الجيد	4 1-1 نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصف الثاني/الثالث؛ و (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '1' القراءة، و '2' الرياضيات، بحسب الجنس 4.2.1 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس 3.2.4 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس 2-أ-1 نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)	التعليم	◆ عدد سنوات التعليم المتوقعة ◆ عدد الأفراد البالغين 10 سنوات فأكثر اللذين أكملوا التعليم الأساسي ◆ معدل زيادة التحويلات النقدية المشروطة التي تخصص للريف ◆ عدد أيام التغذية المدرسية ◆ نسبة الطلاب للمدرسين في التعليم الأساسي ◆ عدد المناهج التي يتم تطويرها سنوياً ◆ نسبة الإنفاق على التعليم للناتج المحلي الإجمالي

أهداف التنمية المستدامة		محاور الفقر متعدد الأبعاد	
الهدف	مؤشرات قياس الأداء	البعد	مؤشرات قياس الأداء
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة 6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه 6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة	مستوى المعيشة	◆ نسبة الأسر التي لديها خدمة صرف صحي في الريف ◆ نسبة الأسر التي لديها مصدر للمياه النظيفة في الريف ◆ نسبة الأسر التي لديها خدمات صرف صحي في الريف
الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	مستوى المعيشة	◆ نسبة الأسر التي تتمتع بخدمات الكهرباء
الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	8-5-2 معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	التشغيل	◆ عدد المشروعات الصغيرة التي يتم تأسيسها وتلك التي تعمل كموردين محليين للشركات المتوسطة والكبرى
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	7-1-2 نسبة السكان اللذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين 11-1-1 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة 11-أ-1 نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططا إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة 11-3-2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية	مستوى المعيشة	◆ نسبة مساهمة مؤشرات مستوى المعيشة في خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ◆ عدد الأسر التي لا تستخدم وقود نظيف في الطهي ◆ نسبة أفراد الأسرة لعدد غرف المسكن ◆ نسبة الأسر التي تعتمد على الوقود الحيوي ◆ نسبة الزيادة في مساكن محدودي الدخل نسبة الإنفاق على المرافق العامة من الموازنة العامة للدولة ◆ نسبة الإنفاق على الصيانة من الموازنة العامة للدولة ◆ مؤشر حوكمة قطاع المرافق ◆ قيمة الموازنات التي يتم تخصيصها للمحليات لتمويل الخدمات البلدية ◆ معدل كفاءة المرافق العامة

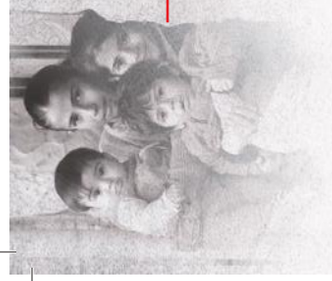

ويوضح الجدول التالي رقم (4-4) مؤشرات قياس الأداء كما وردت في الإطار المنطقي والتي تقيس وفقاً لما سبق ذكره، توافر المدخلات، والحصول على المدخلات وتحقق النتائج الاستراتيجية والأثر الاستراتيجي. وتجدر الإشارة إلى وجود فارق زمني بين تحقق النتائج الاستراتيجية والوصول للهدف العام. ويتضمن الجدول أيضاً كافة البيانات الخاصة بمؤشرات قياس الأداء والتي تشمل قيمة المؤشر سنة الأساس والقيمة المستهدفة عام 2030، ومصدر البيانات المستخدمة لتقدير قيمة المؤشر، ومنهجية جمع البيانات، والجهة المسئولة عن جمع هذه البيانات، ودورية جمع البيانات أو مرات جمع البيانات. من الممكن أيضاً تضمين معلومات إضافية مثل الصعوبات التي تواجه جمع البيانات، والتكلفة التي تتحملها الجهة التي تتولى جمع البيانات، وكذلك الجهة التي ستتولى تحليل البيانات.

وقد تعتبر بعض الدول هذه المؤشرات طموحة، ويرى البعض الآخر إنها غير ذلك. وفي هذا الإطار، يتعين الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تتطلب درجة أكبر من التفصيل وفقاً لكل دولة على حدة، وفقاً لمعطيات متعددة. كما يتعين تحديد قيم لهذه المؤشرات بالنسبة لفئات الدخل المختلفة ووفقاً للنوع الاجتماعي والسن والمستوى التعليمي ونوع العمل وللنطاق الجغرافي المحلي (الجهات، أو الأقاليم أو المحافظات، أو لمستويات إقليمية أو محلية أدنى) وغيرها من السمات والخصائص. ومن المقترح أن تتولى الجهة المعنية في كل دولة بمتابعة وتقييم مؤشرات قياس الأداء تشكيل لجنة ممثلة لأصحاب المصالح المختلفة لتحديد قيم هذه المؤشرات المستهدفة واعتمادها تمهيداً للعمل على الوصول لهذه المستهدفات من خلال النموذج التنموي المقترح والسياسات والبرامج والآليات الواردة في الإطار الاستراتيجي لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد. ومن المؤكد ضرورة التوافق حول قيم هذه المؤشرات باعتبارها مستهدفات قومية وإقليمية تسعى كافة الدول لتحقيقها من خلال إطار المتابعة والتقييم المقترح.

ومن المتوقع أن تلعب الأجهزة الوطنية المعنية بالإحصاءات والبيانات دوراً هاماً في نجاح منظومة المتابعة والتقييم. كما تستطيع مؤسسات التنمية الدولية وبيوت الخبرة الوطنية والإقليمية والدولية والمؤسسات البحثية أن تقدم الدعم الفني والتقني لأجهزة الإحصاء وللجهات المعنية بالتقييم والمتابعة في مختلف الدول للقيام بالدور المنوطة به في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف المختلفة وتقييم مدى النجاح في الوصول إلى المستهدفات المحلية والوطنية والإقليمية، فضلاً عن المساهمة في برام تنمية القدرات ووضع النظم اللازمة للمتابعة والتقييم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية تبادل الخبرات بين الدول العربية في هذا المجال وتعميم التجارب الناجحة ونتائجها والدروس المستفادة منها.

الجدول رقم (4-4): البيانات الأساسية لمؤشرات قياس الأداء

المؤشر	قيمة المؤشر في سنة الأساس (2016)	قيمة المؤشر في سنة الهدف (2030)	وحدة القياس	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات / التقدير	الجهة المسئولة عن جمع البيانات / التقدير	عدد مرات جمع البيانات / التقدير
مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	×21	10	%	التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد	تم التقدير باستخدام منهجية الحرمان متعدد التدخلات	جامعة الدول العربية بالتعاون مع آخرين××	كل 5 سنوات
مؤشرات بيئة الاقتصاد الكلي							
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	1.2 (2017)	7 - 6	%		قواعد البيانات الوطنية	جهاز الإحصاء الوطني	ربع سنوي
معدل البطالة	غ.م	10	%		قواعد البيانات الوطنية	جهاز الإحصاء الوطني	ربع سنوي
معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة)	28 (2012)	15	%		قواعد البيانات الوطنية	جهاز الإحصاء الوطني	ربع سنوي
مؤشر جيني	غ.م	0.35 – 0.3	%		قواعد البيانات الوطنية	جهاز الإحصاء الوطني	ربع سنوي
نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي	غ.م	3 – 5	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة المالية	ربع سنوي
نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي	غ.م	60	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة المالية	ربع سنوي
نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي	غ.م	25	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة المالية	ربع سنوي

المؤشر	قيمة المؤشر في سنة الأساس (2016)	قيمة المؤشر في سنة الهدف (2030)	وحدة القياس	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات / التقدير	الجهة المسئولة عن جمع البيانات / التقدير	عدد مرات جمع البيانات / التقدير
معدل التضخم	غ.م	5	%		قواعد البيانات الوطنية	البنك المركزي	ربع سنوي
معدل نمو الإيرادات الضريبية وغير الضريبية	غ.م	10 (سنوياً)	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة المالية	ربع سنوي
نسبة ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر	غ.م	مضاعفة	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة / هيئة الاستثمار	ربع سنوي
نسبة الزيادة في عدد الشركات الصغيرة التي يتم تأسيسها سنوياً	غ.م	مضاعفة	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة / هيئة الاستثمار	ربع سنوي
نسبة الاستثمار في القطاعات كثيفة التشغيل	غ.م	30	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة / هيئة الاستثمار	ربع سنوي
معدل الاستثمار	22	30	%		قواعد البيانات الوطنية	وزارة / هيئة الاستثمار	ربع سنوي
مؤشرات الصحة							
معدل الإصابة بالتقزم (عند الأطفال دون سن الخامسة) معدل الإصابة بالسمنة أو بالهزال بين الأطفال دون الخامسة	22.2 (2014)	صفر	نسبة مئوية من جملة الأطفال دون الخامسة	ESCWA	مسوح الصحة	وزارة الصحة	سنوياً

المؤشر	قيمة المؤشر في سنة الأساس (2016)	قيمة المؤشر في سنة الهدف (2030)	وحدة القياس	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات/التقدير	الجهة المسئولة عن جمع البيانات/ التقدير	عدد مرات جمع البيانات/التقدير
نسبة الأطفال الذين توفوا قبل سن الخامسة	1000/30 (2014)	1000/21 (سيناريو الوضع الراهن) 1000/12 (سيناريو 2030)	عدد لكل 1000 طفل جي	ESCWA	قواعد بيانات المواليد والوفيات	وزارة الصحة	سنوياً
عدد الأطباء في مجال التغذية	--	يتم تحديده لاحقاً	عدد لكل 10000 طفل دون الخامسة	مستحدث	قواعد البيانات الوطنية	نقابة الأطباء	سنوياً
عدد الفاعليات التي يتم تنظيمها والمطبوعات التي يتم توزيعها	---	100 فعاليات لكل دولة	عدد	مستحدث	المنصة الإلكترونية للمتابعة والتقييم×××	وزارة الصحة	سنوياً
نسبة الأطفال المحرومين من الأمصال	13.5	5	%	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	وزارة الصحة	سنوياً
نسبة الزيادة في مراكز الأمومة والطفولة التي يتم تأسيسها وتشغيلها بالريف	--	100 (مضاعفة)	%	مستحدث	قواعد بيانات وطنية	وزارة الصحة	سنوياً
نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي	5	8	%	تقرير التنمية البشرية	الموازنة العامة	وزارة المالية	سنوياً
نسبة مخصصات التدريب والتأهيل من موازنة الصحة	---	3	%	مستحدث	الموازنة العامة	وزارة المالية	سنوياً

المؤشر	قيمة المؤشر في سنة الأساس (2016)	قيمة المؤشر في سنة الهدف (2030)	وحدة القياس	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات / التقدير	الجهة المسئولة عن جمع البيانات / التقدير	عدد مرات جمع البيانات / التقدير
نسبة الزيادة في عدد مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص التي تسهم في رفع الوعي بقضايا الصحة	---	100 (مضاعفة)	%	مستحدث	قواعد بيانات وطنية	وزارة الصحة	سنوياً
مؤشرات التعليم							
عدد سنوات التعليم المتوقعة	11.9 (2017)	14	سنة	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	وزارة التعليم	سنوياً
نسبة الأفراد البالغين 10 سنوات فأكثر اللذين أكملوا التعليم الأساسي	50 (2016)	65	%	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	وزارة التعليم	سنوياً
معدل زيادة التحويلات النقدية المشروطة التي تخصص للريف	---	100 (مضاعفة)	%	مستحدث	الموازنة العامة	وزارة المالية	سنوياً
عدد أيام التغذية المدرسية	---	200	يوم	مستحدث	المنصة الإلكترونية للمتابعة والتقييم×××	وزارة التعليم	سنوياً
نسبة الطلاب للمدرسين في التعليم الأساسي	20 (2017)	15	%	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	وزارة التعليم	سنوياً
عدد المناهج التي يتم تطويرها سنوياً	---	5	عدد	مستحدث	المنصة الإلكترونية للمتابعة والتقييم×××	وزارة التعليم	سنوياً
نسبة الإنفاق على التعليم للناتج المحلي الإجمالي	--	5	%	تقرير التنمية البشرية	الموازنة العامة	وزارة المالية	سنوياً

المؤشر	قيمة المؤشر في سنة الأساس (2016)	قيمة المؤشر في سنة الهدف (2030)	وحدة القياس	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات/التقدير	الجهة المسئولة عن جمع البيانات/التقدير	عدد مرات جمع البيانات/التقدير
عدد المشروعات الصغيرة التي يتم تأسيسها وتلك التي تعمل كموردين محليين للشركات المتوسطة والكبرى	---	1000	شركة/سنة	مستحدث	المنصة الإلكترونية للمتابعة والتقييم×××	وزارة الاستثمار	سنوياً
مؤشرات مستوى المعيشة							
نسبة مساهمة مؤشرات مستوى المعيشة في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	20	5	%	التقرير العربي للفقر متعدد الأبعاد	تم التقدير باستخدام منهجية الحرمان متعدد التدخلات	جامعة الدول العربية بالتعاون مع آخرين××	كل 5 سنوات
نسبة الأسر التي تعتمد على الوقود الحيوي	---	50	%	مسوح الإنفاق والاستهلاك	مسح على عينة ممثلة للمجتمع	جهاز الإحصاء الوطني	سنوياً
نسبة الأسر التي تتمتع بخدمات الصرف الصحي في الريف	81	90	%	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	الوزارة المعنية بالمرافق/ جهاز الإحصاء الوطني	سنوياً
نسبة الأسر المتوافر بها وصلة مياه منزلية في الريف	87	100	%	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	الوزارة المعنية بالمرافق/ جهاز الإحصاء الوطني	سنوياً
نسبة السكان الذين يتمتعون بخدمات الكهرباء في الريف	79	100	%	تقرير التنمية البشرية	قواعد بيانات وطنية	وزارة الكهرباء	سنوياً

المؤشر	قيمة المؤشر في سنة الأساس (2016)	قيمة المؤشر في سنة الهدف (2030)	وحدة القياس	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات/التقدير	الجهة المسئولة عن جمع البيانات/ التقدير	عدد مرات جمع البيانات/التقدير
نسبة الزيادة في مساكن محدودي الدخل	---	5 (سنوياً)	%	مستحدث	تقارير المتابعة الوطنية	وزارة الإسكان/ جهاز الإحصاء الوطني	سنوياً
نسبة الإنفاق على المرافق العامة من الناتج المحلي الإجمالي	---	10	%	الموازنة العامة	قواعد بيانات وطنية	وزارة المالية	سنوياً
نسبة الإنفاق على الصيانة من الموازنة العامة للدولة	---	5	يوم	الموازنة العامة	قواعد بيانات وطنية	وزارة المالية	سنوياً
مؤشر حوكمة قطاع المرافق	---	يتم تحديده لاحقاً	---	مستحدث	استطلاع رأي وقواعد البيانات الوطنية	مركز بحثي مستقل	سنوياً
قيمة الموازنات التي يتم تخصيصها للمحليات لتمويل الخدمات البلدية	---	20	%	الموازنة العامة	قواعد بيانات وطنية	وزارة المالية	سنوياً
معدل كفاءة المرافق العامة	---	يتم تحديده لاحقاً	%	مستحدث	تحدد لاحقاً	مركز بحثي مستقل	سنوياً

- يشمل هذا التقدير 10 دول عربية تمثل 75% من مجموع سكان الدول العربية، وتشمل مصر والعراق والجزائر والمغرب وتونس والأردن والسودان واليمن وموريتانيا وجزر القمر.
- قام بإعداد التقرير كل من جامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية.
- على النحو الذي سيرد ذكره لاحقاً.

ملحوظة: مصدر بيانات سنة الأساس: البنك الدولي (2018) قاعدة بيانات مؤشرات التنمية.

الجدول رقم (4 - 5): جدول مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في المملكة المغربية

أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	أهم ثلاث مؤشرات	القيمة (سنة الأساس)	وحدة القياس	دورية القياس	المصدر
الفقر المادي للإنفاق	نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 2 دولار يومياً	1	%	5 سنوات	البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2014/2013 (المندوبية السامية للتخطيط).
	فجوة الفقر حسب خط الفقر الوطني	0.9	%	5 سنوات	البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2014/2013 (المندوبية السامية للتخطيط).
	السكان المنتفعون ببرامج التأمين الصحي كنسبة من جملة السكان	57	%	سنوية	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.
	السكان المنتفعون ببرامج الحماية الاجتماعية كنسبة من جملة السكان	-	-	-	-
توزيع الدخل	معامل جيني	39.5 (2014)	%	5 سنوات	البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2014/2013 (المندوبية السامية للتخطيط)
	حصة الدخل لأدنى 10% من السكان	2.7 (2014)	%	5 سنوات	
	حصة الدخل لأدنى 20% من السكان	6.7 (2014)	%	5 سنوات	
	حصة الدخل لأعلى 10% من السكان	31.9 (2014)	%	5 سنوات	
	حصة الدخل لأعلى 20% من السكان	47 (2014)	%	5 سنوات	
	حصة الدخل لثاني 20% من السكان	10.7 (2014)	%	5 سنوات	
	حصة الدخل لثالث 20% من السكان	14.7 (2014)	%	5 سنوات	
	حصة الدخل لرابع 20% من السكان	29.9 (2014)	%	5 سنوات	

وكنموذج توضيحي يمكن الاسترشاد به، قامت المملكة المغربية بإعداد الجدول رقم (4-5)، والذي يعرض أهم مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد التي سيتم متابعتها في المملكة خلال الفترة القادمة، وهو ما يمكن أن تستفيد منه باقي البلدان العربية – بعد تعديله بما يتناسب مع خصوصية كل دولة – عند إعداد الأطر الوطنية لمتابعة وتقييم استراتيجياتها للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.

أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	أهم ثلاث مؤشرات	القيمة (سنة الأساس)	وحدة القياس	دورية القياس	المصدر
التعليم	مدة المراحل التعليمية	- الابتدائي 6 سنوات - الثانوي الإعدادي 3 سنوات - الثانوي التأهيلي 3 سنوات	عدد السنوات	سنوية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.
	نسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (نسبة التمدرس الصافية لسنة 2017/2016)	- الابتدائي 97.3 - الثانوي الاعدادي 85.6 - الثانوي التأهيلي 32.9	%	سنوية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.
	الإنفاق على التعليم كنسبة من جملة الإنفاق العام 2016	23.6 (2016)	%	سنوية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.
	نصيب الفرد من الإنفاق العام على الخدمات التعليمية	1593 (2016)	%	سنوية	وزارة الاقتصاد والمالية.
	مؤشرات كفاءة التعليم	-	-	-	-
	مؤشر تكافؤ فرص التعليم 2014	الابتدائي 98.1 الثانوي الاعدادي 85 الثانوي التأهيلي 73.0	%	سنوية	المندوبية السامية للتخطيط.
	نسب التسرب من التعليم (معدل نسبة التسرب) (2016/2015)	- الابتدائي 1.9 الثانوي الاعدادي 10.8 الثانوي التأهيلي 11.5	%	سنوية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	أهم ثلاث مؤشرات	القيمة (سنة الأساس)	وحدة القياس	دورية القياس	المصدر
الصحة	العمر المتوقع عند الميلاد	75.8 (2015)	سنة	10 سنوات	الاسقاطات الديموغرافية 2014 – 2050 ، المندوبية السامية للتخطيط.
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	22.16 (2017)	%	5 سنوات	البحث الوطني حول السكان والصحة الأسرية، وزارة الصحة.
	عدد المستشفيات / الأسرّة (القطاع العام)	155/22075 (2017)	عدد	سنوية	وزارة الصحة.
	نسبة الإنفاق على الصحة كنسبة من جملة الإنفاق	5.3 (2015)	%	سنوية	وزارة الاقتصاد والمالية.
	نسبة السمنة بين السكان	17.6 (2011)	%	-	البحث الوطني حول قياس الإناسة، المندوبية السامية للتخطيط.
	نصيب الفرد من الإنفاق العام على الخدمات الصحية	1578 (2013)	الدرهم	5 سنوات	حساب الصحة، وزارة الصحة.
الظروف المعيشية					
السكان	مؤشر فجوة للسكن (نسبة الأسر المكتوبة)	18.80 (2014)	%	10 سنوات	الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط.
	عدد الوحدات السكنية الشاغرة	1087/146 (2014)	المسكن	10 سنوات	الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط.
	نسبة إنفاق على مسكن من جملة الإنفاق العائلي	-	-	-	-
	عدد الوحدات السكنية التي تحتاج إزالة وإعادة بناء	-	-	-	
	متوسط عدد الأفراد/ عدد الغرف بالوحدة السكنية ومناطقها المختلفة	1.4 (2014)	شخص	10 سنوات	الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط.

أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	أهم ثلاث مؤشرات	القيمة (سنة الأساس)	وحدة القياس	دورية القياس	المصدر
المياه	التغطية بخدمات المياه كنسبة من جملة السكان	73 (2014)	%	10 سنوات	الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط.
	نسبة الموارد المالية المتجددة	-	-	-	-
	الإنفاق على مشروعات المياه كنسبة من جملة الإنفاق العام	-	-	-	-
	معدل استهلاك المياه للفرد	-	-	-	-
الصرف الصحي	التغطية بخدمات الصرف الصحي كنسبة من جملة السكان	58.90 (2014)	%	10 سنوات	الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط.
	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة	166000	م^3 في اليوم	سنوية	المديرية العامة لهندسة المياه، وزارة التجهيز والنقل.
التغذية	الإنفاق على مشروعات الصرف الصحي كنسبة من جملة الإنفاق العام	-	-	-	-
	انتشار القزم، الطول بالنسبة للعمر، نسبة من الأطفال دون سن الخامسة	15.1 (2017)	%	5 سنوات	البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة، وزار الصحة.
	انتشار الهزال، الوزن بالنسبة للطول، نسبة من الأطفال دون سن الخامسة	2.6 (2017)	%	5 سنوات	البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة، وزار الصحة.
	انتشار نقص الوزن، الوزن بالنسبة للعمر، نسبة من الأطفال دون سن الخامسة	2.9 (2017)	%	5 سنوات	البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة، وزار الصحة.

أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	أهم ثلاث مؤشرات	القيمة (سنة الأساس)	وحدة القياس	دورية القياس	المصدر
تكنولوجيا المعلومات	عدد الأجهزة الحكومية التي تتيح معلومات للعامة من خلال موقع إلكتروني معتمد	-	-	-	-
	عدد المشاركين في خدمة التليفون المحمول	41.514.000 (2016)	مشارك	سنوية	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
	عدد المشاركين في خدمة التليفون الثابت	20.700.000	مشارك	سنوية	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
	إجمالي سعة السنترالات	-	-	-	-
	عدد مستخدمي شبكة الإنترنت	18.500.000 (2016)	شخص	سنوية	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
	عدد مستخدمي خدمات الانترنت عن طريق التليفون المحمول	15.817.000 (2016)	شخص	سنوية	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
	عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة	17.047.000 (2017)	مشارك	سنوية	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
	توفر قانون إتاحة المعلومات وتناولها	نعم	-	-	قانون رقم 31.13

أبعاد الفقر متعدد الأبعاد	أهم ثلاث مؤشرات	الفئة	القيمة (سنة الأساس)	وحدة القياس	دورية القياس	المصدر
الشغل	معدل المشاركة في القوى العاملة (%)	المجموع	46.7 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		ذكور	71.6 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		إناث	22.4 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
	نسبة الشباب الذين لا يتعلمون ولا يعلمون أو يتدربون، الفئة العمرية 15 – 24 سنة (%)	المجموع	29.3 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		ذكور	13 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		إناث	45.9 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
	معدل البطالة (%)	المجموع	10.2 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		ذكور	8.8 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		إناث	14.7 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
	نسبة العاطلين لسنة فأكثر ضمن العاطلين (%)	المجموع	70.8 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		ذكور	66.5 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		إناث	78.1 (2017)	%	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
	الأطفال النشيطين المشتغلين	المجموع	247000 (2017)	شخص	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		الفئة العمرية 14-7	49000 (2017)	شخص	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.
		الفئة العمرية 17 - 15	198000 (2017)	شخص	سنوية	البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط.

4.4 الإطار المؤسسي للمتابعة والتقييم

يعتمد الإطار المؤسسي للمتابعة والتقييم على منصة معلوماتية إلكترونية موحدة لمتابعة تنفيذ استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وتتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات التنمية المحلية والدولية المعنية ذات الصلة تطوير منصة قوية للتخطيط والمتابعة لتلبية متطلبات استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد. وسيتم تطوير هذه المنصة باستخدام أداة مستخدمة على نطاق واسع لمتابعة تنفيذ البرامج والخطط والسياسات التي تتضمنها استراتيجيات التنمية من خلال إعداد وإصدار ونشر مجموعة من التقارير التي يمكن تطويرها وفقاً للحاجة على النحو الذي سيتم توضيحه لاحقاً. كما تستخدم المنصة الإلكترونية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية على المستوى الإقليمي والقطري والمحلي، وكذا بالنسبة لكل بعد من الأبعاد. كما تسهم المنظومة في إعداد تقارير مقارنة بين المجموعات المختلفة من الدول وبين الدول بعضها البعض وعبر نقاط زمنية مختلفة. ويتمثل الهدف النهائي من استخدام هذه المنصة الالكترونية، في تحديد السياسات والبرامج والتدخلات الناجحة ذات التأثير الإيجابي على خفض مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أو مؤشراته الفرعية وفقاً للأبعاد المختلفة، ومن ثم الاستفادة من التجارب الناجحة. كما تساعد أيضاً على اكتشاف الإخفاق فور حدوثه، ومن ثم تحديد أسبابه للتوصل إلى أساليب سريعة للعلاج وتعديل المسار، وذلك أيضاً على مستوى إقليمي وقطري ومحلي وللأبعاد المختلفة.

ويعتمد بناء المنصة الالكترونية للتخطيط والمتابعة والتقييم على مجموعة أدوات «البيانات المتاحة للجميع» Data for All (Toolkit) DFA، والتي توفر منصة رائدة لتكنولوجيا المعلومات المتاحة للجميع. وتؤكد هذه الأدوات المتاحة للجميع على أهمية البيانات والمعلومات في بناء مؤشرات قياس الأداء، والتي يتم الاعتماد عليها بشكل أساسي في المتابعة والتقييم والإدارة بالنتائج. كما تساهم هذه المنظومة الالكترونية في رسم السياسات المدعومة بالأدلة الواقعية والمستوحاة من التجارب الناجحة. وتستخدم مؤسسات التنمية الدولية خاصة منظمات الأمم المتحدة أدوات البيانات المتاحة للجميع لتطوير منصات الكترونية مختلفة لمتابعة وتقييم ما تحرزه الدول المختلفة من إنجاز نحو تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030. ويوضح الشكل رقم (4-1) المكونات الأساسية لأدوات "البيانات المتاحة للجميع".

الشكل رقم (4-1): مكونات أدوات "البيانات المتاحة للجميع"

أدوات «البيانات المتاحة للجميع»				
التخطيط	التحليل		الإدارة	الاستخدام
	التصور		تكامل البيانات	السجلات الادارية
	إعداد التقارير		إدارة البيانات	مسح
الرصد والمتابعة	إعداد جداول البيانات	DATA FOR ALL	تسجيل المؤشر	الرسائل القصيرة
النمذجة	إعداد الملفات		التكويد	الخدمات اللوجستية
التنبؤ	إعداد الإنفو جراف		البيانات الوصفية	المرجعية
	قراءة البيانات والمعلومات		مكتبة الخرائط الرقمية	اتصال واي فاي
	التخطيط		ادخال بيانات	الأجهزة الذكية
	تكوين معرض الصور		مدقق جودة البيانات	التقاط البيانات الكبيرة
	تأسيس مستودع الوثائق		تبادل البيانات	التقاط البيانات الجغرافية
	إدارة البوابة الإلكترونية	مستودع البيانات	بياناتي	
	تطبيق التليفون الجوال		واجهات برمجة تطبيقات البيانات	
	تصميم حملة الدعاية		برنامج تدريبي إحصائي	
	تصميم البرنامج التدريبي			

ويتضح من الشكل السابق أن أدوات «البيانات المتاحة للجميع» تستخدم مصادر البيانات الرسمية الوطنية أو القطرية أو الدولية التقليدية والموثوق بها (كالمسوح الخاصة بالأسرة والتعدادات السكانية والسجل المدني وأنظمة الإحصاء الحيوية) ونظم إدارة المعلومات الإدارية المعززة (الصحة والتعليم). كما تساعد أدوات «البيانات المتاحة للجميع» على الاستفادة من مصادر البيانات المبتكرة الجديدة، مثل البيانات الجغرافية والمكانية، وتخطيط الاستجابة للكوارث، وجمع بيانات الهواتف المحمولة، والأجهزة الذكية، وقواعد البيانات العملاقة Big Data، واستطلاعات الرسائل القصيرة. ويشير ما سبق إلى مدى سهولة وأيضاً مرونة هذه الأدوات في تطوير منظومة التخطيط والمتابعة والتقييم.

تعرض المنظومة الإلكترونية التفاعلية (interactive dashboard) التقدم المحرز والمؤشرات الخاصة بالأهداف الاستراتيجية لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد. كما يتم عرض البيانات حسب التصنيف المناسب: المناطق الجغرافية والفئات العمرية والنوع والدخل والخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وسوف يتم توسيع نطاق تطبيق منصة المتابعة والتقييم على المستوى القطري، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من ضمان متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد بفاعلية وكفاءة.

يتطلب بناء المنصة الالكترونية للمتابعة والتقييم عدداً من الإجراءات التي نوجزها في الخطوات التالية:

- تتضمن استراتيجية مواجهة الفقر متعدد الأبعاد الإطار النظري للمتابعة والتقييم متضمناً الإطار المنطقي ومصفوفة النتائج.[1]
- يتم تحديد خط الأساس أو بيانات سنة الأساس وفق آخر بيان متاح لكل مؤشر من مؤشرات قياس الأداء. وقد تختلف سنة الأساس من بلد لآخر ومن بعد لآخر، لذا من الأهمية بمكان التوافق حول سنة الأساس التي يتم المتابعة على أساسها وفقاً لمدى توافر البيانات المنشورة والموثوق فيها.
- كما تتحدد الأهداف لكل دولة ولكل بعد ولكل مؤشر من مؤشرات الأداء.
- وبالنسبة لمؤشرات قياس الأداء فتتحدد بشكل تشاركي وسليم يضمن توافر الشروط الأساسية الواجب توفرها في مؤشرات قياس الأداء وكذا تعريف المؤشر، ومنهجية تقديره، ووحدة القياس ومنهجية جمع البيانات ومصدرها، ودورية جمع البيانات وتقدير المؤشر، والجهة المسئولة عن جمع هذه البيانات وإتاحتها من خلال المنصة الالكترونية. ويتعين توخي الحذر الشديد عند تنفيذ هذه الخطوة حيث يتوقف عليها نجاح واستمرارية المنصة الالكترونية للتخطيط والمتابعة والتقييم.
- يتم الربط بين الأهداف والمؤشرات على المستوى القطري والدولي أيضاً لتوحيد منهجية المتابعة والتقييم وإعداد التقارير ورسم السياسات المبنية على الأدلة الواقعية.

1- تجدر الإشارة إلى ضرورة تبني منهجية عمل تشاركية بين الدول الأعضاء وداخل كل دولة على حدة لمراجعة الإطار المنطقي المقترح، ومؤشرات قياس الأداء المقترحة، وقيم سنة الأساس وكذا القيم المستهدفة. كما تتم مراجعة الفروض والمخاطر. وأخيراً تحدد كل دولة على حدة التدابير والبرامج والسياسات التي ستتبناها لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وذلك في إطار الأهداف العامة للاستراتيجية، ووفقاً لمجموعات الدول المختلفة. وتركز كل دولة على هذه التدابير والسياسات والبرامج ذات العائد السريع والتكلفة المحدودة، ثم تنتقل تدريجياً للأهداف طويلة المدى صعبة التحقيق ومرتفعة التكلفة. وأثناء التنفيذ والمتابعة والتقييم قد تقرر الدولة إعادة النظر في أولوياتها وفي آلية التعامل معها.

- يتم تحديد حقوق استخدام مختلفة لمدخلي البيانات والقائمين على تحليلها وإعداد التقارير، مما يعزز من المرونة التي تتمتع بها المنصة الالكترونية مع ضمان تحديد المسئوليات بشكل سهل وواضح.
- يمكن للمسؤولين تحديد الدخول لرؤية و/أو كتابة البيانات حسب المنطقة الجغرافية أو البعد المعني.
- يتم تضمين الموارد المختلفة اللازم توافرها لتحقيق الأهداف، وهذه الموارد تساهم في التحول من الأهداف إلى إحداث التغير المنشود ورصد ما يتم تنفيذه بالفعل ومتابعته وتقييم أثره من خلال المؤشرات المختلفة. ولا يمكن تحقيق التقدم المنشود دون توافر الموارد اللازمة، سواء الموارد البشرية أو المادية أو المالية.
- تساهم المنظومة الالكترونية في التواصل الآني مع متخذ القرار، مما يساعد على تطوير أداء الحكومات للاستجابة لأي تأخر في تحقيق الإنجاز المنشود مما يعزز الثقة بين المواطن وحكومته.
- من المتوقع أن تحسن المنصة الالكترونية من ترتيب الدول العربية المشاركة في مبادرة "الحكومة المفتوحة" للبنك الدولي والتي من شأنها تعزيز الشفافية والمحاسبية والمسئولية والمشاركة، مما يساهم بشكل كبير في رفع درجة رضا المواطن.
- تلعب المنصة الالكترونية دوراً حيوياً أيضاً في رفع كفاءة الموارد المختلفة.

5.4 تقارير المتابعة والتقييم

- تقدم التقارير على المستوى القطري كل 3 شهور.
- تقدم التقرير على مستوى إقليمي كل عام.
- تحدد كل دولة التقارير المحلية اللازمة لمتابعة الإنجاز على مستوى الوحدات المحلية وتقييم مدى مساهمة كل إقليم في تحقيق الهدف العام للاستراتيجية، على ألا يقل عدد التقارير عن 4 تقارير سنوياً.

تنشر التقارير على المنصة الالكترونية للمتابعة والتقييم، وتحدد مساحات لإبداء الرأي والتعليق وطرح الأسئلة والاستفسارات والحصول على البيانات الأساسية. يساهم شركاء التنمية المعنيين ذوي الصلة في إعداد تقارير مستقلة وتتم مقارنتها بالتقارير الإقليمية والقطرية.

تقدم تقارير المتابعة موقف الإنجاز الذي يتم إحرازه بالنسبة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، والمؤشرات القطاعية والمكانية، مع ربطها بتقارير متابعة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة حتى 2030.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المؤسسي للمتابعة والتقييم يرتبط أيضاً بعدد من الأطر المكمّلة والتي يتعيّن توافرها حتى تعمل منظومة المتابعة والتقييم بشكل أكثر كفاءة. وتشمل هذه الأطر المؤسسية، إطار متكامل للإدارة بالنتائج، والانتقال من إعداد موازنات البنود إلى موازنات البرامج والأداء، واعتماد منهجية التخطيط بالمشاركة، واعتماد الإطار المتوسط للإنفاق، وتطوير منظومة إدارة المالية العامة، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية. ونؤكد على أن التطور التكنولوجي الذي طرأ في السنوات القليلة الماضية يعطي الدول العربية وأجهزة الإحصاء والجهات المعنية بالمتابعة والتقييم بها الفرصة للاستفادة من قواعد البيانات والمعلومات العملاقة، ومن إنترنت الأشياء، ومن الذكاء الاصطناعي، لتطوير أطر أكثر كفاءة لجمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير وتبادل المعلومات بشكل أكثر سرعة وكفاءة مما ينعكس في نهاية الأمر بشكل إيجابي على صنع القرار، ومن ثم على تحقيق الأهداف المرجوة من سياسات وبرامج الحد من الفقر متعدد الأبعاد.

6.4 الخلاصة

قدّم هذا الجزء تصوراً مبدئياً لمنظومة المتابعة والتقييم التي يتعين تطويرها لمتابعة ما يتم إنجازه نحو تحقيق هدف الاستراتيجية وتقييم أداء الدول المختلفة، حيال التصدي للفقر متعدد الأبعاد. كما تساعد هذه المنظومة في تحديد التدخلات والسياسات والبرامج اللازمة للتعامل مع هذه الظاهرة المعقدة، ممتدة الجذور. وتساهم أيضاً في تقييم أثر هذه السياسات والبرامج وإعادة التخطيط وإصلاح المسار للوصول إلى النجاح المنشود.

وانطلاقاً من مبدأ «ما لا يمكن قياسه، لا يمكن تحقيقه»، تعتمد المنظومة على استخدام مجموعة من مؤشرات قياس الأداء في المتابعة والتقييم وإصلاح المسار. ويتم تحديد قيم سنة الأساس لكل مؤشر وفقاً للبيانات المتاحة في كل دولة على حدة، واقتراح هدف محدد تسعى كافة الدول لتحقيقه، مع اقتراح أهداف لمجموعات الدول العربية المختلفة وفقاً لمستوى دخلها و/أو مستوى التنمية البشرية فيها.

من المقترح أيضاً تحويل منظومة المتابعة والتقييم إلى منصة الكترونية تساعد في ربط قواعد البيانات في إطار مشترك، مع إتاحة البيانات في توقيتات محددة، تساعد هذه المنصة على نشر تقارير المتابعة والتقييم بشكل دوري لتعزيز الثقة بين المواطن وحكومته من خلال الشفافية في المتابعة والمصداقية في التقييم. ويؤثر اعتماد منهجية التشاركية في التخطيط والمتابعة والتقييم إيجابياً على شعور المواطن بالثقة والرغبة في المشاركة الإيجابية.

وأخيراً وليس آخراً، يبقى التحدي الكبير في معضلة توافر البيانات على المستوى الإقليمي والقطري، والأهم على المستوى المحلي. ويؤثر تواضع الإطار المؤسسي اللازم للتوسع في استخدام قواعد البيانات العملاقة والمعلومات المتاحة من خلال الشبكة العنكبوتية سلباً على الاستفادة من ثروة المعلومات والثورة الصناعية الرابعة في المتابعة والتقييم وفي رسم السياسات المبنية على الوقائع والتجارب المعتمدة.

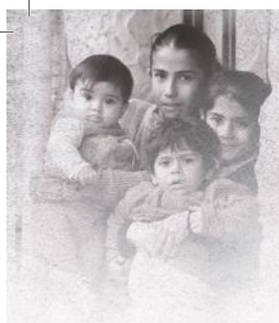

الملحق

الجدول (م- 1): أبعاد ومؤشرات الحرمان فيما يتصل بالفقر الأسري وأوزانها

	المؤشر	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي	
			الفقر المدقع	الفقر
التعليم	سنوات الدراسة	لا يوجد في الأسرة فرد من البالغين 10 سنوات أو أكثر أكمل خمس سنوات دراسية (6/1)	لا يوجد في الأسرة فرد من الأفراد المؤهلين الذين تزيد أعمارهم عن عمر استكمال التعليم الابتدائي أكمل التعليم الابتدائي (6/1)	لا يوجد بالأسرة فرد من الأفراد المؤهلين الذين تزيد أعمارهم عن عمر استكمال التعليم الثانوي أكمل التعليم الثانوي (6/1)
	حضور المدرسة	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة حتى سن إتمام الصف الثامن (6/1)	أي طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يذهب إلى المدرسة (6/1)	أي طفل في سن المدرسة لا يذهب إلى المدرسة، أو هو ملحق في درجة مدرسية أدنى من الدرجة المدرسية المناسبة بدرجتين أو أكثر (6/1)
الصحة	وفيات الأطفال دون سن الخامسة	أي طفل في الأسرة توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح (6/1)	أي طفل يقل عمره عن 60 شهراً توفي خلال فترة السنوات الخمس السابقة للمسح (9/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (9/1)
	التغذية	أي بالغ دون 70 سنة من العمر، أو أي طفل (عمره ما بين يوم و 59 شهراً) يعاني نقصاً في التغذية يحدد في ضوء العلاقة بين الوزن والعمر (6/1)	أي طفل (عمره ما بين يوم و 59 شهراً) مصاب بالتقزم (الطول إلى العمر < -2) أو أي بالغ يعاني نقص التغذية (وزن الشخص بالكيلوغرام (كغ) مقسوماً على ارتفاعه بالمتر مربع < 18.5) (9/1)	أي طفل (عمره ما بين يوم و 59 شهراً) مصاب بالتقزم (الطول إلى العمر < -2) أو أي طفل مصاب بالهزال (الوزن إلى الطول <-2) أو أي بالغ يعاني نقص التغذية (وزن الشخص بالكيلوغرام (كغ) مقسوماً على ارتفاعه بالمتر مربع < 18.5) (9/1)
	الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	غير موجود في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	حملت امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً أول حمل لها قبل أن تبلغ الثامنة عشرة أو تعرضت لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (9/1)	حملت امرأة يقل عمرها عن 28 عاماً لأول مرة قبل أن تبلغ الثامنة عشرة وتعرضت لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (9/1)

	المؤشر	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	دليل الفقر المتعدد الأبعاد الإقليمي	
الظروف المعيشية	الكهرباء	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	الأسر لا تملك الكهرباء (21/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (21/1)
	الصرف الصحي	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	لم يحصل تحسين للصرف الصحي للأسر وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، أو جرى تحسينه لكن على أساس تقاسمه مع أسر أخرى (21/1)	كما بالنسبة للفقر المدقع (21/1)
	المياه	كما بالنسبة للفقر المدقع (18/1)	ليس لدى الأسرة إمكانية للوصول لمياه شرب آمنة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، أو أن مياه الشرب الآمنة تبعد ثلاثين دقيقة أو أكثر ذهاباً وإياباً سيراً على الأقدام (21/1)	لا يوجد في المنزل مياه تجري في مواسير بالمسكن أو الفناء (21/1)
	أرضية أو سقف المسكن	الأرضية مكونة من رمال أو روث أو أوساخ أو أرضية مكونة من مكونات (أخرى). السقف غير معتبر في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي (18/1)	الأرضية إما مكونة من طين أو رمال أو روث أو أوساخ أو السقف غير موجود أصلاً أو مصنوع من خشب القش أو أوراق النخيل أو سمك القد (21/1)	الأرض مكونة من طين أو رمل أو روث أو أرضية مؤقتة (ألواح خشبية / خيزران / قصب/ عشب/ عصي)، أرض الإسمنت (بلا لوح أو بلاط/ شرائط أسفلت) أو السقف غير موجود أو مصنوع من القش، أو أوراق النخيل، أو سمك القد، أو الحصير، أو النخيل، أو الخيزران، أو لوح خشبي أو الكرتون (21/1)
	وقود الطهي	الطهي يعتمد على الروث أو الخشب أو الفحم (18/1)	طهي الأسرة يعتمد على الوقود الصلب: الخشب، الفحم، بقايا المحاصيل أو الروث أو لا طهي للطعام في الأسرة (21/1)	طهي الأسرة يعتمد على الوقود الصلب: الخشب، الفحم، بقايا المحاصيل أو الروث أو لا طهي للطعام في الأسرة أو لا يوجد غرفة منفصلة للطهي (21/1)
	الاكتظاظ داخل المسكن	غير موجود في دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي	معدل التزاحم (عدد أفراد الأسرة لغرف النوم) 4 أو أكثر (21/1)	معدل التزاحم (عدد أفراد الأسرة لغرف النوم) 3 أو أكثر (21/1)
	ملكية الأصول	الأسر لا تمتلك أكثر من جهاز إذاعي أو تلفزيوني أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية أو براد، ولا تمتلك سيارة أو شاحنة (18/1)	الأسرة لا تملك إمكانية للوصول إلى المعلومات أو الأسر التي ليس لديها إمكانية للوصول لوسيلة نقل سهلة وأصول سهلة من أصول كسب العيش (21/1)	الأسرة لديها أقل من اثنين من الأصول للحصول على المعلومات. أو الأسر التي لديها أقل من وسيلتي نقل وأقل من أصلين من أصول كسب العيش (21/1)

المصدر: التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2017.

الجدول (م- 2): دليل الفقر المتعدد الأبعاد فيما يتصل بفقر الأطفال

الأبعاد	الفقر المدقع	الفقر	العمر
المياه	مصدر المياه غير المحسنة	لا يوجد في المنزل مياه تجري في مواسير بالمسكن أو الفناء	جميع الأطفال 17 – 0
	المسافة أكثر من 30 دقيقة ذهاباً وإياباً		
الصرف الصحي	مرافق المرحاض غير المحسنة	مرافق المرحاض غير المحسنة	جميع الأطفال 17 – 0
		مرحاض مشترك	
المسكن	أرضية بدائية / أو أسرة بدائية	أرضية بدائية / أسرة بدائية	جميع الأطفال 17 – 0
	الاكتظاظ (أكثر من 4 أشخاص للغرفة الواحدة)	الاكتظاظ (أكثر من 3 أشخاص للغرفة الواحدة)	
الصحة	مساعدة غير مؤهلة في الولادة (0 – 23 شهراً)	مساعدة غير مؤهلة في الولادة (0 – 23 شهراً	الأطفال 4 – 0
	غير محصنة (12 – 59 شهراً)	غير محسن تماماً (12 – 59 شهراً)	
		لم تتلقى الأم رعاية ما قبل الولادة الصحية	
		تغذية الرضع وصغار الأطفال (0 – 23 شهراً)	
التغذية	تغذية الرضّع وصغار الأطفال (0 – 23 شهراً)	تغذية الرضّع وصغار الأطفال (0 – 23 شهراً)	الأطفال 4 – 0
	الهزال (أقل من 24 شهراً)	الهزال (أقل من 24 شهراً)	
		التقزم (أقل من 24 شهراً)	
		السمنة (أقل من 24 شهراً)	
التعليم	غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية (أطفال في سن الابتدائية)	غير مسجلين في المدرسة (جميع الأعمال	الأطفال 17 – 5
	لم ينه المرحلة الابتدائية (من سن نهاية المرحلة الابتدائية إلى 17 سنة)	درجتان دراسيتان أو أكثر أدنى من الدرجة الدراسية المناسبة أو لم تكتمل الابتدائية (من سن نهاية المرحلة الابتدائية إلى 17سنة)	
المعلومات	عدم توافر جهاز للمعلومات أو جهاز اتصال	لا يتوافر أي جهاز معلومات	الأطفال 17 – 5
		لا يتوافر أي جهاز اتصال	

ملاحظة: عند إجراء تحليل فقر الطفل في هذا التقرير، يعتبر الطفل فقيراً إذا كان محروماً في بعدين من أبعاد الحرمان أو أكثر.

المصدر: التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2017.

الجدول (م- 3): دليل الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الحضري والريفي

	البلد	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي حضري	دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي ريفي	نسبة الفقراء A (فقر متعدد الابعاد) حضري	نسبة الفقراء A (فقر متعدد الأبعاد) ريفي	شدة الحرمان H حضري	شدة الحرمان H ريفي
بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة	لبنان	--					
	الجزائر	0.004	0.015	%1.2	%3.6	%36.6	%40.1
	الأردن	0.004	0.005	%1.3	%1.4	%34.8	%38.3
	تونس	0.001	0.014	%0.2	%3.5	%35.1	%40.2
	ليبيا	0.007	0.007	%0.2	%1.9	%37.0	%37.1
بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة	مصر	0.012	0.024	%3.4	%6.3	%35.7	%38.2
	فلسطين	0.004	0.005	%0.9	%1.3	%38.1	%35.8
	العراق	0.036	0.111	%9.8	%26.0	%36.9	%42.7
	المغرب	0.015	0.171	%4.0	%36.6	%37.7	%46.7
بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة	سوريا	0.021	0.039	%5.6	%9.5	%36.8	%40.4
	موريتانيا	0.117	0.392	%25.6	%73.2	%45.4	%53.5
	جزر القمر	0.087	0.224	%18.9	%45.8	%46.2	%49.0
	السودان	0.122	0.351	%26.5	%64.0	%46.1	%54.8
	جيبوتي	0.158	0.480	%32.6	%87.2	%48.4	%55.1
	اليمن	0.075	0.315	%17.1	%61.3	%43.6	%51.3

* دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2018)

الجدول (م- 4): مقارنة نسب الفقر متعدد الأبعاد لدليل الفقر

(البنك الدولي / $1.90 لليوم و$3.10 لليوم)

	البلد	فقر متعدد الأبعاد	$1.90 في اليوم	$3.10 في اليوم	مقياس الخط الوطني
بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة	لبنان	-	-	-	-
	الجزائر	%2.1	%0.5	%3.9	%5.5
	الأردن	%1.3	%0.1	%2.1	%14.4
	تونس	%1.3	%2.0	%9.1	%20.5
بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة	ليبيا	%2.0	--	--	--
	مصر	%5.2	%1.3	%16.1	%27.8
	فلسطين	%1.0	%0.2	%3.4	%25.8
	العراق	%14.7	%2.5	%17.9	%18.9
	المغرب	%18.6	%3.1	%17.0	%8.9
بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة	سوريا	%7.4	%1.7	%15.3	%35.2
	موريتانيا	%50.6	%6.0	%24.1	%31.0
	جزر القمر	%37.4	%18.1	%38.1	%42.0
	السودان	%52.4	%14.9	%40.5	%46.5
	جيبوتي	%34.6	%22.1	%44.6	%23.0
	اليمن	%47.8	%18.8	%52.2	%48.6

المصدر: حسابات دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي الذي نشرته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2018)

قاعدة بيانات البنك الدولي (2014)

-- بيانات غير متوفرة

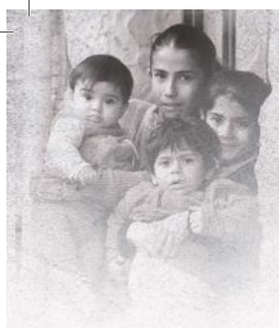

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبوشمالة، نواف، 2018، دور جامعة الدول العربية والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية والإقليمية في استراتيجية الحد من الفقر متعدد الابعاد في الدول العربية، ورقة خلفية غير منشورة.
- بلقاسم، العباس؛ عبد مولاه، وليد، 2018، النموذج التنموي المقترح لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، ورقة خلفية غير منشورة.
- البنك الدولي، 2013، العدالة والمساءلة: الانخراط في الأنظمة الصحية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استراتيجية قطاع الصحة والتغذية والسكان 2013 – 2018).
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، التحديات والعوامل السكانية والديموغرافية وتأثيراتها على أوضاع الفقر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2017، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد. بيروت.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018، تقرير التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة – 2030 في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التقرير الأول.
- المغربل، نهال، 2018، الاستراتيجية العربية لمواجهة الفقر المتعدد: منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم، ورقة خلفية غير منشورة.
- المناور، فيصل، 2018، تقييم السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في مواجهة الفقر في الدول العربية، ورقة خلفية غير منشورة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مبادرة الفاو الإقليمية للزراعة الأسرية الصغيرة النطاق: الاستراتيجية للفترة 2018 – 2021.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، 2018، التحديات التي تواجه التعليم في الدول العربية وتأثيرها على الفقر متعدد الأبعاد، تونس.

ثانياً- مراجع باللغة الإنجليزية:

- International Labour Organization (ILO), 2018, Employment and Inequality in the Arab Region.
- League of Arab States and UN-Habitat, 2018, Arab Strategy for Housing and Sustainable Urban Development 2030.
- The World Bank, 2008, The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and Africa, Chapter 9: The Road Ahead, MENA Development Report, Washington, DC.
- The World Bank, 2019, The Changing Nature of Work, World Development Report, Washington, DC.
- United Nations Children's Fund (UNICEF), 2018, Policy Brief: Education Deprivation in the Arab States.
- United Nations for United Nations Economic and Social Commission for West Asia (ESCWA), 2018, Poverty in the Arab Region Summary Situation Analysis and Global Strategic Frameworks.
- United Nations Population Fund (UNFPA), 2018, Arab Poverty Strategy: Concept Note.
- World Food Program (WFP), 2018, Inputs for the LAS Multidimensional Poverty Framework Exercise.
- World Health Organization (WHO), 2018, Draft Thirteenth General Program of Work, 20192023-, A714/.
- World Health Organization (WHO), 2018, Vision 2023: Eastern Mediterranean Region, Health for All by All.

أداء فعال.. بيئة عمل متميزة

المعهد العربي للتخطيط

الكويت

KUWAIT

ARAB PLANNING INSTITUTE

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

(965) 24843130 - 24844061

(965) 24842935

api@api.org.kw - www.arab-api.org

/APIKW

@Arab_API

@Arab_API

Arab Planning Institute

Arab Planning Institute